مجلة
ريحانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 14 ربيع 2010



الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة

الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة

دور المواطنة في تأسيس دولة الحق والقانون



حوار

ذ. محمد حفيظ

اختبار "المواطنة" في التجربة الديمقراطية المغربية

المواطنة و المشاركة السياسية

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 14 ربيع 2010

محتويات العدد

كلمة العدد :		ص
ملف العدد: المواطنة والمشاركة السياسية		ص 4
- التأصيل المفاهيمي والنظري للمواطنة .	دة فاطمة المصلوحي	ص 5
- الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة مقاربة في المفاهيم.	الدكتور عبد الرحمان شحشي	ص 10
- الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة	د. عبد الواحد القريشي	ص 12
- دور المواطنة في تأسيس دولة الحق والقانون.	د.سعيد جفري	ص 15
- صورة حقوق الإنسان في المغرب على ضوء التقارير الحقوقية الدولية.	الدكتور الطالب بويا ماء العينين	ص 19
- الرهان التنموي للتربية على حقوق الإنسان: الإغراء بالتهليل وعسر التنزيل.	يحيى بواقي	ص 24
حوار مع الصحفي محمد حفيظ		ص 32
اختبار «المواطنة» في التجربة الديمقراطية المغربية	حوار أجراه : يوسف كلاخي	
نصوص إبداعية		
قصة : جدار دخل قنينة	مليكة صراري	ص 41
قصيدة : آهات غزة	أحمد نضيف	ص 43
دراسات		
جدوى الأدب	سعيد بوخليط	ص 45
ترجمة		
منهجية تحليل الكتاب المدرسي في بعد حقوق الإنسان	د.عبد الجليل أميم	ص 48
متابعات		
الحكامة وأخواتها -مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي-	أسامة الزكاري	ص 58
من ديوان السياسة	أسامة الزكاري	ص 61
متابعات مجتمعية		
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية ـ مدى ـ يناقش في ندوة نظمها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك. حصيلة القطاع السمعي البصري بعد التحرير	يوسف كلاخي	ص 63

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات
والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com
العدد 14 ربيع 2010

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد اللطيف طربب
محمد الأشهب
عبد اللطيف الخمسي
عبد الكريم جدي
خالد سليكي
سعيد جفري
نبيل فازيو

تصميم الغلاف
كرم ثابت
التصميم والطبع
مطبعة سوماكرام
دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسبيطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-22-022/36-12-24-022/70-13-24-022 الفاكس : 36-55-24-022
Site web : www- somagram- com E-mail : somagram1@menara- ma
- ouisloumene@somagram- com

توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

كلمة العدد

اتسع استعمال مفهوم المواطنة في المجال التعبيري للمجتمعين المدني والسياسي المغربيين في أواسط التسعينيات. وكانت الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ثم الشبيبة الاتحادية، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان من بين الإطارات السباقة إلى طرح هذا المفهوم وإلى تعميمه في المجال العمومي. لقد جاء ولوج هذا المصطلح في مرحلة انتقالية عرفت تحولات هامة في مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية؛ كما جاء لكي يعبر عن قطيعة في الثقافة السائدة: بعد أن بدأ الخطاب حول الاشتراكية يجد نفسه حيال سلسلة من المآزق؛ بعد تفكك ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي من جهة، وغياب أي بديل نظري يعكس الاحتياجات الناشئة في مجال حقوق الإنسان، وإعادة النظر فيما يخص المشاركة السياسية. وتُبني الديمقراطية كخيار نهائي للإصلاح بناء على الاختيارات التي تحسم صناديق الاقتراع لصالحها، وهي قضايا عجزت الأيديولوجيا الاشتراكية عن تقديم حلول مرضية لها، بل وكان التردد بشأنها أحد أسباب الانحسار المجتمعي العام للقوى السياسية التي اعتمدت هذه المرجعية.

في هذه الفترة نفسها ، عرف المغرب بروز خطابين ثقافيين وسياسيين يمثلان حالة نكوص بالمقارنة مع المرجعية السابقة، بالنظر إلى ما راكمته من قيم ومن مكاسب، فيما يخص قضايا الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. لقد اختار أنصار هذين التيارين أن يسيرا بصورة متعارضة مع قيم المواطنة، ومع التغيير المبني على المشاركة السياسية، وأن يعطيا الأولوية لعملية إعادة تأسيس "هويات" فردية أو جماعية تكرس الولاء للعقيدة أو العرق على حساب الانتماء المواطني الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات، وإن تعددت الاتجاهات والأفكار.

إذا كانت المواطنة تتأسس على مشاركة الأفراد والجماعات في التدبير، كحاكمين أو محكومين، وفق آليات وضعية يتوافق عليها المواطنون، وإذا كان الحديث عن: "المجتمع المدني" يعني الانتقال من مجتمع الطائفة أو القبيلة أو الفئة العرقية إلى "مجتمع المواطنين المتساوين في الحقوق" فإن هذين الخطابين سعيا إلى إعادة خلق أحد نموذجين، أبعد ما يكونان عن المشروع المجتمعي، لأنهما يتعلقان بماهية الفرد أو الجماعة: المسلم المؤمن، المتعاقد مع ربه وفق بنود الشريعة أو النزوعي العرقي الذي يريد إعادة بناء المجتمع والتاريخ والدولة. إن المجتمع المدني أو المبني على قيم المواطنة هو مجتمع لا - ماهوي بالضرورة لأن الماهيات لا تقبل التوافقات، فهي إما أن تكون أو لا تكون. من هنا فإن المجتمع الديمقراطي لا يمكنه أن يتأسس على الدين أو العرق أو على أية قيمة من القيم المطلقة. إن السمة المشتركة بين الأيديولوجيتين المذكورتين هي إلغاء الآخر، واعتبار كل ما يمكن الاختلاف معه "جاهلية" نتنة أو تفكيكا خطيرا للسياج الذي يزرع الوهم بوحدة القطيع. إن هاتين الأيديولوجيتان، بالرغم من اختلافهما الظاهري الكبير، تتفقان في ممارسة الوصاية على التاريخ والمجتمع والفرد، وفي التصنيفات الوثوقية والسهلة واستسهال التخوين والتكفير.

كلمة العدد

خلال التسعينيات كان كثير من هؤلاء يرددون أن هدف "المسلم" ليس رضا المجتمع أو الوطن بل رضا الله، وأن مشروعهم هو: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وفي الفترة نفسها، ظهرت نزعة موازية، رفضت الدين ضمنا، بل اعتبرته مجرد قناع للغزو والاستعباد، وتبنت العودة إلى العرق كمرجعية ، واعتمدته بصفته العنصر الفيصل الذي يجب أن تتأسس عليه أية قراءة للتاريخ، أو أي إصلاح دستوري، وحددت انطلاقا كل المستقبلات الممكنة.

في عقد التسعينيات كذلك، كان المغرب أمام استحقاقات كبرى... على رأسها استحقاق انتقال الحكم إلى ملك جديد، وهو الأمر الذي هيأت له الأرضية المناسبة سلسلة من الإصلاحات القانونية، إضافة إلى الدستور الجديد الذي أتى بحكومة التناوب. لقد أعطت عدد من هذه الإصلاحات ثمارها في عدد من القطاعات الاجتماعية والمؤسسات السياسية، وحسمت باتجاه منح ما كان يسمى ب: "الجماعة الإسلامية" صفة الحزب السياسي، وهو ما ترجم بتحول أيديولوجيا هذه الجماعة من: "ميثاق عقدي" إلى برنامج سياسي يستحضر الواقع الاجتماعي أولا ثم يستلهم القيم التراثية بعد ذلك. كما ميزت هذه الإصلاحات بين ما يمثل حقوقا ثقافية مشروعة، وتراثا مشتركا لكل المغاربة، وبين ما يمثل تسييسا شعبويا ونزوعيا، يسعى إلى اختلاق زعامات بائسة عبر إعادة تسطير حدود ثقافية داخل شعب وحده التاريخ والجغرافية وإرادة العيش المشترك منذ قرون.

إن الإصلاحات القانونية والسياسية، مهما كانت طموحة، فإنها ليست قادرة وحدها على حل جميع المشاكل في بلد ينوء تحت كلكل الأمية والفقر اللذين يمثلان أكبر استثمار يعتمد عليه المتطرفون والنزوعيون. إن التنمية هي ما يعطي معنى للديمقراطية، وهي ما يجعل الحرية عنصر تلاحم وبناء، وهي ما يحول دون دفع مجتمعنا إلى المجهول، وأن يسخر لخدمة بعض المصالح الفردية والفئوية الضيقة. إلى جانب التنمية فإن التربية على قيم المواطنة، وفق رؤية واضحة، تشمل كل أسلاك التعليم، وتعطي مضمونا للتنشئة الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز الشعور بالانتماء، مرتكز أساسي لحماية الكيان الاجتماعي، إلى جانب الحاجة إلى إعلام مفتوح ومتوازن، مبني على الحرية والتعدد وعلى استيعاب النقد والمساءلة.

إن ورش الجهوية الذي ينخرط فيه المغاربة اليوم محك أساسي لانتظاراتهم في المستقبل، وللصورة التي يراد للمغرب أن يتأسس عليها. إن الجهوية فرصة أخرى لبناء مغرب المواطنة الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات، والذي لا يفضل أي فرد الآخر إلا على أساس العمل والاستحقاق. إن بناء الجهوية على أساس تنوع وتكامل الأقطاب الاقتصادية هو الاختيار الصائب الذي يعطي لكل جهة فرصتها في التنمية، في الوقت الذي تكون فيه الثقافة، بكل تعبيراتها، عنصر اللحمة والتواصل والتجديد الخلاق للهوية الوطنية باتجاه تعزيز الحقوق، وتعميق المشاركة، وتوسيع دائرة الحريات إلى أبعد الحدود الممكنة.

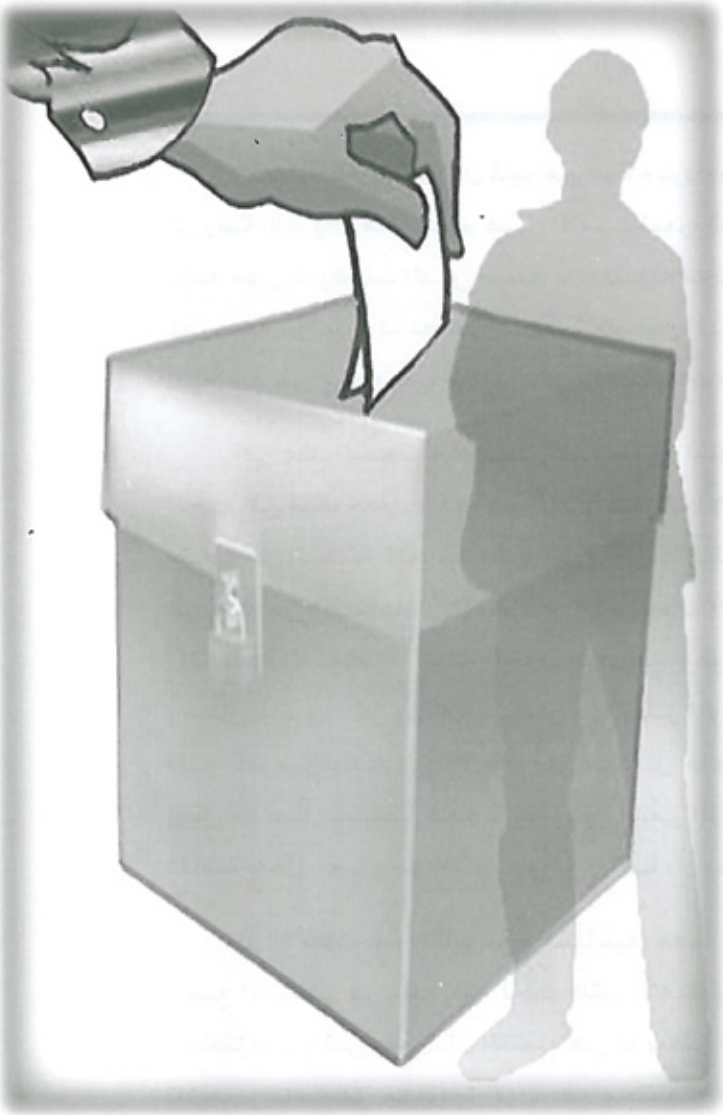

المواطنة والمشاركة السياسية

- التأصيل المفاهيمي والنظري للمواطنة .
- الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة مقاربة في المفاهيم.
- الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة
- دور المواطنة في تأسيس دولة الحق والقانون.
- صورة حقوق الإنسان في المغرب على ضوء التقارير الحقوقية الدولية.
- الرهان التنموي للتربية على حقوق الإنسان: الإغراء بالتهليل وعسر التنزيل.

إن التنمية هي ما يعطي معنى للديمقراطية، وهي ما يجعل الحرية عنصر تلاحم وبناء، وهي ما يحول دون دفع مجتمعنا إلى المجهول، وأن يسخر لخدمة بعض المصالح الفردية والفئوية الضيقة. إلى جانب التنمية فإن التربية على قيم المواطنة، وفق رؤية واضحة، تشمل كل أسلاك التعليم، وتعطي مضمونا للتنشئة الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز الشعور بالانتماء، مرتكز أساسي لحماية الكيان الاجتماعي، إلى جانب الحاجة إلى إعلام مفتوح ومتوازن، مبني على الحرية والتعدد وعلى استيعاب النقد والمساءلة.



التأصيل المفاهيمي والنظري للمواطنة

د.ة/ فاطمة المصلوحي

تعد المواطنة من أهم القضايا التي أثارت اهتمام الباحثين والمهتمين بالعلوم الإنسانية. ومن القضايا القديمة/الجديدة التي تفرض نفسها عند معالجة أبعاد التنمية[1]، بمفهومها الإنساني والشمولي، خاصة تلك المرتبطة بالإصلاح والتطور الإنساني والمجتمعي.

ما من شك أن الأهمية التي تحضى بها كلمة المواطنة تكمن في كون هذه الأخيرة تعد الركيزة الأساسية للعالم المعاصر والحديث في البناء الحضاري للمجتمعات الديمقراطية، وهي جوهر نجاح المسيرة الديمقراطية[2]، وذلك حسب الطرح الذي جاء به الباحث العربي «برهان غليون».

إن موضوع المواطنة ليس بالموضوع المعاصر، بل إنه مصطلح قديم يرجع إلى عصور قديمة مثل اليونانية والرومانية، وقد تطور مفهوم المواطنة بشكل مستمر، إلا إنه تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى والتي امتدت مابين 300 حتى 1300 م، وتطور مفهوم المواطنة بعد ذلك لتأثره بحدثين هامين هما: إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1786، والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 : فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة .

هذا ويحفظ التاريخ الإنساني العديد من النماذج مثلا : مواطنة آثينا ؛ مواطنة روما، ومواطنة فرنسا...الخ. غير أن مفهوم المواطنة يختلف من فكر لآخر، بل إنه يختلف داخل نفس المجتمع الواحد، وذلك باختلاف المنطلقات الفكرية والخصوصية التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

أدى الاهتمام بالمواطنة إلى ظهور عدة مدارس وأطروحات فكرية ونظريات سياسية وثقافية مختلفة، الأمر الذي نتج عنه وجود أطياف فكرية مختلفة حتى داخل نفس البلد الواحد.

إن جوهر هذا الاختلاف يعود ولا شك إلى الاختلافات الإيديولوجية المتعاقبة على الحكم وإدارة الدولة الوحيدة في حقب زمنية مختلفة[3].

إن البحث في إشكالية المواطنة يتطلب أولا وقبل كل شيء، تحديد الجهاز المفاهيمي والمقتربات النظرية الإنسانية والوضعية التي قاربت بالتحليل لفظ المواطنة : مساهمة بذلك في بناء المفهوم الحقيقي للمواطنة.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم ونظريات المواطنة، فإن هذه الأخيرة تنفرد بالخصوصية رغم تداخلها ومفهوم الانتماء، الذي لا يمس جوهر هذه الخصوصية.

أولا : الجهاز لمفاهيمي:

إن حصر الجهاز المفاهيمي للمواطنة يتطلب أولا، وقبل كل شيء، البحث في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، والبحث ثانيا، في المفاهيم المماثلة لها كمفهوم الوطنية، الانتماء والولاء، وثالثا، تسليط الضوء على مفهوم المواطنة في الفكر الإنساني.

أ- المفهوم اللغوي للمواطنة:

يغيب لفظ المواطنة عن عامة القواميس العربية، بإستثناء ما ذكر في قاموس «لاروس» عام 1989 [4]. فمصطلح المواطنة مأخوذ من لفظ الوطن في اللغة العربية.

ويعني لفظ الموطن : «المنزل الذي يقيم فيه الإنسان»، أي هو : «موطن الإنسان، ولد فيه الإنسان أم لم يولد»[5]. وطن، يطن، وطنا: «وطن البلد، أي ؛ اتخذه وطنا».

توطن البلد: إتخده وطنا، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد.»

وتوطنت نفسه على الأمر: حملت عليه، والمواطن جمع الموطن، والوطن، من مشاهد الحرب، قال تعالى في كتابه العزيز: «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة.»

المواطن: الذي نشأ في وطن ما، أوأقام فيه، أوطن الأرض وطنها واستوطنها واتطنها ،أي اتخذها وطنا. ومواطنة مصدر الفعل واطن، بمعنى شارك في المكان إقامة ومولدا ؛ الفعل وزن فاعل.

وعرفه «ابن منظور» في كتابه «لسان العرب» لغة بالمنزل الذي يقيم به الإنسان، باعتبار أنه وطنه ومحله.[6]

ب- المفهوم الإصطلاحي للمواطنة :

يأتي اصطلاح الوطنية بمعنى حب الوطن، وهذا المعنى يرتبط بكل مشاعر الحب والارتباط بالوطن.

أما المواطنة فإنها صفة للمواطن، تحدد حقوقه وواجباته اتجاه وطنه، من خلالها يعرف الفرد حقوقه، ويؤدي واجباته، وذلك عن طريق التربية الوطنية.

هذا وتتميز المواطنة بنوع من ولاء المواطن لوطنه وخدمته زمن السلم والحرب، وكذا التعاون مع باقي المواطنين الآخرين في إطار عمل مؤسساتي وفردي رسمي، وكذلك العمل التطوعي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، والتي يصب والجميع لتحقيقها.

وهذه الأهداف تتوحد من أجلها الجهود، وترسم لها الخطط، وتوضع لها الموازنات.

هذا وتعرف الباحثة العربية «آمنة حجازي» المواطنة اصطلاحا بكونها: «قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وهي بشكل خاص المسكن، فالروح وطن لأنها مسكن الإدراك، والأبدان وطن لكونها مسكن.

وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها : «اصطلاح يشير إلى الأمة، أو الوطن.»[7]

ويعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها: «مكانة، أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي، ومجتمع سياسي- الدولة.»[8]

فمن خلال هذه العلاقة يقدم الفرد ا لولاء والطاعة إلى الدولة، أي المجتمع السياسي مقابل تولي هذا المجتمع حماية الفرد وضمان حقوقه، بناء على مقتضيات القانون المعمول به والمتفق عليه.

ويعرفها علم النفس بأنها : «شعور بالانتماء والولاء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية»[9].

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: «علاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه من حقوق - متبادلة - في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية، وما يصاحبها من مسؤوليات[10] وتصبغ عليه حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة».

هذا، ولقد ميزت دائرة المعارف البريطانية في مفهومها للمواطنة بين المواطنة والجنسية، وذلك على اعتبار أن الاصطلاحين أو اللفظين مترادفان لما تتضمنه الجنسية من حقوق للمواطن خارج وداخل دوائر الدولة.

أما الموسوعة الدولية وموسوعة «كولير» الأمريكية فأنهما لم تعتمدا في تحديد مفهوم المواطنة على الجنسية، بل إن هذه الأخيرة ترى بأن المواطنة هي: «عضوية كاملة في دولة، أو بعض وحدات الحكم».

ولقد أكدت موسوعة «كولير» على أن للمواطنين بعض الحقوق، منها على سبيل المثال: الحق في التصويت، الحق في تولي المناصب العامة، كما عليهم بعض الواجبات، وهي: واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلادهم، وتؤكد الموسوعة على أن المواطنة هي: «أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما.»

هذا، وتتحدد المواطنة حسب المفكر العربي «رضوان أبو الفتوح» في الدعائم الآتية:

- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة من دم وجوار

وموطن وطريقة الحياة، والتشبث بنفس العادات والتقاليد، والإيمان بنفس النظم والقيم والعقائد والقوانين.... ؛

- شعور الفرد باستمرارية الجماعة المنتمي إليها على مدى العصور ؛
- الشعور بالانتماء للجماعة ؛
- اندماج الشعور الفردي بالفكر السائد ليصبح فكرا بين الدولة أو الوطن والمواطن.

بمعنى أن الإنسان عندما يستقر بشكل دائم وقار داخل الدولة، أو يحمل جنسيتها، ويكون عضوا فاعلا ومشاركا في الحكم، ويلتزم بقوانينها، وله نفس الحقوق المعترف بها للمواطنين، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات للدولة التي ينتمي إليها.

إن التعريف الأخير يعني بأن المواطنة هي حقوق وواجبات لكنه لم يجب عن السؤال الجوهري، وهو هل يولد الإنسان مواطنا ؟.

فإذا انطلقنا من فكرة الحقوق والواجبات، فإننا نجد هنا تعريفا للمواطنة، الأول ضيق والثاني واسع.

فالأول، عرف المواطنة بناءا على وجود حقوق وواجبات، غير أنه ربط المواطنة بالديمقراطية.

والثاني، يعرف المواطنة بكونها الصلة أو الرابطة القانونية التي تربط الفرد والدولة المقيم بها بشكل قار. فالمواطنة هنا: «هي حقوق الفرد في الدولة وواجباته اتجاه هذه الدولة».

فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم المواطنة جاء مرتبطا بالديمقراطية، بحيث تعتبر هذه الأخيرة روح المواطنة، والديمقراطية تجعل من المواطنة قلبها النابض.

ويخلص الباحث «المصطفى صويلح» إلى كون المواطنة لا يمكن بناؤها إلا في بيئة سياسية ديمقراطية-قانونية، تتبنى جملة من الحقوق والواجبات، بعيدا عن اللامساواة، والعنصرية، والتمييز في الحقوق.

> فالمواطنة حسب هذا الباحث يجب أن تكون في مجتمع يقر بمواطنة الإنسان، بالرغم من الاختلافات المتواجدة في الدولة، بل يجب تطبيق كل من العدالة والمساواة، والاعتراف بالحق في الاختلاف، والالتزام بالقيم الإنسانية الحقيقية.

فالباحث يجعل من هذه المقومات أسسا حقيقية تقوم عليها المواطنة، وتساهم في تنظيم العلاقة بين هذه التعددات على أسس مواطنة متساوية.[11]

ما من شك أن مفهوم المواطنة، بالرغم من التطور التاريخي الذي مر منه، إلا أنه يثير العديد من الملاحظات، فمثلا إذا عدنا إلى التعريف الوارد في قاموس «لاروس»1989، والذي عرف المواطنة بأنها : « نزعة ترمي إلى اعتبار الإنسانية أسرة واحدة وطنها العالم وأعضاؤها أفراد البشر جميعا.»

أولا ،التعريف الذي جاء به القاموس غير دقيق ؛

ثانيا، التعريف يشوبه الغموض، حيث أنه لم يفسر ما معنى النزعة؟.

أما التعريف القائل بأن الوطن يعود لفعل وطن، أي أقام الإنسان بمكان ما، لكن حسب تعريف الباحثين المهتمين بموضوع الوطن، فهو : « منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد» ؛ في حين تعني بالمواطن: «الإنسان الذي نشأ معك في وطن واحد.»

إن غالبية التعاريف التي جاءت بها العلوم الإنسانية[12]،هي تعاريف تفتقد للأساس القانوني والسياسي.

بالإضافة إلى أنها تجعل قطيعة مع مفهوم الإقليم، خاصة وأنه الركيزة الأساسية الأولى للتعريف السياسي، بل لدلالاتها التاريخية القديمة، والتي لا يمثل فيها الإقليم والقانون دعامة المجتمع المدني والسياسي.[13]

إن التعريف اللغوي والاصطلاحي للمواطنة أثار العديد من الانتقادات من قبل الباحثين المهتمين، نجد على رأسهم الباحث التونسي «شكري مامني» الذي خلص إلى أن كل التعاريف اللغوية المعجمية تبقى محصورة في حدود الجماعة الثقافية والدينية في معناها العام، وبمعزل عن الحقيقة القانونية

والسياسية التي استطاعت أن تفرض نفسها على عالم اليوم، والذي اعترف بها اعترافا دوليا.[14]

ثانيا، المفاهيم المشابهة للمواطنة:

هناك مرادفات لكلمة المواطنة على سبيل المثال لا الحصر : الانتماء والولاء، والوطنية.

أ- مفهوم الوطنية:

الوطنية تعني حب الفرد للوطن، وإخلاصه له. وهذا الإخلاص يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد.[15]

إن الشعور بالوطنية، ولاشك، يقوم على أساس التربية الوطنية، هذه الأخيرة التي يتلقاها الفرد، بحيث يشعر بصفة المواطنة ويحققها فيه. فمن خلال التأكيد عليها تتحول إلى صفة الوطنية، لكن صفة الوطنية لا تأتي من الفراغ، بل تقترن بإحساس الفرد بالسعادة داخل الوطن. ويرقى ويزدهر هذا الوطن، وكذا، ترسيخ المبادئ الإنسانية التي تضمن للفرد حقوقه وتضمن للدولة أو الوطن حقوقه اتجاه المواطن.

من هنا، فإن مفهوم الوطنية وصلته بالفرد هو أكثر عمقا من المواطنة. وهذا راجع لكون الفرد يصبح مواطنا بمجرد انتمائه إلى الجماعة أو الدولة، في حين أنه لا يكسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالحين داخل الجماعة أو الدولة، أو لفائدتها، ليصبح هذا العمل أو الفعل مصلحة عامة تحظى بالأهمية عن المصلحة الخاصة.

ب- مفهوم الانتماء:

ما من شك أن الانتماء يعد أهم دعامة للمواطنة، خاصة وأن هذا الأخير يشير إلى الانتساب إلى كيان معين، يكون فيه الفرد متوحدا مع هذا الكيان، ومندمجا فيه.

إن الإحساس بالانتساب إلى كيان معين، يعني بأن الفرد يحس بالفخر والاعتزاز للانتماء إلى هذا الكيان[16]، خاصة لما يوفره له من أمن وأمان وسلم اجتماعي. وفي هذا الإطار فإن مفهومي الانتماء والولاء يتدخلان، بحيث يشعر الفرد من خلالهما بمشاعر اتجاه الوطن الذي ينتمي إليه.

هذا، ونعني بالانتماء لغة 'الزيادة'، ويقال كذلك «انتمى فلان إلى فلان»، إذا ارتفع إليه في النسب، ويعني اصطلاحا: « الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا تجسده الجوارح عملا.»[17]

فالانتماء شعور داخلي يدفع المواطنين للعمل بحماسة وإخلاص ووفاء للنهوض بالوطن والرقي به، وكذا الدفاع عنه بالغالي والنفيس. ويقول الباحث العربي «عثمان بن صالح عامر» في شأن الانتماء بأنه:»إحساس اتجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق.»[18]

ثالثا، علاقة الولاء والانتماء والوطنية بالمواطنة:

يختلف مفهوم المواطنة عن مفهوم الوطنية الولاء والانتماء. وهذا الاختلاف يلاحظ فيما يأتي:

أ- اختلاف مفهوم المواطنة عن مفهوم الانتماء والولاء:

فالانتماء مفهوم ضيق، أما مفهوم الولاء فواسع لأنه يتضمن الانتماء. فالفرد لن يحب وطنه ويدافع عنه بالغالي والنفيس دون أن يكون هناك ارتباط يربطه بالوطن، في حين أن الانتماء قد لا يتضمن بالضرورة الولاء، إذ بإمكان الفرد أن ينتمي لوطن ما، لكنه يمتنع عن التضحية في سبيله.

من هنا نلاحظ بأن مفهومي الولاء والانتماء يمزجان بعضهما البعض، الأمر الذي يصعب معه الفصل بينهما.لكن الولاء يعني صدق انتماء الفرد للجماعة أو دولة معينة.

ب - اختلاف مفهوم المواطنة عن الوطنية:

تعني الوطنية الجانب الفعلي والعملي الحقيقي للمواطنة، فالولاء صفة تكتسب لدى الفرد، بحيث لا يولد الإنسان وه ويحس بالولاء إلى مجتمع معين أو جماعة، بل الولاء إحساس يكسبه الفرد من المجتمع عن طريق التعليم والتنشئة، وداخل فضاء الأسرة والمدرسة.

ما من شك أن المواطنة تقوم على دعائم جوهرية، وهي:

أولا، الانتماء هو ذاك الشعور الداخلي الذي يحمله الفرد أو المواطن اتجاه وطنه بكل حماسة وإخلاص وافتخار.

ثانيا، الحقوق التي يتمتع بها المواطن داخل حدود الوطن، وما يولد عنها من واجبات.

وهذه الحقوق يمكن اختزالها فيما يلي :

- حفظ الدين، والاعتراف بحرية العقيدة ؛
- حفظ الحقوق الخاصة بالمواطنين، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان ؛
- توفير التعليم والتغطية الصحية للجميع ؛
- تقديم المجتمع للخدمات الأساسية للمواطنين ؛
- توفير كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الكريمة للأفراد ؛
- إشاعة مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء، وترسيخ قواعد العدالة....إلخ.

وهذه الحقوق ليست بالشخصية تهم جماعة دون أخرى داخل نفس المجتمع، بل هي حقوق معترف بها لجميع الأفراد.

أما الواجبات فتتحدد في :

- احترام الفرد للنظام السياسي القائم ؛
- ضرورة الدفاع عن سمعة الوطن في حالة تعرضه لشائعات مغرضة ؛
- التشبث بمبدأ الوفاء للوطن، وذلك عن طريق الابتعاد عن الغدر والخيانة ؛
- الحفاظ على أمن واستقرار الوطن، وذلك من خلال الدفاع عليه ؛
- تحمل مسؤولية الرقي والنهوض بالمجتمع عن طريق أداء الضرائب، والتحلي بالمسؤولية أثناء ساعات العمل ؛
- الحفاظ على سلامة المرافق العامة، الامتثال لقوانين الدولة....إلخ.

إن المواطنة لا تقوم على أساس الإحساس بالانتماء والالتزام بمبدأ الحقوق والواجبات، بل يجب على المواطن أن يساهم في بناء المجتمع واستمراره، وذلك عن طريق القيام بالأعمال التطوعية المجتمعية، منها بالأساس، التشبث بالقيم المجتمعية المشتركة من أمانة وإخلاص وصدق وصبر.

هوامش

1- عثمان بن صالح العامر:"أثار الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي :دراسة الاستكشافية".الشبكة العنكبوتية.
2- محسن أيو:" مفهوم المواطنة"،الشبكة العنكبوتية.
3- عثمان بن صالح العامر:"أثار الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي :دراسة الاستكشافية".الشبكة العنكبوتية.
4- المعجم العربي الأساسي لاروس 1989 الصادر عن المنظمة العربية والثقافة والعلوم.
للمزيد من المعلومات أنظر:
ذ.الصاقوط محمد:"المواطنة والوطنية"،الموسوعة السياسية الصغيرة،الطبعة الأولى 2007،من ص 13 إلى14.
سعيد عبد الحافظ:"المواطنة حقوق وواجبات"،مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،الشبكة العنكبوتية.
5- ذ.الصاقوط محمد:"المواطنة والوطنية"،الموسوعة السياسية الصغيرة،الطبعة الأولى 2007،مرجع سابق الذكر،ص 13.
6- ابن منظور"لسان العرب." ،سنة 2000،ص239.
7- الموسوعة العالمية العربية لسنة 1996،ص 311.
8- سعيد عبد الحافظ:"المواطنة حقوق وواجبات"،مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،الشبكة العنكبوتية.مرجع سابق الذكر.
9- سعيد عبد الحافظ:"المواطنة حقوق وواجبات"،مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،الشبكة العنكبوتية.مرجع سابق الذكر.
10- سعيد عبد الحافظ:"المواطنة حقوق وواجبات"،مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،الشبكة العنكبوتية.
11- صوليح المصطفى:"المواطنة والمجتمع المدني."الشبكة العنكبوتية.
12- نعني بالعلوم الإنسانية الحديثة علم الاجتماع السياسي والعلوم القانونية.
13- شكري مامني:"مفهوم المواطنة في السياق العربي الإسلامي"،مجلة .....عدد 2000،7،ص 48.
14- شكري مامني:"مفهوم المواطنة ..."،مرجع سابق الذكر،ص 48.
15- للمزيد من المعلومات أنظر:
الموسوعة العربية العالمية،مرجع سابق الذكر،ص 110.
16- نعني بالكيان الوطن،الجماعة،الطبقة.
17- عثمان بن صالح عامر:"اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم الموطنة لدى الشباب السعودي:'دراسة استكشافية.'شبكة العنكبوتية.
18- الدكتور فهد إبراهيم الحبيب:"التربية على المواطنة:الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة"،الشبكة العنكبوتية.

الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة
مقاربة في المفاهيم



الدكتور عبد الرحمان شحشي

ما مفهوم الحريات العامة ؟

ولماذا نصف الحريات بكونها عامة ؟

وهل الحريات العامة تعني حقوق الإنسان؟

وهل المواطنة تعني فقط المطالبة بالحقوق دون الإلتزام بالواجبات ؟

في لسان العرب، تعني الحرية الخلو من العيب والنقص والنقاء من الشوائب، فيؤول معنى الحر إلى الكريم والنفيس والأصيل.

والحرية لغة؛ هي حالة الكائن الحي، الذي لا يخضع لأي قهر أو غلبة. بمعنى أنه يتصرف طبقا لإرادته وطبيعته.

وبالمعنى البيولوجي، هي فقدان الإرغام والقهر. وبالمعنى النفسي، هي القدرة على الاختيار. وبالمعنى الفلسفي، تعد الحرية نقيضا للعبودية. وبالمعنى الأخلاقي، تعني أن كل تصرف يتناقض مع الحرية، فهو منبوذ أخلاقيا، لأن الحرية تعني الإرادة المسئولة.

أما من الناحية السياسية والاجتماعية، فالتركيز يتم على ذاتية الفرد بصفته مواطنا، له حقوق وعليه واجبات، لأن للإنسان وسائل تضمن استقلاليته عن السلطة السياسية.

أما من الناحية القانونية، فالحريات العامة هي تلك التي أقرتها قاعدة القانون، واعترفت بها كحريات عامة. وعليه، لا حقوق للمواطن إلا ما اعترف به المشرع واقره وأقام له حماية قانونية. وهكذا، فممارسة الحريات العامة له ضوابط قانونية، وبالتالي فالحرية بدون ضوابط قانونية تعني الفوضى، ونظام سياسي بدون إقرار للحريات العامة يعني الاستبداد.

ويذهب البعض إلى أن تسمية الحريات العامة، يعد مفهوما خاطئا، ذلك أن الصواب هو الحريات الأساسية لا الحريات العامة، التي استمرت حتى سنة 1945. وهو ما كان يمثل مبحثا من مباحث القانون الإداري، ويتعلق ببعض الرخص والآذونات.

وبناء على ما سبق، فالحريات العامة هي مجموع الرخص، التي تمنحها السلطة للمواطنين داخل الدولة بهدف ممارسة مجموعة من الحقوق.

وتوصف الحريات بكونها عامة، لأنها تمارس في إطار الدولة، وفي علاقة مع السلطات العمومية. وعليه، فإن كل تعريف لا يأخذ بهذا الاعتبار، يعد تعريفا ناقصا.

ويعرف القاموس السياسي «الحريات العامة» بأنها حق المواطن في المجتمع الديمقراطي، باعتبار أن الحرية هي القدرة على التصرف بما لا يضر بالآخرين. ومن ثم كانت هذه الحرية مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد بعضهم

على بعض. وجرى تبويب الدساتير على إفراد باب يتضمن حقوق المواطنين وواجباتهم بما في ذلك الحريات العامة.

وبالرغم من هذه المقاربات، فإن مفهوم الحريات العامة، يبقى مفهوما مستعصيا على التحديد الدقيق. ذلك أنه مفهوم نسبي تتنازعه مجموعة من المذاهب والمرجعيات الفكرية.

وغالبا ما يتم الخلط بين مفهوم الحريات العامة ومفهوم حقوق الإنسان، وكأنهما وجهان لعملة واحدة. وفي اللغة العربية، يستعمل حرف الواو للدلالة على معان كثيرة، منها كونه أداة تستعمل للدلالة على نفس المعنى والمرادف. فهل الحريات العامة هي ذاتها حقوق للإنسان.

في الواقع، الحريات العامة ليست هي حقوق الإنسان لغة ومضمونا. (Liberté) فالحريات العامة مبنية على فكرة الحرية(droit) أما حقوق الإنسان فقائمة على فكرة الحق. والحق معناه أوسع من الحرية، بل إنه يتضمنها، فهناك حقوق لا يمكن القول بأنها تشكل حرية مثل الحق في التأمين. ولا يمكن الجزم كذلك بالقول بأن الحريات العامة هي من مشمولات حقوق الإنسان.

من حيث المضمون، القول بأن الحريات العامة هي حقوق الإنسان فيه تناقض صارخ ذلك أن الحريات العامة، كما سبق ذكره، هي ما اعترف به المشرع، وبالتالي توصف بالعامة، ولا توجد خارج نطاقها حريات خاصة، وهو ما يتنافى مع منطق حقوق الإنسان، التي تعترف بالحقوق الخاصة، وبالتالي فإن مفهوم الحريات العامة لا يعني حقوق الإنسان من هذه الوجهة.

ومن جهة أخرى، فإن مفهوم الحريات العامة وتعريفه، يختلف باختلاف المنظومة الإيديولوجية المحددة له؛ ليبرالية كانت أم اشتراكية مثلا، والقول بأن الحريات العامة تعني حقوق الإنسان، يعني أن حقوق الإنسان تسبح في بحر الحرية، ويصعب التقاطها من التيارات الإيديولوجية المتصارعة. وتقسيم الحرية إلى مفهومين متصارعين، يناقض فكرة حقوق الإنسان سواء من حيث النشأة أو التطور, فحقوق الإنسان تنبثق من فكرة وحدة هذه الحقوق ومن ضرورة الاعتراف بها للإنسان لمجرد كونه إنسانا. وبصرف النظر عن أية متغيرات أخرى، مثل الأصل والجنس، بما في ذلك الإيديولوجية. كما أن فهم الحريات العامة بكونها حقوقا للإنسان يصطدم بفكرة تطور حقوق الإنسان، من حقوق سياسية ومدنية إلى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. ولما كانت هذه الحقوق تقتضي تدخلا من الدولة لتوفير الإمكانيات اللازمة لممارستها، فإنها تبتعد عن فكرة الحرية في معناها الأصلي، والتي تفترض وجود مجال متروك للفرد، يستطيع التصرف في حدوده دون تدخل الدولة. وبناء عليه، لا يمكن القول أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعد حريات عامة، وإلا انهار الأساس القانوني لهذه الفكرة الأخيرة. ولعل الأمر يتجلى بوضوح، حين استعمال مفهوم الحريات العامة كمرادف لحقوق الإنسان، وبالخصوص "الجيل الثالث"؛ مثل الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة، فهي حقوق لا حريات عامة، وهي ليست حقوقا للإنسان اتجاه الدولة بهدف منحه هامشا من الاستقلالية. وعليه، فهي ليست من مشمولات الحريات العامة، كما أن الدولة لا تدين للفرد بهذه الحقوق؛ كالحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة، مثلما هي مدينة له في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إن الحقوق الجديدة للإنسان هي حقوق تضامن تدين بها الجماعة الإنسانية كلها بعضها لبعض، فهي حقوق جماعية لا فردية .

واعتبار الحريات العامة حقوقا للإنسان، فيه ضرب لنسبية الحريات العامة واختلاف مفهومها من دولة لأخرى، ومن زمان لزمان. ذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يأخذ في اعتباره هذه النسبية. والحريات العامة مفهوم يتسع نطاقه ويضيق باختلاف الدول وخصوصياتها الثقافية والسياسية والإيديولوجية (فرنسا - المملكة العربية السعودية - السويد - تونس- المغرب...). ومن هذا المنطلق، إذا افترضنا جدلا حقوق الإنسان هي الحريات العامة، فإن حقوق الإنسان هي كذلك نسبية، وتختلف من دولة لأخرى. وهو ما يتناقض وفلسفة حقوق الإنسان.

إن المواطنة لا تعني فقط المطالبة بالحقوق، ولكن تعني كذلك الالتزام بالواجبات واحترام ثوابت النظام السياسي والمقدسات.



الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة

د. عبد الواحد القريشي

أثار مفهوم المواطنة العديد من النقاشات بالساحة الوطنية، خاصة مع ازدياد المناداة بحماية الحقوق والحريات، ولا نعتقد أن في هذا الأمر شيئا من الغرابة نظرا للأهمية التي تكتسيها قيمة المواطنة من جهة، ولعلاقتها الكبيرة بتحقيق التطور والتنمية من جهة أخرى.

وهكذا ذهب البعض إلى تعريف المواطن، بكونه الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركا في الحكم، ويخضع للقوانين الصادرة، فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين في مجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة.[1]

إن مجموعة من المنتمين لإقليم الدولة، قد لا يصدق عليهم هذا التعريف، ومع ذلك فهم مواطنون بمجرد ما أن يعلن أحد بطاقته الوطنية، أو ما يفيد انتماءه أو ولادته، وهذا ما يدعو إلى التساؤل: هل بهذا النوع من المواطنين يمكن أن تمارس الحقوق والواجبات؟

هكذا، نرى أن من المهم التطرق إلى الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة وفق ما يلي :

الفقرة الأولى : ضمانات ممارسة الحق في المشاركة السياسية

الفقرة الثانية : السلوكات الموازية لممارسة الحق في المشاركة السياسية

الفقرة الثالثة : المواطنة طريق التنمية

الفقرة الأولى : ضمانات ممارسة الحق في المشاركة السياسية

يمكن التطرق إلى ضمانات ممارسة الحق في المشاركة السياسية من خلال نقطتين أساسيتين، ويتعلق الأمر بضمانات قانونية وأخرى واقعية.

أولا : الضمانات القانونية:

ونقصد بالضمانات القانونية؛ مجموعة النصوص القانونية المؤطرة لممارسة الحق في المشاركة السياسية، بشكل يكون معه هذا الحق متاحا لأي مواطن على سبيل المساواة والخضوع لنفس الشروط.

وفي هذا الإطار، نجد نص الدستور المغربي لسنة 1996 قد تضمن مجموعة من المبادئ نبسطها كما يلي :

- تأكيد الدستور المغربي في ديباجته على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا؛
- الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع (الفصل الثاني)
- القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة (الفصل الرابع)؛
- جميع المغاربة سواء أمام لقانون (الفصل الخامس) ؛
- الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية؛

لكل مواطن، كان ذكرا أو أنثى، الحق في أن يكون ناخبا، إذا كان بالغا سن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية (الفصل الثامن)؛

- يضمن الدستور لجميع المواطنين :

– حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة ؛

– حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع ؛

- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم.

ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.

ومن اجل تفعيل هذه المقتضيات فقد صدرت عدة نصوص قانونية هامة نذكرمنها على الخصوص:

- قانون الأحزاب السياسية ؛
- قانون مدونة الانتخابات ؛
- الميثاق الجماعي ؛
- قانون الجهة ؛
- القانون المنظم للعمالات والأقاليم...

غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن ترجمة هذه النصوص على ارض الواقع يجب أن تواكبه مجموعة من الإجراءات الموازية أو ما يمكن أن نطلق عليه بالضمانات الواقعية.

ثانيا : الضمانات الواقعية لممارسة الحق في المشاركة السياسية

ونذكر منها على الخصوص :

- احترام إجراء المواعيد الانتخابية في تاريخها المحدد ؛
- التزام الدولة بالحياد والموضوعية ضمانا للنزاهة والشفافية ؛
- توفير شروط عمل المؤسسات المشرفة على سير العملية الانتخابية، وبالأخص الجهاز القضائي ؛
- توفير المكاتب والبطائق واعتماد التقطيع الانتخابي الملائم ؛

إلا أن الملاحظ، وبالرغم مما ذكر من ضمانات قانونية وواقعية فان الحق في المشاركة السياسية يطرح سؤالا عميقا يتجلى بالأساس في ممارسة هذا الحق وسؤال المواطنة، ليس فقط حول نسبة هذه المشاركة، ولكن أيضا حول السلوكات الموازية لممارسة هذا الحق.

الفقرة الثانية : السلوكات الموازية لممارسة الحق في المشاركة السياسية



يتبين من خلال رصد السلوكات الموازية للحق في المشاركة السياسية انه يمكن تقسيمها إلى قسمين: سلوكات ايجابية وأخرى سلبية.

أولا : السلوكات الايجابية الموازية لممارسة الحق في المشاركة السياسية ونذكر منها :

- وجود اهتمام وتتبع من فئة واسعة من المواطنين ؛
- وجود هيئات مراقبة للشأن الانتخابي ولسير العملية الانتخابية ؛
- مناداة بعض الفعاليات السياسية بالديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية ؛
- الدعوة إلى تخليق العمل السياسي؛...

ثانيا : السلوكات السلبية الموازية لممارسة الحق في المشاركة السياسية

ونذكر منها :

- عدم احترام الرأي الآخر أثناء ممارسة الحملات الانتخابية ؛
- فقدان أو انعدام الثقة في العمل السياسي لدى فئة واسعة من المواطنين وذلك كنتيجة مباشرة للجوء أو الاعتقاد باللجوء إلى الأعيان في الترشيح، الاستعانة بالولائم، الاستئجار، الارتشاء في مختلف مراحل العملية الانتخابية ؛[2]
- ترحال البرلمانيين وظاهرة غيابهم ؛
- التسيير السيئ للمجالس الجهوية والمحلية ؛
- ارتفاع عدد الأحزاب ؛
- تدني نسبة المشاركة السياسية حيث لم تتعد نسبة 37 في المائة برسم سنة 2007 منها 19 في المائة من الأصوات الملغاة مع الإشارة إلى أن 57 في المائة من الناخبين يفتقرون إلى مستوى تعليمي، مقابل 7 في المائة يتوفرون على مستوى عالي، 19 في المائة على مستوى التعليم الابتدائي و17 في المائة على مستوى تعليمي ثانوي.[3]

وعلى ضوء ما سبق، وحتى لا يبقى الحق في المشاركة السياسية والحق الانتخابي على الخصوص شأنا

نخبويا بشكل يكرس الفجوة بين السلطة السياسية والمواطنين، فإنه لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة يجعل من قيم المواطنة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية.

الفقرة الثالثة : المواطنة طريق التنمية

إذا كانت المواطنة الحقة تفترض أن يشارك المواطن في شؤون بلده ويسعى إلى التأثير فيها فان تحقيق قيم المواطنة لا يتوقف على دور المؤسسات الرسمية فقط، وإنما على المساهمة الواعية للمواطن أيضا.

أولا : دور المؤسسات الرسمية في دعم قيم المواطنة:

ويمكن أن ينصب على ما يلي :

- دعم ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة:
- التربية على المواطنة ؛
- اعتماد إستراتيجية لدعم المواطنة وذلك من خلال مؤسسات: الأسرة، الإعلام، الأحزاب، المؤسسات التمثيلية ،...
- إعطاء مصداقية للشأن السياسي ؛
- إصلاح شان المواطنة ؛...

ثانيا : دور المواطن في دعم قيم المواطنة :

ويمكن أن يتجلى بالأساس في الوعي بماهية المواطنة باعتبارها حقوقا وواجبات في نفس الوقت وبأهمية مجهوداته في تنمية بلده والرقي به.

إن ما يجب أن نؤكد عليه هو أن هناك علاقة وطيدة بين المواطنة والتنمية، فكلما تم التشبع بقيم المواطنة وتجسيد قيمها من انفتاح وتعددية وديمقراطية، كلما كانت المسيرة التنموية أحسن، فالمواطنة الحقة إذن تنمية.

هوامش

1- زيدان (ليث)، "مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي" تاريخ نشره : 07-12-2005 على الموقع الالكتروني بالانترنيت محرك البحث .google ac بتاريخ : 2007/04/20. عن :القريشي (عبد الواحد) القضاء الاداري ودولة الحق والقانون، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،2009،ص: 244.

2- أنظر : بيرنابي(لوبيس كارسيا)، الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن دراسة علمية موثقة، ترجمة: الخرازي (بديعة)، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2009، ص: 390.

3- أنظر: بيرنابي(لوبيس كارسيا)، الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن دراسة علمية موثقة، نفس المرجع، ص 413.





دور المواطنة في تأسيس دولة الحق والقانون

د.سعيد جفري
أستاذ باحث،جامعة الحسن الأول - سطات

إلى أي حد يمكن الإقرار بوجود تلازم بين المواطنة ودولة الحق والقانون؟ أو بصيغة أكثر دقة، هل المواطنة ضرورية، وبأي شكل من الأشكال لدولة الحق والقانون؟

1- دولة الحق والقانون : المعنى والمبنى

بين دولة الحق ودولة القانون مسافة حقوقية تطرح أكثر من إشكال بين حقوق الدولة كفاعل سياسي وإطار للعيش المشترك، وحقوق المجتمع الذي قد يجد نفسه في وضعية قهر وتبعية في حالة التمادي والغلو في الطابع الشكلاني لدولة القانون، الأمر الذي يفرض مع ذلك الجمع المتوازن بين البعدين القانوني والحقوقي في وظائف الدولة القانونية[1].

1-1 دولة القانون (Etat de droit): وتعني خضوع الدولة للقانون من حيث التكوين والأداء والدور، وهو مسمى لما اصطلح على إعطائه سياسيا للدول الديمقراطية الليبرالية. وقد ظهر المفهوم أول الأمر عند فقهاء القانون الألماني في القرن السادس عشر كتوظيف مناقض لمفهوم الدولة البوليسية (Etat de police)، لتتم المناداة به خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خصوصا في بريطانيا وفرنسا، حيث كانت الثانية سباقة للأخذ به.

ومن أهم قواعد مفهوم دولة القانون إخضاع السلطات للقانون، فدولة القانون "هي تلك الدولة التي تجد قوة سلطتها حدها في القاعدة القانونية التي هي ملزمة باحترامها، وكما أن كل مؤسسة تستجيب لهدف فهنا الهدف غير مشكوك فيه؛ أي حماية المواطن ضد كل تجاوز". فدولة القانون ووفق هذا التوظيف، هي الدولة التي تحكم بالقانون بشروطه الإجرائية الشمولية المعروفة، مما قد يوسع من معيارية التوظيف السياسي للقانون[2].

1-2 دولة الحق والقانون: وهذا المفهوم هو أكثر قوة ودلالة من دولة القانون، لأنه يحيل إلى مسألة في غاية الأهمية، وهو البعد الغائي من تطبيق القانون، أي البحث في طبيعة القوانين المطبقة والحقوق الفعلية المعترف بها على المستويين الفردي والجماعي، ذلك أن القانون، في هذا المستوى، يلزم أن يصبح في حقيقته وسيلة لإقرار غاية الحقوق، وليس التضييق عليها[3]. فدولة القانون، لا تعني بالضرورة تلك الدولة التي تحرص على الحقوق والحريات الفردية والجماعية، بل ومن غير المستبعد أن تكون دولة القانون هي دولة الاستبداد والظلم، وهضم الحقوق وتكبيل الحريات الفردية والجماعية بالقانون ومن أجل القانون، وخصوصا نصوص القانون الإجرائية (المسطرية) التي تعتبر العدو اللدود للحقوق والحريات الفردية والجماعية...[4]

فالأصل في القانون والمساطر، هو ضبط مجال الحقوق في المجمل وليس تقييدها، وفي دولة الحقوق والحريات يكون وضع أو تأويل المساطر والقوانين لصالح تيسير التمتع بالحقوق وليس لصالح تعسيرها. وعلى هذا، تتأسس دولة الحق والقانون باعتبارها مبنية في الأصل على الحق في التعبير والتنظيم والعيش الكريم والكرامة الإنسانية وحرية الاجتماع والاختيار الحر والمعارضة. ويأتي

القانون تبعا لهذا الأصل ضابطا له وميسرا لوجوده، فالقانون يأتي اقتضاء لهذا الحق لا ابتداء، هذا هو عمق دولة الحق والقانون[5]. وعليه، فإذا كان القانون يأتي اقتضاء لا ابتداء، فإن أولوية الحقوق الأساسية للمجتمع تصبح الفاعلة في مجال رعاية ودور دولة القانون، بالشكل الذي يدعو إلى ضرورة التمتع بها وتجسيدها بواسطة القوانين والمساطر. ويمكن إجمال الحقوق الأساسية للمجتمع في الآتي:

- حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويسير شأنه؛

- حق المجتمع في تقرير الاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدولة، عبر مؤسسات تمثيلية ومسؤولة وشفافة ومشكلة بنزاهة ؛

- حق المجتمع في اختيار من يسير شأنه العام؛

- حق المجتمع في تقويم ومراقبة ومحاسبة من يسير شأنه العام؛

- حق المجتمع في تنظيم نفسه ضد كل إرادة التعسف والشطط السلطوي والاستبداد؛

- حق المجتمع في صون الكرامة الإنسانية لكل أفراده بمختلف تجلياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من شغل كريم، وقدرة شرائية توفر الكفاف وتطبيب مجاني وتعليم مجاني وسكن لائق... الخ.

- حق المجتمع في صون الكرامة الاجتماعية ومنازل ومساكن أفراده؛

- حق المجتمع في صون الملكية الفردية والمنافسة الاقتصادية الشريفة والحرة والشفافة والمسؤولة لكل أفراده، بما لا يضر مصلحة المجتمع بكل فئاته.

إن دولة الحق والقانون "ليست فقط الدولة التي تتوفر على دستور وعلى حكومة وعلى برلمان وجهاز قضائي، وليست فقط التي تتوفر على ترسانة هائلة من القوانين، وليست فقط هي التي تدار فيها الانتخابات، إن دولة الحق والقانون هي مضامين قبل كل هذا، ومضامينها كلها ينبغي أن تكون منسجمة مع مبرر وجودها الذي هو ضمان حقوق المجتمع وفئاته وأفراده وجماعاته، حتى تكون بحق دولة المجتمع المعبرة عن نبضه وإرادته واختياراته"[6].

فدولة القانون، التي ينبغي أن تكون منار طموح المجتمع هي الدولة الضامنة لهذه الحقوق، العاملة على إصدار القوانين بما يضمن سريان هذه الحقوق والتمكن من ممارستها بالفعل.

لقد أصبح التأكيدُ على مبدأ دولة الحق والقانون مطلبا عاما وعالميا في الوقت الراهن، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وهو مبدأ يقتضي القيام بمجموعة خطوات أهمها؛ وضع دستور يضمن الحرية والمساواة والعدالة لكل المواطنين، خصوصا الحريات الأساسية، من حرية الرأي والتعبير والتجول والانتماء السياسي وتأسيس الجمعيات والانخراط في الأحزاب والنقابات وغيرها، وأيضا ممارسة الحقوق والتمتع بالأهلية... الخ. ويقتضي ذات المبدأ سن قوانين تحدد إطار ممارسة تلك الحقوق وأداء الواجبات، وضمان فصل تام للسلط وتحديد مجال عمل كل سلطة على حدة مع استقلال حقيقي للسلطة القضائية.

2- دولة الحق والقانون ولزومية المواطنة

بين دولة الحق والقانون بالتوصيف السابق،علاقة طردية بمبدأ المواطنة الذي يبقى رغم طابعه «المتحرك» بين كل من النماذج المتقدمة والنامية، ضرورة لامحيد عنها لتكريس قيم وثقافة الحق والواجب المقابل الموضوعي لمصطلح المواطنة.

2-1 المواطنة الوجه السياسي لحركة إنسانية غير قارة

إذا كانت فكرة المواطنة تضرب في جذورها التاريخية في عمق الحضارات القديمة ومنها الحضارة اليونانية الرومانية، فإن التكريس الفعلي والموسع للمفهوم، ارتبط على الخصوص بحدثي كل من الثورتين الفرنسية والأمريكية، ذلك أن تجسيدات المواطنة كعلاقة تفاعلية التبادل بين المواطن (الإنسان) أو الفرد والدولة في إطار العيش المشترك (الجماعي)، يستلزم مجموعة من مقومات التفاعل بين أولويات العيش الجماعي وضرورات الحقوق الفردية الإنسانية.

هذا التجاذب بين طرفي العلاقة (المواطن/الدولة)، هو الذي سيؤطر مجمل التطورات التاريخية لفكرة المواطنة سواء في زمنها القديم أو في أزمنتها الحديثة والمعاصرة،ذلك أن الإطار العام لمختلف هذه التطورات ستحكمه في النهاية الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية بمختلف المجتمعات البشرية، بالشكل الذي سيجعل فكرة المواطنة تتأثر سلبا وإيجابا بمجمل التطور السياسي العام للدول الغربية، وأيضا التجاذب الذي ستعرفه هذه الأخيرة خاصة بين التوجهين الرأسمالي والاشتراكي. كما أن المواطنة ستتأثر أيضا بواقع التطور الذي عرفته، ولا تزال، مجموعة الدول النامية خاصة في ظل المرحلة المعاصرة الموسومة بظاهرة العولمة والليبرالية الجديدة.

إن شرعية المواطنة لا يمكن، بأي حال من الأحوال، فصلها عن مرجعيتها "الدولتية"؛ فالدولة كظاهرة سياسية، لا يمكن أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية، فالمواطنة تعتبر جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكونا أساسيا من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن انصهار وتفاعل جماع مكوناتها الداخلية، كما أن ذات المرجعية الشرعية تجعل المواطنة قيمة مجتمعية. وعليه،

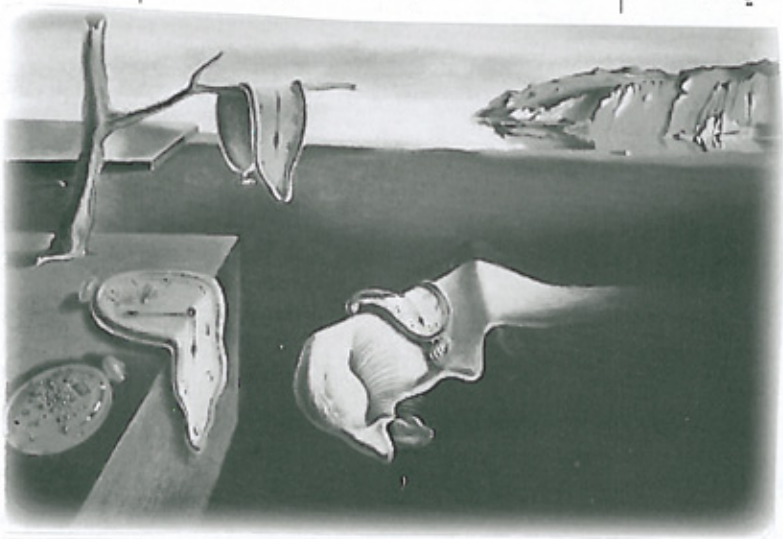

فإن المواطنة تشكل ظاهرة تاريخية وإنسانية واجتماعية وثقافية، بل ووجدانية.

تعكس بشكل متطور العلائق التي تطبع التجاذب الموضوعي بين فضاء السلطة (الدولة) الذي تحكمه الاعتبارات العمومية المشتركة وفضاء المجتمع (الأفراد) الساعي إلى تكريس ثقافة الحق والواجب.

2-2 المواطنة وجدلية قيم الحق والواجب

لزوجية المواطنة لدولة الحق والقانون، تنبني من خلال المكونات المرجعية للمواطنة كعلاقة تفاعلية بين مقتضيات العيش المشترك والمصلحة العامة، وضرورات احترام الحقوق الأساسية للإنسان (المواطن). هذه الحقوق تتعدد إلى أنواع مرجعية ثلاث، وهي:

- الحقوق المدنية، كالحق في الحياة وعدم الخضوع للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية وعدم الاسترقاق، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه، وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفا والحق في الملكية الخاصة، والحق في التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة..الخ.

- الحقوق السياسية، وتتمثل أساسا في حق الانتخاب والترشح والانخراط في الأحزاب والجمعيات والحق في تقلد الوظائف العامة.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل وفي الحرية النقابية والحق في الأحزاب والحق في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية..الخ. إلى جانب هذه الحقوق المرجعية للمواطن، هناك واجبات مقابلة تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية منها، واجب دفع الضرائب وواجب إطاعة القوانين وواجب الدفاع عن الدولة.

إن المواطنة، تبقى الإطار المرجعي لتكريس ثقافة الحقوق من خلال مبدأ دولة الحق، وثقافة الواجبات من خلال دولة القانون، والتي يجب أن يكون سعيها الغائي الصون القانوني والفعلي للحقوق المجتمعية وليس التقييد عليها.

هوامش

1- من الطبيعي أنه لا يمكن الحديث عن حريات عامة حقيقية أو حقوق بالمفهوم القانوني إلا في إطار المفهوم المزيج دولة الحق والقانون، وهذه الأخيرة هي التي ترتبط فيها الأجهزة العمومية العاملة، أكانت إدارية أم قضائية بقواعد عامة أي بالقانون. لذلك "فدولة القانون" مبدئيا وبمفهومها الواسع تبقى ملزمة بإقامة التوازن المطلوب بين ضرورات السلطة وبضمانات الحقوق والحريات، لأن تغليب ضرورات السلطة يؤدي إلى الاستبداد، وتغليب ضمانات الحقوق والحريات العامة يؤدي إلى الفوضى.

محمد سعيد بناني. القضاء بين الحق ودولة القانون، في القضاء ورهان التحدي من خلال التحولات التي يعرفها المغرب، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية عن :

.C. Claude Albert". Les libertés publiques. Dalloz, Paris 7ème éd.p.105

مذكور في: عبد الواحد القريشي. القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب. مرجع سابق، ص. 135.

2- أنظر:

Etat de droit, état du droit. Jean Rivero". in l'Etat de droit mélanges en l'hommage de Guy Braibant. Dalloz, - .Paris 1996

ويحيل التمسك بهذا التوظيف لدولة القانون إلى مبدأ المشروعية، وهذا يفيد خضوع الهيئة الحاكمة (الأجهزة التشريعية والتنفيذية) في الدولة لقواعد عامة وملزمة لها، كما أن هذه القواعد تكون ملزمة للشعب أيضا.

تروث بدوي. النظم السياسية، الجزء الأول، ص. 110.

أيضا، فإن القيمة الفلسفية والدينية للقانون ترتبط بقيمة العدل في مواقف الفلاسفة القدامى؛ فسقراط قدس القانون واعتبر أن القانون يجب أن يحترم لأنه يحمي الناس، أما أفلاطون فرأى «أن الناس بدون قانون لا يختلفون عن أشد الحيوانات وحشية»، في حين اعتبر أرسطو «أن القانون هو عنوان الدولة الصالحة».

3- للبعد الحقوقي في وظائف القانون ثلاثة عناصر، وهي:- تقرير الحقوق؛ - تنظيم الحقوق؛ - وحماية الحقوق.

4- ميمون يشو. الدولة والحق والقانون، لأجل دولة الحق بالقانون (Etat de droit par le droit)، الاتحاد الاشتراكي، عدد 5325 بتاريخ 12 ذو القعدة 1418/ 11 مارس 1998، ص. 6.

5- أحمد بوعشرين الأنصاري. الحق أولا قبل القانون. جريدة المساء، العدد 786، الأربعاء 2009.04.01، ص. 10.

6- أحمد بوعشرين الأنصاري. الحق أولا قبل القانون. م.س.

وفي نفس المعنى يؤكد الفقيه الفرنسي جان ريفيرو: « أن الأهم في مفهوم دولة القانون لا يكمن حصره في خطاب سياسي أو موضوع ندوة لخبراء ومختصين، ولكن يدخل بشكل كبير في الواقع المعيش للأشخاص».

7- مرجع Jean Rivero السابق الإشارة إليه، ص ص. 609 - 614.



صورة حقوق الإنسان في المغرب على ضوء التقارير الحقوقية الدولية

الدكتور الطالب بويا ماء العينين
باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي

إن التقارير الدولية التي تنجزها المنظمات الحقوقية الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، والتي تتعاطى مع الإشكالات المطروحة في المجال الحقوقي بغية إثارة الانتباه إليها، وضرورة تفادي ما ينتج عنها من تبعات، وذلك من خلال متابعة هذه التقارير لتطور وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، وتسليط الأضواء على الإرث السيئ للانتهاكات من قبيل الاختفاء القسري والتعذيب والتضييق على حرية التظاهر وكذا حرية تأسيس الجمعيات وغياب ضمانات المحاكمة العادلة ... وهو الأمر الذي استوجب إحياء الرغبة في التقدم في مجال إقرار حقوق الإنسان، وإنعاش النقاش وتجديده حول دولة القانون. ولعل كلمة المرحوم الحسن الثاني في خطاب 18 ماي 1990 عند إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان زكت هذا الطرح، حيث يقول فيها : "هذا هو عملكم وهذه هي مهمتكم، هي أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية، وتمارس علينا الرقابة، وكأننا لا زلنا تحت الحماية" هذه الكلمات تعكس الإصرار الواضح على ضرورة ترجمة المتغيرات التي عرفها العالم، عند نهاية الثنائية القطبية، والدخول في حقبة جديدة شهدت فيها حقوق الإنسان نقلة نوعية، فرضت اهتماما خاصا بهذه الحقوق التي تمت دسترتها ضمن تصدير الدستور بناء على التعديلات التي شملت هذا الأخير بتاريخ 4-09-1992، بإضافة فقرة تشير إلى تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا" هذه الفقرة نفسها تم الحفاظ عليها في دستور 1996، وبفضل هذا التصدير استطاع المشرع الدستوري بالمغرب أن يضيف إلى الدستور إمكانية[1] :

- إدماج النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن القانون العام المغربي.

- إغناء مفهوم حقوق الإنسان داخل النظام القانوني المغربي .

هذه التطورات والإشارات القوية، ساهمت في تعميق الوعي بحقوق الإنسان، الشيء الذي يسهل التقاطها في بداية العهد الحقوقي للملك محمد السادس، لأجل توطيد الأرضية لمسار جديد تود المملكة خوض غماره، حيث تم الإعلان عن العديد من الخطوات الإصلاحية الهامة من جملتها ؛ السعي الجاد إلى تعديل وملاءمة العديد من القوانين الداخلية مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة[2]. كما أعلن الملك في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 1999، "إقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية"، وعلى هذا الأساس عمل الملك بغية الطي النهائي لموضوع الانتهاكات والخروقات السابقة في مجال حقوق الإنسان على إنشاء "الهيئة المستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري،" للنظر في طلبات التعويض المقدمة لها من الضحايا، والتي ستشكل فيما بعد أرضية لتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، الأمر الذي جعل العديد من المنظمات الحقوقية الدولية في تقاريرها، تشيد بهذه الهيئة الشيء الذي جعل نبرة جل التقارير إيجابية في تغطيتها لبداية عهد الملك محمد السادس[3]، وإن كان الأمر فيما بعد، عرف تطورات نسبيا تتسم بنوع من السلبية، حيث إن القطيعة التي كانت مأمولة مع ماضي النظام السياسي في انتهاكات حقوق الإنسان لم تحدث، فلا إرث الماضي تمت تصفيته بالشكل المتعارف عليه دوليا، ولا هيأة الإنصاف والمصالحة فتحت طريقا حقيقيا نحو المصالحة، كما أن خروقات

وانتهاكات حقوق الإنسان ظلت قائمة[3] .

ولتسليط الضوء على حقوق الإنسان في المغرب من خلال التقارير الدولية، سوف نخصص الحديث عن بعض المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية، التي لها إسهاماتها ومكانتها في الدفع بتطوير المجتمعات على صعيد هذه الحقوق، نظرا لما لها من تأثير وصدى بالغ لدى الرأي العام داخل وخارج الدولة، وذلك عبر مجموع الانتقادات الموجهة إلى الأطراف المعنية أولا ، والمطالبة المتكررة من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية ثانيا. كل ذلك يتم بواسطة آلية الرصد والتتبع، وكذا تنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وتأمين وجود حكومات ديمقراطية خاضعة للمحاسبة، ذلك أن الغاية من هذه التقارير تصب في هذا الإتجاه.

في نفس السياق، ندرج نموذجا أخر لهذه التقارير ونخص بالذكر تلك التي تنجزها جهات حكومية رسمية من قبيل تقارير الخارجية الأمريكية ، حيث أن من خصائصها أنها تتقاسم مع تقارير المنظمات غير الحكومية صفتي الانتظامية والدورية غير أنها تختلف معها في مسار توظيف خلاصات التقارير غير الموجهة أساسا إلى الرأي العام ولكن لصانعي القرار في ارتباط بأهداف؛ كربط تقديم المساعدات المالية بالتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان.

هذه التقارير الصادرة عن جهات غير حكومية وجهات حكومية تمارس تأثيرها على بلادنا من خلال ما تصدره من تقارير ووثائق، يتم نشرها لإثارة الانتباه للوضعية الحقوقية في المغرب، وسوف نتحدث عنها من خلال بعض التقارير التي تصدرها بعض التنظيمات الحقوقية الدولية غير الحكومية (أولا) على أن نتحدث عن بعض تقارير الخارجية باعتبارها تشكل نموذجا مهما للتقارير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان (ثانيا).

المحورالأول : تجليات تراجع العمل بمبدأ حقوق الإنسان من منظور التقارير الدولية غير الحكومية

يمكن رصد أهم مؤشرات التراجع، التي تسجلها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية[4] في مجالات سنجملها في استمرار أساليب التعذيب المتنوعة مع تزايد عدد الشكاوى من التعذيب والمعاملة المهينة حسب العديد من التقارير الحقوقية الدولية[5]، وكذا التضييق على حرية التجمع والتظاهر السلميين، والعودة إلى المحاكمات غير العادلة خاصة بعد الحادي عشر من شتنبر 2001، كما أشارت إلى ذلك منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، حيث سجلت تصاعد هذا النوع من المحاكمات، لاسيما بعد تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، مما أدى إلى التأثر البالغ لحقوق الإنسان، وتراجع الحريات المدنية والسياسية بشكل كبير في سياق مكافحة الإرهاب خاصة بعدما أقرت السلطات قانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

كما أن من أهم التراجعات أيضا، التي تسجلها التقارير الحقوقية الدولية، ما تتعرض له حرية التعبير، وخاصة الصحافة المستقلة والتي تتعرض لعدة مضايقات من خلال تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتها وتشديد الخناق عليها. لذلك، ودون الدخول في تعداد ورصد المجالات التي تعرف إشكالات حقوقية تؤرق الدولة وتشكك في الحصيلة الحقوقية التي تسعى الدولة المغربية لجعلها إيجابية ، فإنه من اللازم التأكيد على أن هناك آراء تقول بأهمية المبادرات، التي أقدمت عليها الدولة وتُثمن شجاعتها، بالنظر لما يقع في المنطقة العربية وبقية العالم من انتهاكات، وذلك على الرغم مما استنفد من مجهودات مادية ضخمة دون التوصل لنتائج ملموسة، إضافة إلى عدم ترسيخ مناخ وثقافة حقوقية بين جل أطراف ومؤسسات المجتمع بالبلاد، بحيث إنه رغم كل ما بذل في هذا الباب، فإن ثقافة حقوق الإنسان، ما زالت لم ترق إلى تصبح محددا من المحددات الرئيسية في تعامل المواطنين فيما بينهم، وفي تعامل السلطات ورجال الأمن مع المواطن، الذي يخضع في أحايين كثيرة لعقلية التسلط، التي تعتبر هي المسيطرة في ظل غياب ثقافة حقوق الإنسان واحترام شروط المواطنة الكاملة، بما تتطلبه من حقوق شمولية ومسئولية كاملة.

كما نسجل أيضا من خلال التقارير الصادرة عن هذه المنظمات الدولية

غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، مجموعة من الانتهاكات التي تهم حقوق الإنسان بالمغرب نتيجة الانخراط المباشر لهذا الأخير في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ومن جملتها الاعتقالات خارج القانون، ففي تقرير لمنظمة العفو لدولية لسنة 2004، وصفت فيه مفهوم الإرهاب الوارد في القانون بكونه يتضمن تعريفا واسعا وغير محدد[6]، كما لاحظت المنظمة أن القانون المعني قد زاد من المدة القانونية المسموح بها لاحتجاز الأشخاص قبل عرضهم على جهة قضائية للنظر في حبسهم، والذي يمكن أن يتم -أي الاحتجاز- دون تهم وإشراف قضائي لمدة 12 يوما في قضايا الإرهاب. وهي مدة تزيد أربعة أيام عن الحد الأقصى السابق، فالتوقيف المؤقت مددت فترته إلى اثني عشر يوما (3 أيام يمكن تجديدها أربع مرات). إلى غير ذلك من أنواع التشدد الواضح للدولة، وعدم التسامح مع أي فعل تعتبره تهديدا للأمن العام، وبالتالي نصل إلى أن الحديث عن التضييق على الحريات والحرمان من الحقوق، لا يكاد يفارق مجمل التقارير الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهنا لابد أن نشير إلى أن قضية الصحراء في بعدها الحقوقي لم تسلم بدورها من هذه التقارير، ونذكر على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2006، حيث انصب التقرير على احتجاجات بعض المتظاهرين في الصحراء وتصدي الشرطة بعنف، وتعاملها الصارم مع مثل هذه الأحداث، إذ اعتبر ذلك من قبيل الانتهاكات التي يجب على السلطات المغربية الكف عنها.

وأخيرا أقول إن ما تضمنته هذه التقارير الدولية من قوائم طويلة للانتهاكات المسجلة في مجال الحقوق والحريات، تقدم صورة مناقضة لخطابات طي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومطلب المصالحة وتقديم ضمانات لعدم تكرار ما سبق أن وقع، غير أنه ومع ذلك تبقى لهذا النوع من التقارير أهميته، إذ قد تكون له غاية مفيدة تتمثل في تقديم توصيات أو بدائل للسياسات المتبعة أو تحويل التقرير إلى قوة اقتراحية لحل المشاكل المطروحة.

المحور الثاني : حقوق الإنسان في المغرب من خلال التقارير الحكومية للخارجية الأمريكية

إن التقارير الحكومية التي نقصد هنا، ما تعده الخارجية الأمريكية وفقا للقانون الأمريكي، وتكون على هذا الأساس ملزمة بأن تقدم سنويا إلى كل من رئيس مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، تقريرا مفصلا عن حالة حقوق الإنسان في الدول المدرجة ضمن البند (أ) من قانون المساعدات الخارجية الصادر سنة 1961، والذي يعني الدول التي تتلقى معونات من الولايات المتحدة ،إلا أن هذه الأخيرة قد تلجأ إلى إعداد تقارير مماثلة عن حالة حقوق الإنسان في دول لا تندرج ضمن الفقرة (أ) ، ويكون ذلك مندرجا في إطار أهداف واعتبارات سياسية مختلفة[7].

وتبعا لذلك، ونظرا لكون المغرب مشمولا بهذا البند، فإنه ظل معنيا بهذه التقارير ذات الصلة بحقوق الإنسان، خاصة مع مطلع التسعينات ، حيث إنه في تقرير مقدم أمام الكونغرس يوم 13 ماي 1993، تم لفت الانتباه إلى أنه فيما « يتعلق بحقوق الإنسان فإن الحكومة المغربية حققت بعض التقدم ...لكن هناك مجالات يعتبر فيها تحقيق مزيد من التقدم أمرا ضروريا (كالتعذيب وحرية الصحافة والمحاكمات غير العادلة...) وهنا لابد من التأكيد على أن جل التقارير اللاحقة كانت بمثابة نقلة نوعية (تقرير1995)، إذ سجلت اعترافا أمريكيا بحصول تقدم مهم في مجال حقوق الإنسان ، كما ركز جزء آخر من التقارير على التركيز على المكتسبات في هذا المجال، وإن تم التشديد على تسجيل بعض الخروقات كما جاء ذلك في تضمين كتابة الدولة الأمريكية في تقريرها لعام 2002، حيث أكدت على أن هناك تجاوزات تقترفها الدولة ضد بعض الحقوق رغم إقرارها دستوريا»[8].

كما أن تقرير الخارجية الأمريكية لسنة 2004، لم يخرج عن إطار التقرير السابق، إلا أنه سجل أن تطور حقوق الإنسان سار بشكل متفاوت بين المجالات؛ بمعنى آخر أن هناك ميادين يشملها تقدم بخصوص احترام حقوق الإنسان، وأخرى ما زالت بحاجة إلى مجهودات متواصلة، خاصة أن المغرب سجل تراجعا في إنجازات حقوق الإنسان، وفي هذا الخضم وجه تقرير الخارجية الأمريكية الصادر في 11 مارس 2008 حول حقوق الإنسان في المغرب، انتقادات إلى القضاء المغربي،

واعتبره خاضعا للتأثيرات الخارجية، على الرغم من أن الدستور ينص صراحة على استقلالية القضاء المغربي ويؤكد على أن المحاكم لا تتمتع بالاستقلالية من الناحية المهنية.

ويضيف التقرير أيضا أنه إذا كان الدستور ينص على حرمة المسكن وعدم الحق في إخضاعه لتفتيش إلا بإذن من النيابة العامة، فإن الممارسة أظهرت «خاصة في قضايا الإرهاب أنه تم اللجوء إلى اقتحام البيوت من طرف عناصر الشرطة بدون الإفصاح عن هوياتهم ، وبدون الإدلاء بمذكرات النيابة العامة»[9].

غير أن هذا التراجع المسجل على مستوى هذه التقارير الحكومية الأمريكية، خاصة بعد الحادي عشر من شتنبر 2001، جعل إدارة بوش تسعى إلى مكافئة المغرب بدل معاقبته، حيث إن الإدارة الأمريكية دفعت سنة 2003 منحة قدرت بملايين الدولارات لمساعدته في الحرب التي تدعي ضد الإرهاب، الأمر الذي يدعو للاستغراب، ذلك أنه في الوقت الذي يمنح المغرب هذه الأموال، فإنه في الوقت نفسه يسجل ارتدادا عن حماية الحقوق المدنية والحريات الفردية. وهنا تكمن قيمة التقرير بالنسبة للإدارة الأمريكية،نظرا لكونه يعكس الموقف الذي تتبناه الخارجية الأمريكية إزاء دولة معينة، فإذا كانت هذه الأخيرة تسعى إلى دعم سياستها إزاء هذه الدولة أو تلك، فإنها تعد التقرير على نحو يختلف في نبرته، وإن لم يختلف بالضرورة في مضمونه، كما هو الحال بالنسبة للعديد من التقارير السنوية المتعاقبة حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وإذا كان تقرير الخارجية الأمريكية ينتهي دائما بخصوص مختلف الحقوق المدنية، السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية والثقافية، إلى خلاصة أساسية مفادها أن ممارسات السلطات التنفيذية والقضائية والأمنية، تأتي في الغالب مناقضة لما تنص عليه المرجعيات (الدستور والتشريعات الوطنية)، فإن تقرير 2004 [10] لم يعمد إلى النظر إلى هذه الممارسات من زاوية المواثيق والعهود الدولية التي صادق عليها المغرب.

ولعل ذلك يجد تفسيره في موقف الإدارة الأمريكية، التي اختارت هي نفسها عدم التصديق على العديد من المرجعيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما أن الإشكال السياسي الذي يطرح، يأتي في سياق خاص يتميز داخليا بغياب طرف رسمي فعال، ومعني مباشر بالحوار مع مختلف الجهات الأجنبية بعدما تم إلغاء وزارة حقوق الإنسان وتعطيل دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في العديد من المواقف والمحطات.

كما يلاحظ أيضا أن هذه التقارير يعتريها الالتباس وتنقصها الدقة في المعطيات، غير أن ذلك لا يمنع من القول إنها تستند بنسبة كبيرة إلى الوقائع المغربية والتقارير التي سبق أن أصدرتها منظمات وجمعيات وطنية ودولية.

الخـــــاتمة :

هكذا، وتدعيما لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، ومن أجل ضمان احترام الحقوق والحريات، فإنه يجب العمل على تطوير خطط وآليات العمل في هذا المجال، حتى نتمكن من متابعة تنفيذ وتفعيل التوصيات والمقترحات الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة، خاصة الجوانب المتعلقة بإصلاح الترسانة القانونية وإعمال مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان[11]، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية نحو تحقيق حكامة أمنية، ومواصلة انخراط البلاد في المنظومة الحقوقية الدولية، ثم السعي إلى بلورة خطة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وإعداد ميثاق للمواطنة، يتيح دمج البعد الديمقراطي وحقوق الإنسان في آن واحد، وذلك في إطار التزام المغرب بأعمال التوصية الصادرة عن الندوة الدولية حول حقوق الإنسان التي انعقدت بفيينا سنة 1993، والقاضية بحث الدول على صياغة خطة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتتمثل أهداف الخطة في مرافقة الحكومة باعتبارها داعمة للخطة، لمنظمات المجتمع المدني في الأنشطة الرامية إلى تقوية المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان ومتابعة التصديق على الاتفاقيات الدولية، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية . كما تهدف الخطة أيضا إلى رد الاعتبار للدور الفعال الذي تؤديه حقوق الإنسان في التنمية الوطنية، وتحسين وضعية المجموعات الهشة بالبلاد.

هوامش

1- يراجع : المختار مطيع : «بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد»، أشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 1994،ص33، ولمزيد من التفاصيل يراجع:

- R.) Dupuy in «révision de la constitution marocaine» (1992), analyse et commentaire royale, 1992 p.: 43-44.

2- لمزيد من التفاصيل ، انظر مجلة وجهة نظر ، عدد خاص عن حكم الملك محمد السادس بمنظار التقارير الدولية، عدد 32، ربيع 2008.

3- مجلة وجهة نظر، نفس العدد السابق.

4- تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها : تلك الهيئات التي أحدثت بمبادرة خاصة أو مختلطة تجمع أشخاصا ذاتيين أو معنويين من جنسيات مختلفة، وقد تتخذ طابع جمعية مؤسسة حسب القانون الداخلي أو فيدرالية لمجموعة من الجمعيات.

5- تقارير منظمة العفو الدولية لسنوات 2000-2003-2004، وتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش لسنتي 2001-2002ن وتقرير freedom house مابين السنوات 2003-2006.

6- يعتبر القانون الجديد أنه «يعتبر إرهابا كل عمل خطط له، فرديا كان أو جماعيا، الهدف منه الإساءة إلى النظام العام بالإرهاب والعنف» هذا التحديد بما فيه من غموض يسمح بكل أشكال التعسف والشطط في استعمال السلطة.

7- للاستزادة أكثر عودة إلى بحثنا لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة المعنون : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب، مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة لموسم 2005-2006. ص : 57

- كما تجب الإشارة إلى أن الكونغرس الأمريكي أنشأ سنة 1976 إدارة لحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية وهي : مكتب حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية مكلف بوضع تقارير سنوية عن وضعية حقوق الإنسان في مختلف الدول المقدمة لها المساعدة. عودة إلى كتاب علي كريمي : «أسئلة الانتقال الديمقراطي في المغرب : قضايا في الإصلاح السياسي والدستوري»، الطبعة الأولى 2005، مطبعة النجاح الجديدة سنة 2005، ص: 90.

8- التقرير السنوي الأمريكي حول حقوق الإنسان بالمغرب لسنة بالمغرب

9- إن الخروقات الناتجة عن تطبيق قانون الإرهاب لم يكن ممكنا إخفاؤها لدرجة اعتراف الملك نفسه بذلك، حيث أبرز في الرسالة الموجهة للأجهزة الأمنية حرصه الشديد على ضمان ممارسة الحقوق والحريات في نطاق احترام النظام العام والالتزام بسيادة القانون تحت سلطة ورقابة القضاء المستقل (الرسالة الملكية الموجهة للأجهزة الأمنية يوم 04 مارس 2008)..

10- هذا التقرير حمل تقييم الإدارة الأمريكية لمدى إعمال المغرب لمقتضيات النصوص الأساسية المنظمة والضامنة للحريات والحقوق الفردية والجماعية، ويتعلق الأمر هنا بالدستور والتشريعات الوطنية.

11- ما زال المغرب مطالب باتخاذ المزيد من التدابير الكفيلة بإعمال مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي التزم بها في مجال حقوق الإنسان ومنها : العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية مناهضة التعذيب... والاتفاقية المتعلقة بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة .



الرهان التنموي للتربية على حقوق الإنسان

الإغراء بالتهليل وعسر التنزيل

يحيى بوافي

" الأفكار أخطر الأشياء وأقواها "

كارل بوبر

"لا يستطيع إنسان أن يصير إنسانا إلا بالتربية، فهو ليس سوى ما تصنع به التربية. ولابد بالتأكيد من ملاحظة أن الإنسان لا يربى إلا من قبل أناس، ومن قبل أناس ربوا هم أيضا"

إ. كانط

"ليست لي سوى رغبة واحدة أن أرى النور باسم الإنسانية"

إ.نزولا

قطع الأشواط البعيدة عادة ما يبدأ بخطوة، وكل المشاريع الإنسانية الجبارة عادة ما كانت تبتدئ بالوميض الألق لحلم يقاوم بتحد دياجير اليأس لأن الإنسان كائن يوطوبي يتمسك في إصرار بشعار: "هناك الكثير فيما وراء هذا" ضد منطوق اليأس القائل: "حتى هنا فليس هناك شيء بعد". ومادامت كل تنمية حقة تراهن في البدء والمنتهى على الإنسان، وحيث إن التربية هي المدخل الذي عبره تقلص المجتمعات بون المسافات الذي يفصلها عن التقدم والرقي، وهو ما أكدته اللجنة المكلفة بالتربية الخاصة في القرن الحادي والعشرين تحت رئاسة جاك دولور، في تقريرها المقدم إلى اليونسكو والمعنون بـ "التربية ذاك الكنز المكنون" "إذ جاء فيه: "تحرص اللجنة في ختام أعمالها، على أن تؤكد إيمانها بالدور الأساسي الذي تضطلع به التربية في التنمية المستمرة للفرد والمجتمعات، لا بوصفها "حلا خارقا" أو صيغة سحرية، تفتح الباب إلى عالم يمكن تحقيق جميع المثل فيه، وإنما باعتبارها سبيلا أساسيا، من بين سبل أخرى، لخدمة تنمية بشرية أكثر انسجاما وعمقا، تساعد على حصر نطاق الفقر والاستبعاد والجهل والقمع والحروب".[1]

هذا على المستوى العام، أما إن نحن أخذنا بالحسبان شرطنا المغربي، فإن التربية على حقوق الإنسان تبقى بمثابة المدخل الأسلم للتنمية البشرية ولميلاد إنسان مغربي، يدرك بعمق ماله وما عليه، لأن "حقوق الإنسان هي كاللغة الأم في قيمتها، فإذا كنا نتعلم اللغة الأم لمعرفة التعبير، فإنه من الواجب علينا في نفس الوقت "تعلم حقوق الإنسان لمعرفة التصرف"، كما جاء في إحدى وثائق منظمة اليونسكو. يضاف إلى ذلك أننا نكاد نؤكد جازمين على أن كعب أخيل في المشروع التنموي المغربي هو ضعف السمت القيمي، إن صح التعبير، أي أن المرجعية القيمية الموجهة للفرد المغربي ليست بتلك الوحدة الخلاقة، ولاهي موسومة بالتعدد الباعث على

الغنى، بل شأنها أن تظل للهجانة أدنى وللتمزق والتشظي أقرب. وهو ما يمكن أن يعزى إلى الطابع المركب للمجتمع المغربي، والذي وقف عنده بغير قليل تحليل الراحل بول باسكون، هذا الطابع الذي زادته التطورات المتسارعة تعمقا، بحيث لم يعد الفرد المغربي يأنس نفسه في القيم التقليدية من دون أن تكتمل لديه صورة الاعتناق الكلي لقيم الحداثة، مما أسهم في جعله نهبا لـ" قيم ظرفية هجينة". وللتدليل على أن الجذوة القيمية هي ما ينقص المشروع التنموي في كليته، ويضمن توحد الكل والتفافه حوله، يكفي التذكير بأن ما يحرك الإنسان للفعل ويدفعه للإستمرار في نحت الغايات وعدم الركون إلى السلبية، هو كونه كائنا يمتلك المعنى. وحيث إن النسق القيمي هو المسهم الأول في تزويد الفرد بأدوات إضفاء المعنى على مناحي وجوده، فإن أي تعثر في اشتغال هذا النسق، يخلفه انحسار في المعنى وضبابية في الغايات الكبرى التي توحد الكل الاجتماعي وتدفع أفراده إلى الفعل. هذا من جهة، كما أننا نلفي من جهة ثانية وبنظرة استقرائية بسيطة، أن كل المشاريع الإصلاحية الكبرى التي تم رفعها في المغرب المعاصر، غالبا ما شكلت الممارسة ولا زالت نعشا لها بدل أن تحقنها بالحياة، كما يفترض ويجب، إذ غالبا ما خفت بريقها وأفل لمعانها بمجرد تنزيلها لأرض التطبيق والأجرأة، أي عند لحظة مفارقة المشروع لكينونته كنصوص وشعارات، ليلج ردهات المسلكيات الفردية والجماعية. وما دام المعبر الضامن لاستمرار ماهية الأولى، محافظة على اكتمالها النسبي، في االثانية هو النسق القيمي، فإن الكبوات المتلاحقة، ولاشك،نابعة منه وعائدة إليه. نقول هذا في ظل تحول يحدسه ويستشعره كل فرد مغربي، بله يعانيه يوميا.

إلا أن الباحث في هذا الميدان يواجه بالفراغ، وهو ما أكد عليه فريق تقرير الخمسينية، إذ جاء في ذات التقرير: "لقد كان نظام القيم لدى المغاربة موسوما بسمات متباينة، تتأرجح على سبيل المثال، مابين اعتزاز مثالي وشجب غير مبرر، كما أن شح المعلومات حول هذا النظام، الذي يزيد من حدته تشعبه البين، يحول دون القيام بقراءته بشكل موحد، من دون الوقوف على مسلك متجانس لتطوره خلال نصف القرن الماضي. [2]

ومادام موضوع هذه الورقة منصبا على مشروع التربية على حقوق الإنسان، وحيث إن هذه الأخيرة هي نظام قيم، فإن تفعيل هذا المشروع وتوفير الشروط الضرورية لبلورته، من شأنه أن يرفد ايجابيا نظامنا القيمي، ويمنح منظومة استناد واضحة للمسلكيات والعلاقات، فردية كانت أو جماعية. شريطة مساوقة ذلك بتوفير ضمانات لإحقاق حقوق الإنسان فعليا، حتى لا يستمر الصدع في التوسع والشرخ في التعمق بين القيمة والواقع إذ "أن كل فعل تربوي، يريد أن يتجه إلى تجاوز أزمة القيم، يتوجب عليه في البداية أن يبحث عن اتفاق مجتمعي حول الأهداف التربوية، ولاسيما في مجتمعات تعددية في المستويات الوطنية والمحلية" مثلما جاء في أحد المنشورات الصادرة عن اليونسكو في أكتوبر1991 والمعنونة ب"التربية في مواجهة أزمة القيم ".[3]

بهذا يكون تفعيل مشروع التربية على حقوق الإنسان وتوفير ضمانات لنجاحه شرط ابتداء ولازمة انتهاء لكل مشروع مجتمعي، يستهدف التنمية البشرية المستدامة، لاسيما إن نحن أخذنا بتعريف تقرير الخمسينية لها، والذي عرفها كالآتي: "يمكن تحديد التنمية الإنسانية (التنمية البشرية) ببساطة بكونها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي، وحيث إن الإنسان هو محور تركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الأنشطة لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين النشاط البشري لفائدة الجميع."[4]

وغني عن البيان القول بأن الاهتداء ببوصلة قيم حقوق الإنسان هو القمين بضمان توسيع الخيارات الإنسانية وتوجيهها التوجيه السديد صوب تحقيق الخير العميم للكل الاجتماعي وللبشرية جمعاء.

لكن تحقيق هذه الغاية لابد أن ينطلق بادئ ذي بدء من الوعي العقلاني للعوائق التي تعوقه، فإذا كان التقرير

المقدم إلى اليونسكو والذي سبقت الإشارة إليه، قد حدد مجموعة من التوترات التي على التربية أن تتجازها خلال القرن الواحد والعشرين ، والتي تتخذ صورة ثنائيات تضادية من قبيل: التوتر بين المحلي والعالمي، بين الكوني والخصوصي والتوتر بين التقليد والحداثة، فإن هذه التوترات ذاتها تأخذ في الحالة المغربية صورة إشكالية تخترق تنزيل حقوق الإنسان في مجتمعنا وإدراجها في المناهج الدراسية والتربية عليها، فكيف تتحدد أبرز ملامح فعل الإعاقة الذي تمارسه هذه التوترات أمام بلوغ الأفق الغائي لهذا المشروع ؟

ذاك هو السؤال الذي سنعمل على مقاربته منطلقين من البعد البنيوي الأصغر لتجلي فعل التربية أي المدرسة، وبالتحديد المدرسة الابتدائية موجهين بالسؤال المركزي الآتي: ما مدى قابلية خصوصيات بيئة المدرسة الابتدائية -و من خلالها وعبرها السياق الاجتماعي المغربي في كليته - إن على مستوى التمثلات أو سياقات الممارسة،-مدى قابليتها للاحتضان الناجح والفاعل لنمط التربية على حقوق الإنسان ؟ إجابة على هذا السؤال وتجنبا للوقوع في شرك الإطالة، نشير بتركيز إلى أبرز الملامح التي تتخذ صورة عوائق تحول دون الاستنبات الحقيقي لقيم حقوق الإنسان من خلال التربية عليها :

- إن تمثل التربية على حقوق الإنسان لا ينفصل عن تمثل قيم ومبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة، وما دامت هناك غابة من التأويلات التي تفاعلت سلبا وإيجابا مع هذه القيم، والتي حشرت كلها تحت مظلة إشكالية خصوصية أم كونية حقوق الإنسان، وما يتعلق بها ويتفرع عنها من أسئلة عويصة. مما يشكل مكمنا لعدة صعوبات وعقبات تتمظهر عبر مستويين:

- مستوى دراسة هذه التمثلات الذي يغدو، نتيجة لذلك، غاية في التعقيد والالتباس.

- مستوى صياغة منهاج التربية على حقوق الإنسان بصورة متناغمة وواضحة في موقفها من هذه الإشكالية، بالشكل الذي ييسر بلورتها على مستوى الممارسة، ويؤمن تجنيب المتعلم أعراض الفصام والتوزع وتعليق الأسئلة في ذهنه وتأبيدها دون جواب، ومن ثم اعتناق موقف ملتبس، مما سيؤثر، دون أدنى ريب على سلوكه، وبالتالي الحؤول دون تحقيق التربية على حقوق الإنسان لما يتوخى منها.

وحجم هذه الصعوبات، ينجلي أكثر، إذا ما نحن استحضرنا أن إجابات الفرد إزاء موضوع الموقف يمكن أن تصنف إلى ثلاث فئات معرفية، وجدانية، وسلوكية، وبأن الموقف يشكل بحسب S.Moscovici البعد الأول تكوينيا للتمثل، وبأن تلك المواقف تؤسس بشكل من الأشكال على نسق القيم والمعتقدات التي يعتنقها الأفراد باعتبارهم منتمين إلى جماعة.

إذا استحضرنا كل هذا، في الآن ذاته استدعينا إلى مجال تفكيرنا "التنازع التأويلي" الذي يهم علاقة نسق القيم والمعتقدات الإسلامي بقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها أو يراد التعارف عليها دوليا، إن نحن جمعنا بين هذين البعدين، كشفت لنا تلك العقبات عن حقيقة حجمها ودرجة التباسها:

فمن جهة نحن أمام فكر إسلامي تأسس في الميدان السياسي، نتيجة عوامل متعددة متشابكة طبعت المسار التاريخي للمجتمعات الإسلامية، على جملة مفاصل بنيوية كـ "المستند العادل" ومفهوم "الراعي والرعية"، إضافة إلى محددات العقل السياسي العربي التي استخلصها "محمد عابد الجابري" : "القبيلة، الغنيمة، العقيدة ؛ وهي محددات تختزل مفاهيمها ظواهر مازالت تعتمل في واقع المجتمعات العربية الإسلامية كالتطرف الديني والعقدي والنزعات القبلية العشائرية...باعتبارها فواعل حاسمة في الحياة السياسية لهذه المجتمعات إضافة إلى الطابع، الريعي للاقتصاد. ..إلخ[5].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما يقرره فقهاء المالكية كثابت بقولهم: "من اشتدت وطأته وجبت طاعته"، وهو الثابت الذي يكمله قول أورده "ابن قتيبة" في عيون الأخبار: "سلطان تخافه الرعية خير للرعية من سلطان يخافها"[6].

هذا من جهة، ومن جهة ثانية: نحن قبالة ما يتميز به أفق الحداثة من ديمقراطية وما تستلزمه من تنظيم

سياسي، اجتماعي (أحزاب نقابات، مؤسسات دستورية. ..) ومن قلب في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ومن مجال سياسي كمجال عمومي وتواصلي. .. وكل هذا لا ينفصل عن قيم حقوق الإنسان من حيث تمثلها وممارستها، باعتبار العلاقة الضرورية التي تجمع بين إحقاقها وبين قيام تلك البنى والتنظيمات وتغيير التفاعلات بين الأفراد والجماعات كفاعلين داخل النسيج الاجتماعي.

إن بناء استنتاجنا السابق يرتكز على تصور شمولي، يحاول موقعة التربية على قيم ومبادئ حقوق الإنسان ضمن سياقها القيمي التاريخي الأشمل، بقصد تلمس مدى التباس الإشكالات التي يطرحها تدريسها والتربية المدرسية عليها، كما يصدر من منطلق يرى أن التربية على حقوق الإنسان وتمثلها لا ينفصلان عن حلقة تمثل حقوق الإنسان بصفة عامة، بل يتكاملان معها ويعيدان طرح أسئلتها بصورة أكثر حساسية وعمقا. لكن السؤال الذي يواجهنا، بناء على ما سبق، هو: كيف نختط السبيل الأنجع لنقي وجدان النشء من الانطلاء بهذا التنازع وما يتفرع عنه من إشكالات؟



من جهتنا نرى أن بشائر هذا السبيل يمكن تحديده من خلال مسارين مترابطين وعبر تقاطعاتهما:

- يتعلق أولهما بالعمل على النقد الواعي لتاريخ المجتمعات العربية، الإسلامية، بما فيها المجتمع المغربي، وذلك بالارتكاز على "البراديغم الديمقراطي"، إن صحت العبارة، والمراد بذلك تعرية المظاهر المنافية لقيم حقوق الإنسان مع الإحاطة بالشروط الموضوعية المفسرة لها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ؛ إبراز الجوانب المضيئة في هذا التاريخ والصالحة للتوسل الراهن بقصد استثمارها في تيسير ما تواجهه المجتمعات العربية الإسلامية من تحديات في مجال استتباب واستنبات قيم حقوق الإنسان.

- أما ثانيهما فيرتبط بالعمل على الاستجابة للنزوع العام على مستوى العالمي لتوحيد المعايير، وذلك بالتركيز على ثلاث مناطق رئيسية على الأقل و"التي لن يكون فيها المنهج المعياري العالمي شديد الأهمية فحسب، بل يمكن أيضا تناوله دون الدخول في مواجهة بالضرورة مع الاختلاف الثقافي والنسبية الثقافية، وتعنى إحدى هذه المناطق الثلاث بكوكب الأرض كنظام بيئي، وتشير الثانية إلى الإنسان كجنس بشري، ومن المنطقي أن تكون المنطقة الثالثة أكثر إثارة للخلاف، لكن التأثير التراكمي لموجات العولمة ضمن لها الاعتراف على مستوى العالم، هذه المنطقة هي مفهوم الإنسانية كمجموعة من الأفراد متساوية في القيمة على الأقل عند الميلاد "[7]

وكل ذلك رغبة في تقريب أفق واعد ينطلق من التناول العقلاني لصالح كوكبنا ولصالح النوع البشري، ولصالح المساواة الأساسية في الحقوق بين كل الأفراد، تأسيسا على أن "كل إنسان وكل الشعوب لها حق المشاركة والإسهام في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاستمتاع بثمارها" (إعلان حقوق التنمية لـ 1986)، فالحق في التنمية هو ما يجب التركيز عليه لأنه يمثل "... جوهر الحق الذي تنبع منه باقي الحقوق" على حد تعبير " محمد بجاوي" رئيس محكمة العدل الدولية[8]

إذا كان السياق الذي حددنا ملامحه، سابقا، سياقا ذا طابع داخلي خاص بالذوات باعتبارها محكومة بثقل انتماء تاريخي وسوسيو حضاري خاص ومتميز، فإن السياق الثاني المشكل للخطوة الثانية، هو ما يمكن أن نعبر عنه "بالسياق الموضوعي" دون أن يعني ذلك بالضرورة، انفصاله عن السياق الأول.

فإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار - انسجاما مع التصور السابق - الواقع المؤلم، الذي تعكسه تقارير منظمات حقوق الإنسان، واستحضرنا في ذات الوقت النزوع القوي نحو الديمقراطية على الصعيد العالمي خلال العقود الأخيرة، والذي أثر إلى جانب عوامل أخرى، فيما شهده المغرب بتاريخ 14 مارس 1998 كنقطة انطلاق لمسار

تعددت مسمياته لتدل في النهاية على "مسلسل نتج عن تآكل شرعية النظام السياسي بفضل فشل سياساته الإنمائية وفشله في استئصال المعارضة وفي المقابل، فشل المعارضة في بلورة تحالف شعبي يؤسس نظاما بديلا، وبدلا من استئناف طاقة الطرفين في صراع بلا نتيجة، سعت مؤسسة الحكم إلى تحول ديمقراطي محكوم ومتدرج. .. وربما غير مؤكد النتيجة"[9]. (و ربما ذلك ما أظهره الزمان وأبرزه توالي أيامه رغم ما كان من غثاء الخطابات)

وهو مسلسل يباشر في حضن مجتمع كغيره من المجتمعات العربية المؤسسة على "أبنية غاية في الهشاشة والضعف ومخترقة داخليا بين اختيارات وتصورات شتى، فهي لم تعد تقليدية وعضوية وزراعية ومتجانسة ولكنها في نفس الوقت ليست حديثة ولازالت بعيدة عن إنجاز حتى السلاسل الأساسية من الثورة، وغير متناسقة من حيث اتجاهات التراكم والاستثمار، بعيدة عن الترابط من حيث أساليب الحياة وتتوزعها قوى اجتماعية وسياسية متضاربة شتى، ولا تملك الدولة قدرة استيعابية حقيقية ذات شأن من أي ناحية، ولكنها قوية بما يكفي لفرض ما تشاء في كل لحظة بالقوة"[10]

ويمكن أن نضيف إشارة بسيطة لكنها عميقة، بخصوص التجربة التي شهدها المغرب ؛ وهي أن الفاعلين فيها قد تموضعوا طيلة فترتها داخل حيز إشكالي بين اختيارين غاية في العسر: فمن جهة ؛ إن هم صدقوا وعودهم بتحسين سريع لحالة الجماهير دون سند من الأداء الاقتصادي الكلي سيواجهون بمعارضة ضارية من كل القوى السائدة مسنودة في ذلك بحجج قوية تشمل تآكل التنافسية...، وإن هم سعوا لتجنب تلك النتيجة وركزوا على تحقيق نمو حقيقي ومتوازن في الاقتصاد وأجلوا إشباع المطالب الشعبية سيواجهون بتآكل القاعدة الشعبية وتعاظم الإحباط في صفوف الجماهير ! (و هو ما حصل للأسف الشديد)

وكتوضيح واف لملامح هذا السياق، يمكن التطرق لوضع مؤسسات المجتمع السياسي بالمغرب باعتبار دورها الأساسي في التأطير، وتأثير ذلك ؛ بهذا الشكل أو ذاك، في تجلية قيم حقوق الإنسان ورفع وتيرة الوعي بها وبالتالي المطالبة باحترامها، فالحزب السياسي بالمغرب كما يقول R.Rezette "يشارك في أزمة الضمير وأزمة التكيف التي يخضع لهما في المغرب كل من الإنسان والمؤسسات والأفكار"[11]

وقد يكون ذلك ناتج بالأساس عن كون طبيعة الأحزاب لا تخضع فقط لذاتها وتقاليدها، بل هي نتيجة كذلك لدرجة تكوين وتنظيم المطالب الاجتماعية، وفقا لما يراه A. Touraine.

إن استحضار كل هذا استلزمه الانطلاق من كون التربية على حقوق الإنسان تطرح نفسها ككلية وكجسم متكامل، تماما كما هو المشروع الحقوقي الذي لا يقبل التجزيء ويمانع الذرية، كما أن هذا المشروع لن يجد مجالا للتطبيق والأجرأة ولإخراجه من عالم الأذهان إلى عالم الأعيان - باصطلاح القدماء - إلا في رحم الديمقراطية، وهو الرحم الذي يبقى المجتمع السياسي بمثابة الفاعل الأساسي في إخصابه بعد خلقه لشروط تأسيسه.

تلك بعض ملامح وضع يعيشه المغرب، إلى جانب أخرى يطول الحديث عنها، تتضافر فيما بينها لتجعل هذا الأخير في جوف حركية فائرة ملؤها التمزق والقلق الذي تولده التعارضات بين الماضي والحاضر، بين العادة والميل إلى الجديد، البنيات البالية والبنيات التي تناضل لأجل الانتماء إلى الزمن الحاضر. ..، وهي الحالة التي أوجز عبد الله العروي التعبير عنها بقوله: "... الواقع هو أن التاريخ لا يتجدد ببطء شديد، كلما تأخرت أمة عن ولوج باب الحداثة، فإنها تفتح عينيها على عالم باهت"[12]

إذن كيف يمكن مباشرة تعزيز قيم حقوق الإنسان ومبادئها والتربية عليها، في ظل سياق بهذه الملامح والسمات والذي تعوزه، نسبيا، المقومات الثلاث التي تشكل معالم النظام الديمقراطي والمتمثلة في:

1- الارتباط الفعلي بين مبادئ حقوق الإنسان.

2- الأطر التنظيمية للتعددية السياسية.

3- المشاركة السياسية كممارسة عملية للحقوق والحريات[13]

- وفي إطار نفس التصور الكلي للتربية على حقوق الإنسان كمشروع نسجل ضرورة إشراك جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة في اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان واستغلال أنشطتها في إطار التربية غير النظامية لتعزيز قيم حقوق الإنسان ونشرها وذلك انسجاما مع مبادئ عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004) من جهة، ووعيا بالدور الذي أصبحت تؤديه المنظمات غير الحكومية (ONG) وتعاظم وظائفها على الصعيد العالمي كوحدات نشطة Unités Actives.

إن الحديث عن "السياق الموضوعي" في بعده العام، يحرض ويستلزم استدعاء ملامح هذا السياق في بعده الخاص(أي السياق المدرسي)، اعتبارا لكون المدرسة كمؤسسة اجتماعية أداة ممتازة لإيصال المعارف الثقافية والمواقف وخاصة أنساق القيم، وبالتالي بناء صورة الذات وتحديد ملامح العلاقة مع الغير، وإنتاج معايير "الحس المشترك".

لكن المدرسين باعتبارهم الفاعلين الأساسيين في هذا النمط من التربية مثلما في غيرها، وباعتبارهم جيادا للرهان الحقوقي تم تغييبهم إن على مستوى بناء منهاج التربية على حقوق الإنسان أو على مستوى ضمان تكوين مستمر لهم في هذا النوع من التربية ، لذلك نلاحظ في الغالب الأعم، مفارقة تمثلات المدرسين للتمثل الرسمي للتربية على حقوق الإنسان، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مفهوم الإصلاح التربوي بالمغرب، والذي يتأسس على جدلية الأسباب الداخلية والخارجية مع تغليب كفة الثانية في مقابل الأولى وتجاهل أي إشراك للمدرسين؛ وإعادة النظر هذه، لن تكون إلا بتوسيع دائرة إشراكهم "فحينما يشارك المدرسون بفعالية، أي يكون بإمكانهم التأثر على الإجراءات الإصلاحية التي تمس مهنتهم ومدرستهم ببرامجها وطرقها وقاعاتها الدراسية، فإنهم يغيرون إيجابيا سلوكياتهم المهنية والجو الدراسي بأقسامهم.

وبالتالي تتحسن مردودية التلاميذ، على عكس ذلك، إذا فرض الإصلاح من فوق أو إذا كانت هذه التغيرات لا تمت بصلة لواقع القسم والمدرسة وبيئتها المحلية، فلنتيقن بأن التدخلات الفوقية مهما كانت تكلفتها وصرامتها، سيكون الفشل مآلها"[14]

والوعي بهذه العناصر ضروري وبحدة عندما يتعلق الأمر بمشروع التربية على حقوق الإنسان، أكثر مما لو تعلق الأمر بمشروع من طبيعة أخرى، وكل ذلك لأجل تجنيب هذا المشروع المصير الذي تختزله قولة "سانت أوغست": "ذهبت الثورة وبقيت القبعات الحمر !".

يضاف إلى ذلك مدى التباين والفجوة الفاصلة ما بين التمثلات والممارسة مثلما ينكشف من خلال سيادة الطابع السلطوي سواء على مستوى العلاقات التي تجمع الفاعلين التربويين فيما بينهم، أو التي تجمع المدرسين مع تلاميذتهم؛ ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن غلبة السلطوية في العلاقات تبقى مرتبطة بشكل من الإشكال بغياب الإشراك الفعلي للمدرسين، لأنه هو الكفيل بفسح المجال للمبادرة والإبداع وبالتالي قلب أشكال العلاقات وأنماطها السائدة.

إن تعزيز قيم حقوق الإنسان والتربية عليها، يستدعي إيلاء العناية لتقوية البنى التجهيزية للمؤسسات التعليمية المحتضنة لها، اعتبارا للآثار التي تتركها المدرسة كفضاء وهيكل مادي على وجدان الطفل المتمدرس من جهة، وعلى معنى وأهمية الفعل المباشر داخلها من جهة ثانية وبدون ذلك ستصبح التربية على قيم حقوق الإنسان مجرد حلم جميل يعيشه المتعلم هنيهة من الزمن بين أربعة جدران، ليفاجأ بانكسار أحلامه بداخله وتلاشيها بأول خطوة تلفظه خارجها.

وفي نفس الإطار يمكن أن نسجل خلو واجهات المدارس الابتدائية وجدرانها من نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في الوقت الذي يكتسي فيه فعل القيام بعكس ذلك، على بساطته، دلالة عميقة في تعزيز التربية على حقوق الإنسان، فالحقوق التي يتضمنها هذا الإعلان يجب أن تصبح كما يقول «برنارد عروتويزن» «ابجدية الأطفال (...) وان ينادي بها المنادون في الساحة العمومية على أصوات الأبواق (...) وان توزع في الأسواق على أوراق منفردة، وأن تستقر في المحفوظات، وتلصق بأمر

من البلديات على جدران المدن والقرى جميعا، حينئذ يعرف أصغر مواطن حقوقه...»[15] فإلصاق نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على واجهات المدارس يكتسي دلالة تقوي من انفتاح المدرسة على محيطها، إذ سيطلع عليه الأعوان وكل زوار المدرسة، والاطلاع عليه لا يمكن أن يمر دون أثر. ..

إن الحديث عما سبق يستدعي لفت الانتباه إلى الصمت المطبق الذي يمر فيه بالمدارس الابتدائية الاحتفاء على الصعيد العالمي كل سنة بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بينما يبقى الأجدر هو استغلال هذه المناسبة لتنظيم أنشطة مدرسية موحدة على صعيد كل مؤسسة يفسح فيها المجال لكل مسرحيات وأناشيد وغيرها من الأنشطة المتناسبة وخصوصياتهم السيكو - نمائية. وأقل ما يمكن القيام به؛ هو الاكتفاء بتلاوة نص الإعلان على المتعلمين وتقريب مضامينه من مداركهم، وإذا ما اعترض أحدهم بكون مضامين هذا الإعلان تتجاوز المستوى النمائي لمتعلمي الطور الابتدائي، فلن نكون في حاجة إلى تذكيره بأنه ضمن هذا الطور تدرس للمتعلمين صفات وأفعال الذات الإلهية؛ وللبيب أن يقارن !

ومما تجد الإشارة إليه كذلك هو إغفال بناة المنهاج لبعض المواد رغم دورها الأساسي في تفعيل أهداف التربية على حقوق الإنسان، كمادة التربية البدنية بما تتيحه من أنشطة لعبية باعتبار التعاطي مع قواعدها من لدن المتعلم، يمثل أولى عتبات استضمار أشكال العلاقة بالقانون وما يتضمنه من قيم، إلى جانب مادة التربية الفنية والأنشطة التطبيقية نظرا لما تتيحه من تفاعلات بين المتعلمين ومن استجابة قوية لميل المتعلم العميق للتقمص والتماهي أثناء هذه المرحلة من عمره.

وكتكملة لذلك نقترح أن يتم تخصيص حيز ضمن الأنشطة الموازية بالمدرسة الابتدائية لبناء أنشطة قارة خاصة بالتربية على حقوق الإنسان، وتأسيس نواد أو محترفات بالمدارس، تعنى بحقوق الإنسان (نادي حقوق الطفل على سبيل المثال) وذلك بالموازاة مع خلايا من نفس الطابع على صعيد النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية، يراعى فيها الانفتاح عن المجتمع المدني. كما نقترح كذلك تأسيس مشاريع المؤسسات استنادا إلى نفس الهاجس؛ هاجس تعزيز قيم حقوق الإنسان والتربية عليها، فلا يمكن أن نتصور على سبيل المثال «مكتبة مدرسية» تحتوي على كتب ذات مضامين منافية لقيم حقوق الإنسان أو خالية من نظيرتها المسهمة في التعريف بها وتعزيزها.

وبنفس هاجس تعزيز قيم التربية على حقوق الإنسان، نرى ضرورة العمل في اتجاه الوعي بالتقاطعات التي تجمع التربية على حقوق الإنسان بنوعين آخرين من التربية يعتمدان نفس المدخل الإدماجي ضمن المنهاج الحالي، واللتان استحالتا إلى «جثتين هامدتين» ! ونعني بهما التربية البيئية والتربية السكانية، ولا يجب أن يقف ذلك، -فيما نرى- عند عتبة الوعي فقط بل توسل تلك التقاطعات بغاية تفعيل دور هذه الأنواع من التربية في حياة المتعلم وتعميق وعيه بحقوقه وواجباته، وبالتالي الرفع من ثقافة المواطنة لديه، باعتبارها العمود الفقري لكل تنمية هادفة.

نسجل كذلك التمزق الذي كان يطبع العلاقة بين الركائز النظرية المعتمدة في بناء منهاج التربية على حقوق الإنسان في بداياته من جهة، وبين محتويات التكوين المعتمدة بـ «مراكز تكوين المعلمين والمعلمات» من جهة ثانية، فإذا كانت الأولى تستمد اغلب مفاهيمها وزوايا رؤيتها من «البراديغم المعرفي» ومن بيداغوجيا الكفايات المؤسسة عليه (الكفاية، القدرة، المؤشر. ..) وهو نفس التوجه الذي يصادفنا من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإن الثانية كانت أسيرة «بيداغوجيا الأهداف» و«البراديغم السلوكي» المؤسس لها، وكلاهما يبقى عاجزا بنزوعه الذري وتعصبه لتحديد أهداف إجرائية قابلة للملاحظة والقياس، قبالة الجانب الوجداني لشخصية المتعلم والذي يشكل الجانب الرئيسي المستهدف بالتربية على قيم ومبادئ حقوق الإنسان. نقول هذا لأنه كان حاصلا عند بداية الأخذ بمنهاج التربية على حقوق الإنسان ورغم أن أسباب نزوله قد انتفت،فإن الوقوف عنده جاء بغرض الإشارة إلى ضرورة تدشين نوع من الانسجام في الاختيارات النظرية لضمان نوع من التناغم وتوحيد المعايير على صعيد الممارسة حتى نجنبها

أعراض النشار والتشتت.

إن العناصر السابقة تتعاضد فيما بينها ويكمل بعضها بعضا، لكون التربية على حقوق الإنسان تظل مشروعا متكاملا وكليا، فهي إما أن تكون أو لا تكون. والذي يتضح من استقراء ما سبق هو أن التربية على حقوق الإنسان بالمدرسة الابتدائية، تظهر وكأنها مطوقة بسياج من المفارقات على كل المستويات والصعد، لكن ذلك لا ينقص في شيء من درجة الآمال ومن وهجها، فأساس نجاح أي مشروع، هو الانطلاق من تحديد صعوباته وتحدياته بغاية تأسيس فعل إرادي ومعقلن قادر على تجاوزها والتغلب على ما يتفرع عنها، وكذا الانطلاق من المراهنة على الذوات البشرية بوصفها «قوة فاعلة قادرة على تبديل محيطها وعلى أن تجعل من تجاربها المعيوشة أدلة على حريتها»[16]

هوامش

1-UNESCO, éducation ; un trésor est caché dedans, Paris, Odile Jacob, 1996

2- سنة من التنمية وآفاق سنة 2025، اللجنة المديرية، دار النشر المغربية 2006، الدار البيضاء، ص 50-51.

3- أورده د-أسعد علي وطفة: التربية على المواطنة في عالم متغير، مجلة الطفولة العربية، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، مارس 2006، ص 104

4- سنة من التنمية وآفاق 2025 (مرجع مذكور آنفاً) ص 50-51.

5- د. محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (نقد العقل العربي ج 3)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، ص: 363 وما بعدها.

6- عند محمد شحرور «الإيمان والإسلام من خلال قراءة جديدة للقرآن» ضمن «الأخلاقيات الإسلامية وأسس الديمقراطية» ملفات مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 200، ص : 70.

وقد أورد الكاتب في نفس الدراسة حادثة تاريخية تكتسي دلالة عميقة فيما نحن بصدده مفادها أنه عندما فرض الفرنسيون على داي تونس دستور عام 1860 قامت انتفاضة مسلحة تطالب أول ما تطالب بإلغاء الدستور!

7- وتجدر الإشارة إلى الديمقراطية «ظهرت عندما انفصل النسق العالم عندما شاء بشر معينون أن يوجدوا نسقا مجتمعا لم يعد يستمد تعريفه من قانون معظم، بل من مجموعة قوانين أوجدوها هم بأنفسهم، باعتبارها تعبيرا عن حرية كل منهم وضمانة لها كما أشار ALAIN TOURAIN في كتابه : ما هي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي ط 1، بيروت (1995) ص : 157

8- جوران توربون: العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ترجمة بدر الرفاعي - مجلة الثقافة العالمية ع 106 يونيو 2001، ص : 30

9- نفسه ص : 30.

10- محمد السيد سعيد ضمن كتاب: قضايا التحول الديمقراطي بالمغرب، مع مقارنة بمصر والأردن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ص: 14.

11- نفسه ص : 10

12- عن الوهابي المريني فريد: حول بعض مظاهر الحداثة السياسية بالمغرب - مجلة مدرات فلسفية، ع 3 فبراير 2000 ص : 162.

13- عبد الله العروي: الإيديولوجية العربية المعاصرة(صياغة جديدة)ط2، المركز الثقافي العربي، (1999)، ص: 71.

14- د. أسعد علي وطفة، ود. عبد الرحمن الأحمد: التعصب ماهية وانتشار في الوطن العربي - عالم الفكر العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002 ص: 88

15- Joy Plessis, R.J.Kraft,Graig «من اجل ان يكون للعمل المهني للمدرس انعكاس إيجابي»، تعريب وتلخيص د. حسن جحاد - مجلة علوم التربية - المجلد 3 - ع 21 اكتوبر 2001 ص : 130.



اختبار «المواطنة» في التجربة الديمقراطية المغربية



حاوره : يوسف كلاخي

أريد أن أشير إلى أننا نشعر بأن هناك وعيا بمطلب المواطنة، وهذا المطلب تعكسه جل الخطابات، سواء الصادرة عن الدولة أو الصادرة عن مكونات المجتمع. لكن الممارسة بعيدة عن الخطاب. الدولة نفسها تتزعم انتهاكات حقوق المواطنة، سواء من خلال اختياراتها وسياساتها أو من خلال ممارسات تخالف التزاماتها وتعهداتها. والأمر لا يقف عند الدولة فقط. إننا لم نتمكن بعد من ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع ولدى الأفراد. ولعل هذه هي المعركة الحقيقية التي تنتظرنا جميعا، مجتمعا ودولة، أفرادا ومؤسسات.

حوار مع الصحفي محمد حفيظ

حوار أجراه: يوسف كلاخي

يسعدنا أن نستضيفك في هذا اللقاء لنتجاذب أطراف الحديث حول قضايا متعددة تقع في مركزها قضية المواطنة ودور المجتمع المدني في المغرب. إن اختيار عقد هذا اللقاء معك، بمناسبة هذا الملف، ليس مسألة اعتباطية، بل يقع في صميم موضوعنا. لقد كنت "المناضل" الوحيد الذي رفض منصبا برلمانيا وصفته بأنه مزور في وقت لم تكن تتوفر فيه حتى على عمل قار. هل تشعر اليوم بالندم على هذا القرار؟

لا أظن أن سؤال الندم يمكن أن يطرح علي بهذا الخصوص. فمن يندم على قرار اتخذه أو موقف أعلنه هو، مثلا، من يتبين له بعد مدة أو زمن على اتخاذ ذلك القرار أنه كان خاطئا في حق نفسه أو في حق الآخرين، أو أنه تسبب لنفسه أو للآخرين في الأذى. أما أنا، فإني مرتاح ومطمئن لما قمت به قبل 13 سنة. فبعد مرور هذه السنوات على ذلك الحدث الذي وقع في 1997، أزداد ارتياحا واطمئنانا لما أقدمت عليه. إنني حين أخلد لنفسي وأنا أتأمل ما يجري الآن حولنا أشعر براحة لا مثيل لها. ولو لم أتخذ ذلك القرار لكنت عشت ما تبقى من حياتي في شقاء وتعاسة. وأظن أن سؤال الندم يمكن أن يطرح على آخرين من الذين قبلوا أن يشاركوا في إفساد الممارسة السياسية وفي تشويه العمل الحزبي وفي تعطيل مسار التحول الديمقراطي في المغرب، خاصة أولئك الذين ظلوا لعقود يرفعون شعار الديمقراطية. هؤلاء حين يخلدون إلى أنفسهم هم الذين يشعرون بالندم، لأنهم لم يتحملوا المسؤولية التي كانت تفرضها عليهم التزاماتهم وتعهداتهم.

ما هي الدواعي التي كانت وراء قرارك هذا؟ هل هي مجرد مسألة مبدأ؟ هل كان الأمر يتعلق بالصراع الدائر داخل الحزب آنذاك أم أن هناك أسبابا أخرى؟

الأمر بسيط للغاية. لقد ترشحت للانتخابات في إطار ممارستي لنضال سياسي يرمي إلى ترسيخ الديمقراطية. وكان مطلب نزاهة الانتخابات يقع في صلب هذا النضال، ذلك أن تزوير الانتخابات في المغرب ظل أحد أبرز مظاهر انعدام الديمقراطية. وظلت العملية السياسية ضحية تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين وصناعة مؤسسات مغشوشة. ولما انخرطتُ في ذلك الاستحقاق، كان ذلك انطلاقا من مبدأ أن الانتخابات ليست غاية في ذاتها وإنما هي آلية من آليات الممارسة الديمقراطية. وإذا كانت هذه الآلية مزورة ومغشوشة وغير سليمة، فإن كل ما سيترتب عنها سيكون مغشوشا وغير سليم. ولذلك، كان القرار الذي اتخذته، بالنسبة إلي، أمرا طبيعيا. وهو ليس إلا تجسيدا لما آمنت به ولما ناضلت من أجله ولما رفعته من شعارات ولما تعهدت به مع نفسي ومع المناضلين وأمام المواطنين. لقد كان مطلبنا الجوهري آنذاك هو أن تجرى في المغرب انتخابات نزيهة، وستكون خيانة لقيمي ومبادئي أن أتراجع عن هذا المطلب فقط لأن التزوير تم لفائدتي.

ما الذي قدمه هذا الموقف للحياة السياسية المغربية؟

شخصيا، لا أريد أن أكون أنا من يتحدث عما قدمه هذا الموقف إلى الحياة السياسية في المغرب. وبالنظر إلى كونه شكل سابقة في التاريخ السياسي المغربي، فقد كان له أثر بالغ على الرأي العام وعلى الفاعلين السياسيين وعلى الدولة بالأساس، فقد باغت الدولة وشكل بالنسبة إلى مسؤوليها صدمة قوية، لأنهم لم يكونوا يتصورون أنه يمكن أن يقال لا لمقعد برلماني، يتهافت عليه الكثيرون ويتخلون من أجله عن اختياراتهم ومبادئهم وحتى كرامتهم. وقد حكى لي وزير الداخلية الراحل إدريس البصري، بعد إعفائه من وزارة الداخلية، أنهم فوجئوا بذلك الموقف غير المنتظر بالنسبة للدولة، وتخوفوا من أن يؤدي إلى إرباك الترتيبات التي هيئت مع عبد الرحمان اليوسفي قائد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية آنذاك لمغادرة المعارضة وقيادة الحكومة. وقال لي بالحرف إن الملك الراحل الحسن الثاني، لما علم بالأمر مباشرة بعد أن أخبرتُ اليوسفي بقراري، أمره (أي أمر إدريس البصري) بأن يظل على اتصال مستمر مع اليوسفي وأن يتابع كل التطورات بشكل مباشر، خاصة بعد أن جرى الحديث عن وجود اتحاديين آخرين تم التزوير لفائدتهم، وأن هناك من يطالبهم بأن يحذوا هم كذلك حذوي ويرفضون المقاعد الممنوحة لهم، مما قد يفشل ما هيأته الترتيبات. بالنسبة للحياة السياسية، أظن أن ذلك الموقف كشف بالملموس أن الدولة لم تتخل عن ممارسة التزوير، بعد أن تعهدت بأنها ستحرص على أن تكون الانتخابات نزيهة. ولا ننسى أن الملك الراحل الحسن الثاني كان قد تعهد علانية بأن تجري الانتخابات بشكل نزيه وحرم على الدولة أن تتدخل فيها. وكما قلت حينها، وأكرره اليوم بعد مرور 13 سنة على ذلك الموقف، إن ذلك الموقف يجب ألا ننظر إليه فقط باعتباره موقف فرد، بل هو موقف كل المؤمنين بالديمقراطية وكل الراغبين في ممارسة السياسة باعتبارها عملا نبيلا وكل المدافعين عن قيم المواطنة والحداثة.

وهنا، أريد أن انبه إلى أن الممارسة السياسية في المغرب، كما تجري اليوم، ضيعت للأسف الكثير من الفرص، وكأن قدر المغرب يفرض عليه أن يبدأ دائما من الصفر. فنحن في المغرب لا نراكم. والتراجعات التي تحدث أحيانا تجعلنا لا نطمئن حتى على ما يمكن أن نعتبره مكتسبات. والمخيف جدا هو أن النخبة أصبحت تعمل بدون الاستناد إلى قيم. لقد أصبحت الغاية عندها تبرر الوسيلة. فكل الوسائل، كيفما كانت، مشروعة مادامت ستوصلها إلى الغايات التي تطمح لها، ولو لم تكن في صالح البلاد. ويكفي أن نتابع، هذه الأيام، تصريحات ومواقف عدد من السياسيين، لنتأكد مما أقول؛ لا يعنيهم أن تحمل خطاباتهم تناقضات فظيعة أو تراجعات عما التزموا به أمام الرأي العام. ويتم تبرير هذه التناقضات والتراجعات بأي لغة، وقد يتجاوز الأمر لغة الخشب. إن على النخبة أن تتحمل مسؤولياتها. وأنا عندما أقول النخبة، لا أقصد النخبة السياسية فقط، ولكن النخبة بشكل عام. وعلى رأسها نخبة المثقفين المفكرين التي تمثل مرجعا يساعد في رسم الطريق بالنسبة للمجتمعات والشعوب. ولكن، للأسف، نحن نلاحظ أن المثقفين تراجع دورهم، وجلهم انسحب من الميدان وانزوى في زاوية معزولة عن هموم المجتمع. بل منهم من التحق بالسياسي وأصبح يستنسخ ممارساته الفاسدة في الحقل الثقافي. ففي الوقت الذي يلعب المثقفون والمفكرون الموجه للفاعل السياسي، اختار بعض مثقفين

أن يكونوا تابعين لهذا الفاعل وسائرين على خطاه. ففي السنوات الأخيرة، مثلا، عاش المغرب أحداثا كبرى، وباستثناء فئة قليلة جدا لم نسمع صوت المثقف المغربي، الذي ظل غائبا وارتكن إلى الصمت. أنا أعرف أن في جامعتنا عددا كبيرا من الباحثين في مجالات علمية مختلفة، ولا أظن أن وظيفتهم هي فقط ممارسة البحث في مختبراتهم وإلقاء المحاضرات في المدرجات وتدريس طلبتهم القاعات، بل إن وظيفتهم تكتمل حين يأخذون على عاتقهم مهمة تثقيف المجتمع وتنويره. وهذه المهمة تندرج في إطار أدوار الباحث الذي يفترض أنه يتتبع كل المستجدات في مجاله المعرفي، ومن واجبه أن ينور المجتمع وأن يبث فيه حب المعرفة من خلال حرصه على الانخراط في مختلف القضايا التي يعيشها المجتمع. على المثقف والباحث أن ينظر إلى نفسه باعتباره المرجع العلمي -وأشدد هنا على العلمي- للسياسي ولرجل الدولة وللفاعل الحزبي والمدني. وهذا، في رأيي، هو الذي بإمكانه أن يجعل الجامعة ومؤسسات البحث العلمي مرتبطة فعلا بالمجتمع.

كان شعار المؤتمر الذي وصل بكم إلى قيادة الشبيبة الاتحادية هو "المواطنة". كيف تم اختيار هذا الشعار؟ وهل الممارسة المواطنية اليوم أفضل في المغرب بعد كل ما أسيل من حبر حولها، وما نظم من ندوات؟

لابد أن أذكر، هنا، بأن الفترة التي انعقد فيها مؤتمر الشبيبة الاتحادية، نهاية سنة 1998، كانت ذات وضع خاص بالنسبة إلينا، نحن شباب الاتحاد الاشتراكي آنذاك. فهي تؤرخ لبداية مرحلة جديدة في حياة الحزب، الذي غادر المعارضة، بعد أن قضى فيها عقودا طويلة، ودخل الحكومة ليترأسها عبر كاتبه الأول في إطار ما سمي بـ"التناوب التوافقي". وكان للشبيبة الاتحادية موقف ضد مشاركة الحزب في الحكومة. وكان ذلك الموقف يستند إلى غياب الشروط السياسية والدستورية التي من شأنها أن تنجح "الانتقال الديمقراطي". لقد اعتبرت قيادة الحزب أن الأمر يتوقف على "تصالح"، كما أسموه، بين الملك والمعارضة السابقة، ليتحقق الانتقال الديمقراطي في المغرب. وهو ما تأكد اليوم أنه اختيار خاطئ. إن الأمر لم يكن يتعلق بصراع خارج المجتمع أو يقع بعيدا عن المجتمع، حتى يعالج بصلح خارج إرادة المجتمع أو بقسم بين الملك وزعيم المعارضين. لقد كانت العملية في حاجة إلى إطار سياسي ودستوري يضمن نجاحها. وهو ما أكده الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي نفسه، لكن بعد أن غادر الحكومة سنة 2002 حين عبر بوضوح، في محاضرته الشهيرة في بروكسيل، عن عدم توفر كل الشروط لإنجاح التجربة كما كان يعتقد. هذا هو السياق الذي رفعنا فيه شعار "المواطنة" في مؤتمر الشبيبة. وهو شعار يختزل كل الشعارات التي كنا نرفعها ويعبر عن مختلف المطالب السياسية التي كنا نعبر عنها. فلا يمكن أن نتحدث عن المواطنة بدون ديمقراطية، وبدون حرية في الرأي والتفكير والتعبير، وبدون عدالة اجتماعية واقتصادية وسياسية... لا يمكن أن نتحدث عن مواطنة بدون تعليم وشغل وسكن وتطبيب...، أي لا يمكن أن نتحدث عن المواطنة بدون التمتع بحقوق سياسية ومدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية... وفضلا عن ذلك، فإنه شعار يحيل أيضا إلى الواجبات، واجبات الفرد والجماعة أو المجموعة. فالهدف هو أن تتحقق المواطنة داخل المجتمع، بشكل تفاعلي، أي أن يشعر كل فرد داخل المجتمع بأنه مواطن يتمتع، من جهة، بحقوق المواطنة كاملة، ويلبي، من جهة أخرى، كل واجباته هو أيضا اتجاه المجتمع والدولة والأفراد الآخرين.

لقد كنا سباقين إلى رفع هذا الشعار في الوقت الذي بدأ فيه البعض يدعي أن المغرب حقق الديمقراطية وأنه أصبح ينعم بالحريات وأن المرحلة السابقة طويت أو في الطريق إلى أن تطوى.

بخصوص الشق الثاني من السؤال، أريد أن أشير إلى أننا نشعر بأن هناك وعيا بمطلب المواطنة، وهذا المطلب تعكسه جل الخطابات، سواء الصادرة عن الدولة أو الصادرة عن مكونات المجتمع. لكن الممارسة بعيدة عن الخطاب. الدولة نفسها تتزعم انتهاكات حقوق المواطنة، سواء من خلال اختياراتها وسياساتها أو من خلال ممارسات تخالف التزاماتها وتعهداتها. والأمر لا يقف عند الدولة فقط. إننا لم نتمكن بعد من ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع ولدى الأفراد. ولعل هذه هي المعركة الحقيقية التي تنتظرنا جميعا، مجتمعا ودولة، أفرادا ومؤسسات.

ماذا بقي من محمد حفيظ، المناضل السياسي اليوم؟

أنا الآن صحافي، أحرص على أن أمارس هذه المهنة بما تتطلبه من روح مهنية ومن نفَس نضالي. وأظن أنها مهنة لا تخلو من مهام نضالية. ولعل متاعبها قد تكون أخطر من متاعب السياسة. صحيح أنني ولجت هذه المهنة من باب النضال السياسي. لكني أؤكد أن من يُقَدر هذه المهنة حق قدرها ويمارسها بالنزاهة التي تتطلبها وبالمهنية التي تقتضيها وبالأخلاقيات التي تلزم ممتهنها باحترامها، سيكون في مقدمة المناضلين الذين يمثلون ركائز النهوض بمجتمعنا وبوطننا. هذه المهنة تفرض علي أن أظل منخرطا في قضايا الشأن العام، وتفرض علي أن أتابع كل ما يجري في البلاد، بالإخبار والتحليل والتعليق والموقف.

أريد رأيك في جملتين أو ثلاث في كل من الشخصيات التالية:

عبد الرحمن اليوسفي

كان يمكن أن يخدم فكرة الانتقال الديمقراطي دون أن يسجن نفسه في قفص الوزير الأول.

-الفقيه البصري

قاوم الاستعمار وصارع الحسن الثاني ومات وفي نفسه شيء من مغرب محمد السادس.

محمد اليازغي

مارس الصراع داخل حزبه أكثر مما مارسه خارجه.

نوبير الأموي

كان يمكن أن يكون أكبر من مجرد رئيس نقابة.

يتداخل في شخصيتك اليوم المناضل السياسي، والفاعل المدني، والصحفي، إلى جانب الباحث في اللسانيات... ما هو الموقع الذي تجدون فيه نفسكم أكثر؟

بالنسبة إلي، أظن أن هذه المجالات التي ذكرتها، السياسي والمدني والإعلامي والعلمي، هي مكونات كلها تشكل، في نهاية المطاف، شخصية محمد حفيظ. بطبيعة الحال، كل مكون له ميدانه الخاص وله قواعده المعتمدة وأدوات عمله. لكن، قد يحصل أحيانا أن أستعين بما تراكم لدي في مجال معين للتعبير عن موقف يهم مجلا آخر. فمثلا، عندما أريد أن أعلق على قضية تهم اللغة، في إطار صحافي، فإني أستعين بمجال تخصصي العلمي. ولا أخفي أن المجال الصحافي هو الذي يستهلك مني الكثير من الوقت.

هناك اتفاق شبه تام على أهمية مسلسل الإصلاحات السياسية التي عرفها المغرب. هل تعتقدون أن هذه الإصلاحات قد قطعت خط اللاعودة مع المرحلة السابقة، لا سيما في ما يخص قضايا حقوق الإنسان؟ وما هي الضمانات القانونية التي أصبحت

متوفرة لذلك؟

مسألة الإصلاح السياسي في المغرب لازالت مطروحة بقوة. وهي لا تطرح عبثا من طرف عدد من الفاعلين. وحتى المشاركون في الحكومة يعترفون اليوم بأن المغرب بحاجة إلى إصلاح سياسي. بل حتى الدولة نفسها تعلن، في العديد من المناسبات وعبر عدد من المبادرات، أن المغرب مازال في حاجة إلى إصلاح سياسي. ولعل النقاش الذي يجري حاليا حول الجهوية يتعلق بقضية ذات صلة بموضوع الإصلاح السياسي. والمشكل اليوم يوجد بين من يطرح مطلب الإصلاحات السياسية والدستورية في إطارها العام، باعتبارها قضية جوهرية مرتبطة بطبيعة الصلاحيات التي ينبغي أن تتمتع بها كل مؤسسة من المؤسسات المعنية بممارسة الحكم في المغرب، وبين من يطرح مسألة الإصلاحات في إطارها الجزئي، باعتبارها مسألة تهم مواضيع مجزأة، وخارج إصلاح الدستور باعتباره أسمى قانون. فمرة، ننشغل بإصلاح قانون الأحزاب، ومرة بإصلاح الميثاق الجماعي، ومرة بالجهوية... المغرب اليوم، وكما يشعر الجميع، في حاجة إلى إصلاحات سياسية، حيث إن الإطار السياسي القائم اليوم لا يستجيب لطموحات المغاربة. إن هناك من يطالب بإصلاحات سياسية، انطلاقا من اختيار مبدئي وبشكل غير خاضع للتقلبات المرحلية، وهناك من يستعمل مطلب الإصلاحات السياسية إما للابتزاز أو لجلب بعض المنافع الخاصة والفئوية. والفرق واضح بين الاثنين. ولا يمكن أن نطمئن للمستقبل السياسي للبلاد إلا إذا طرح الموضوع انطلاقا من التصور الأول. أما بالنسبة إلى مسألة العودة إلى المرحلة السابقة، فإني أشير إلى المسافة التي تفصل عندنا النص القانوني عن الواقع. فالتجربة علمتنا أنه ينبغي ألا نتوقف عند إحقاق الحق في ثنايا القانون، وإنما العمل المتواصل لكي يتم إحقاقه على أرض الواقع. ويكفي أن نستدل بعدد من الوقائع والأحداث التي عاشتها بلادنا في الفترة الأخيرة، حيث لم تلتزم الدولة نفسها باحترام القانون الذي سطرته هي نفسها. حدث هذا في بعض قضايا الصحافة والإعلام، وفي مواجهة التجمعات والاحتجاجات، وفي قضايا ذات صلة بحقوق الإنسان على الخصوص. ولا يمكن أن نخفي أن "العهد الجديد" شهد انتهاكات كنا نظن أنها ستبقى في سجل "العهد القديم".

بدأ مسلسل الإصلاحات السياسية انطلاقا من الحوار الذي فتحه الملك الراحل الحسن الثاني مع أحزاب الكتلة الديمقراطية. هل أنت كمناضل حقوقي راض على ما تحقق؟ هل كانت مطالب الإصلاح تنحصر في الكتلة؟ وهل كان هناك دور للمجتمع المدني المغربي في هذه الإصلاحات؟

هناك من كان يختزل المشكل السياسي في المغرب في الصراع بين الملك الراحل الحسن الثاني وقوى سياسية معينة. وهذا الاختزال كان ينتج عنه أن المشاكل ستحل بمجرد أن يتصالح هذان الطرفان، وبالضبط الملك، من جهة، وقيادة الأحزاب السياسية المعارضة. ولم يتم الانتباه إلى المجتمع. فالمجتمع لم يكن بالضرورة يجد في أحزاب المعارضة آنذاك القوى التي تمثله، مثلما لا يمكن أن نقول إنه (المجتمع) كان متفقا على الكيفية التي كان الملك يدبر بها الشأن العام. الحاصل أنه لم يتم إشراك المجتمع في معالجة المشاكل السياسية، والمجتمع ذاته لم يشرك نفسه في تلك المهمة. ويكفي أن نستحضر هنا نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة، حين اختار أكثر من ثلثي الناخبين مقاطعتها، لنقف عند حجم القطيعة بين السياسيين، دولة وأحزابا، وبين المجتمع. الأحزاب

كانت تخوض الصراع السياسي مع الدولة وضدها. والملك منشغل بالكيفية التي يمكن أن يهزم بها المعارضة أو يجرها إلى جانبه. وعندما يقرران إنهاء الصراع، يباشران المفاوضات بينهما. بينما المجتمع ظل متروكا لنفسه، إلى أن أصبح يمثل أكبر تحد يواجه العملية السياسية.

صحيح، لقد كانت لبعض الأحزاب المعارضة امتدادات في المجتمع، لكنها امتدادات كان متحكما فيها من طرف الأحزاب، التي لم تترك المجتمع يشتغل بشكل مستقل. ولذلك، لم يكن ممكنا حينها أن نتحدث عن مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي لهذه التسمية. لقد كنا بإزاء مكونات نقابية وشبابية وطلابية ونسائية تشتغل داخل المجتمع ولكن بالتبعية إلى الأحزاب، لم نكن بإزاء مجتمع مدني مستقل له مسافة عن الأحزاب وقادر على أن يطرح مواقفه بشأن عدد من القضايا بشكل مستقل. هناك اليوم بوادر لميلاد مجتمع مدني مستقل. وقد برز هذا بالملموس في مواجهة بعض القضايا التي تنصلت منها الأحزاب أو أغلبيتها. وأتذكر هنا قضية المرأة، وقضية الموسيقيين الشباب، وبعض الاحتجاجات المحلية التي قادتها تنظيمات مدنية في غياب الأحزاب. وأظن أن المجتمع المدني في المغرب اليوم يمكن أن يلعب أدوارا طلائعية في موضوع الإصلاحات السياسية، التي لا يمكن أن تبقى حكرا بين الدولة والأحزاب.

دشن المغرب مجموعة من الإصلاحات في المجال الحقوقي (الحريات العامة) والاجتماعي (المرأة) وفي المجال السياسي (التعديلات الدستورية قانون الأحزاب) وهناك اليوم اهتمام كبير بإصلاح القضاء... انطلاقا من خبرتكم، ما هي الأوراش المستقبلية التي يجب أن تحظى بالأولوية في الإصلاح؟

في الحقيقة، عشنا محطات بينت أنه يكفي توفر الإرادة السياسية والاختيارات السليمة لكي نخطو خطوات مهمة. وهنا، أحيل على مدونة الأسرة التي تعتبر إصلاحا جوهريا شهده المغرب خلال العشرية الأولى من القرن 21. لقد مثلت نموذجا لإصلاح حقيقي، قدم إشارة قوية لتفاعل متبادل بين المجتمع والدولة. كلنا يتذكر الصراع الذي وقع بخصوص إصلاح مدونة الأسرة والمواجهة التي عاشها المجتمع المغربي. لقد كانت مناسبة الإصلاح ميدانا لخوض الصراع بشكل قوي. وفي نهاية المطاف، انتهى المغاربة كلهم، وبرعاية من الملك وبإشراف منه، إلى صيغة متقدمة، وبشهادة أطراف خارجية. ولاحظنا، هنا، الدور الذي لعبه الملك، من خلال صفة لا يتمتع بها غيره في النسق السياسي. بطبيعة الحال، حققت المدونة الإصلاح على المستوى النص، لكن التطبيق ظل يواجه صعوبات. وهذا مشكل آخر مرتبط بعوامل أخرى، مرتبطة بالممارسات الإدارية غير السليمة. وهو نفس المشكل الذي نعاني منه مثلا في إعمال حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة. ولم يعد هناك جدال، اليوم، في أن إصلاح القضاء يعد أحد الأوراش التي يجب أن تحظى بأولوية. فإذا لم نصلح القضاء، فإن معظم الإصلاحات التي سنقوم بها لن تجد المجال لكي تنفذ بشكل سليم. والقضاء يعاني من مشكل مركب، لأنه لا يكفي فيه إصلاح القوانين وتجديد النصوص وتطوير هياكله، وإنما لابد أن يندرج في إطار إصلاح سياسي شامل، يجعل منه سلطة مستقلة عن باقي السلط وتتمتع بصلاحياتها الكاملة كسلطة. وفضلا عن مشكل الاستقلالية، فإن القضاء عندنا يعاني من الفساد الذي يمكن أن يجمد كل الإصلاحات إذا لم تتم مقاومته. وهذا هو الشق الثاني

في كل عملية تسعى إلى إصلاحه.

عرفت مشكلة حرية الصحافة نقاشا واسعا في المغرب، لا سيما بعد المتابعات والأحكام التي صدرت في حق بعض المؤسسات الإعلامية؟ كيف تقيمون الحريات الصحافية في المغرب؟ هل المشاكل التي تواجه الصحافة هي مشاكل اندماج في المنطق الجديد لممارسة المهنة أو أنها ترتبت على تراجعات في الحريات؟

يكفي أن نتتبع ما جرى في السنوات الأخيرة لكي نتأكد من أن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالاعتداء على حريات الصحافة والإعلام. فحتى إذا حدث ما يقتضي أن يفتح بحث في شأن قضية نشر، فهناك مساطر يجب أن تتبع باحترام، سواء تعلق الأمر بالنيابة العامة أو الشرطة القضائية أو المحكمة. لكن الكيفية التي يجري بها التعامل مع الصحافيين وطبيعة المتابعات ونوع الأحكام تبين أنه ليس هناك اقتناع تام بأن تتمتع الصحافة بكامل حريتها. أقول هذا دون أن أنفي حدوث بعض الأخطاء من قبل الصحافيين أنفسهم. ومثل هذه الأخطاء تحدث في العالم كله وتدخل ضمن أخطاء المهنة. إن المتابعات الأخيرة والجارية في حق عدد من الصحف والصحافيين تعبر عن انزعاج في صفوف الدولة، أو أطراف في الدولة، من الصحافة ومن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الإعلام. هناك من يسعى إلى تكريس أسلوب واحد في حقل الصحافة أو خط تحريري واحد. وهذا لا يمكن. فالصحافة هي كذلك مجال للتنوع والتعدد، لأنها هي المرآة التي يمكن أن نتعرف من خلالها على مجتمعنا. وإذا رجعنا عشر سنوات إلى الوراء، سنستشعر الدور الذي قامت به الصحافة، خصوصا الصحافة المستقلة. لقد فتحت النقاش في مختلف القضايا، وواكبت المخاض الذي كان ومازال يعيشه المجتمع، وعملت على إشراكه في النقاش العمومي، وتخلصت من عدد من الطابوهات التي ظلت تكبل البلاد وتُخضعها للانغلاق.

عرف الحقل الديني عملية إعادة هيكلة واسعة مع بروز ظاهرة التطرف. هل تعتقدون أن عملية إعادة الهيكلة هذه تستجيب لدواع أمنية فقط أم أنها تسعى إلى مواكبة التحول الديمقراطي، وما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم برأيكم بين الدين والسياسة؟

العلاقة بين الدين والسياسية ينبغي أن تكون واضحة. أنا لا أقول إنه ليست هناك علاقة بينهما، وإلا لما طرح السؤال. فليس رجال الدين فقط من يهتم بالدين. ففي العالم كله، نلاحظ أن السياسيين كذلك منشغلون بقضايا الدين، سواء تعلق الأمر بالإسلام أو غيره من الديانات. ولذلك، قلت إن العلاقة بين الحقلين يجب أن تكون واضحة وليست غامضة، لأن الغموض هو من يتسبب في الالتباس. وهذه العلاقة ينبغي أن تحدد في إطار الفصل بين الحقول. أي الفصل بين الدين والسياسية، في ممارسة الدين وفي ممارسة السياسة. وهو فصل في صالح الدين والسياسة معا. فإذا كنا لا نقبل أن نمارس السياسة بالدين، فإنه كذلك لا نقبل أن نمارس الدين بالسياسة. وهذا الأمر ينبغي أن تخضع له كل مكونات المجتمع، بما فيها الدولة، التي يجب أن تفصل في تدبيرها للشأن العام بين الدين والسياسة. ينبغي أن تكون هناك مسافة واضحة بين الديني والسياسي، حتى نكون في مأمن من المساوئ التي قد تنجم عن تداخلهما. المشكل اليوم في المغرب يكمن في أننا لم نقم بتوضيح العلاقة التي يجب أن تكون بين الدين والسياسة. هناك من يستغل الدين في السياسة وهناك من يستغل السياسة في الدين. وهذا يشكل خطرا على المغرب، كيفما كان مقترفه.

بالنسبة لإعادة هيكلة الحقل الديني، لا يمكن أن نستبعد الهاجس الأمني، لأن الفترة التي كثر فيها الحديث عن إعادة الهيكلة هاته ارتبطت بالأحداث العنيفة التي عاشها المغرب وأقحم فيها الدين. ولعل عبارة "الأمن الروحي"، التي كثر تداولها بتزامن مع مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني تؤكد حضور الهاجس الأمني. لقد لاحظنا أنه، خلال المرحلة التي باشرت فيها الدولة عملية إعادة الهيكلة، نزوعا نحو التشدد في قضايا دينية، بشكل يناهض أي تحول ديمقراطي. وأشير هنا فقط إلى تكريس المذهب الواحد، ومحاولة تحويله إلى "مقدس ديني".

ألا تعتقدون أن إقرار نظام ديمقراطي فعلي بحاجة إلى قدر معين من العلمانية، وهل هذا ممكن في حالة المغرب بالنظر إلى الموقع الذي يأخذه الدين في الحياة العامة؟

النظام الديمقراطي في حاجة إلى علمانية وليس إلى قدر من العلمانية. وهذه هي الديمقراطية بالمعنى الكوني المتعارف عليه. والعلمانية تحمي الدين وليس العكس ولا علاقة لها بالإلحاد، كما يروج البعض إما عن جهل أو عن عمد. إنها تحمي الدين من الاستعمال السياسي والتوظيف المنفعي. ومن خلال الحياة اليومية، كما يعيشها المغاربة، نلمس علمانية تمارَس بشكل تلقائي. فالمغربي يفصل بين أدائه للشعائر وبين أدائه لعمله ولا يخلط بينهما. فما للدين للدين وما للعمل للعمل. وكذلك نريد بالنسبة للعلاقة بين الدين والسياسة. فما للدين للدين، وما للسياسة للسياسة. إذن، فمطلب العلمانية عندما يطرح فهو ليس غريبا عن ممارساتنا اليومية. والموقع الذي يظهر أن الدين يحتله في الحياة العامة بالمغرب لا يمكن أن يُستعمل كمبرر للخلط بين السياسة والدين.

هل تعتقدون أن وجود أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية معتدلة مكسب للديمقراطية في المغرب؟ وهل يمكن أن ينجح حزب ما بين كونه ديمقراطيا وذا مرجعية إسلامية؟

سؤال المرجعية في العمل السياسي ينبغي أن نتعامل معه بحذر شديد. وهنا، يطرح السؤال، ألا يمكن أن نتحدث عن مرجعية إسلامية لدى أحزاب لا تعلن أنها إسلامية. مثلا، ما طبيعة المرجعية لدى حزب الاستقلال الذي لم يسبق أن أعلن أنه حزب إسلامي أو قدم نفسه على أنه حزب إسلامي، ولا أريد هنا أن أعتمد التصريح الأخير لعضو لجنته التنفيذية عبد الله البقالي، الذي جاء في إطار سجال كان من تداعيات ما شهده المجلس البلدي بفاس. ألا يمكن أن نتحدث، مثلا، عن مرجعية إسلامية لدى حزب الاتحاد الاشتراكي. ويمكن أن نرجع بهذا الخصوص إلى تقريره المذهبي لسنة 1975. إن مسألة المرجعية الإسلامية ينبغي التعامل معها بحذر. فهي في بعدها الثقافي العام حاضرة في الحياة اليومية وفي طقوس وسلوكات المغاربة. إذن، فالمشكل هو السعي نحو التميز واحتكار المرجعية الإسلامية. ولذلك، فإنه يصعب أن يعلن البعض عن اعتداله في الوقت الذي يتمسك بالتميز عن الآخرين بالمرجعية الدينية. وفي المغرب، شهدنا تجربة إسلاميين انخرطوا في العمل السياسي، لكن ممارستهم السياسية لم تسلم، في كثير من المناسبات، من استعمال للدين في صراعهم السياسي. وكان بإمكان المغرب أن يجرب كل المحاولات لو سمحت الدولة بوجود تجارب "إسلامية" أخرى غير العدالة والتنمية. وأشير هنا إلى أحزاب، عرف مؤسسوها بمرجعيتهم الإسلامية، لكنها منعت في المهد من ممارسة السياسة. وأقصد حزب البديل الحضاري وحزب الأمة. حزب البديل تم حله في ظروف مثيرة وحزب الأمة منع من التأسيس. وألقي بقادة الحزبين في السجن منذ أكثر من سنة في قضية غامضة وغير واضحة. مسألة وجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية -وأقولها تجاوزا- معتدلة ممكنة، إذا ابتعدت في خطابها ومواقفها التعبوية عن توظيف قضايا أخلاقية في الصراع السياسي. أما إذا سعت إلى أن تمارس السياسة بالدين، فهنا ستشكل خطورة ليس فقط عن الديمقراطية، وإنما عن الدولة والمجتمع برمته. فعوض أن نتحول نحو دولة ديمقراطية، سنذهب في اتجاه دولة دينية، أي دولة منغلقة، وهي بالضرورة دولة ضد الديمقراطية.



جدار دخل قنينة

مليكة صراري

نظر الطفل إلى البحر، لم يجد في عينيه ما يدعو إلى الألفة، وقد هرب بأمتار عديدة ولم يترك إلا بحيرات صغيرة جدا أغوت الطفل، فراح يتأمل مرآة الماء العاكسة لأسماك صغيرة جدا، تتلوى بمهارة عالية تحت الماء. إنها صيده الثمين انقشعت الفكرة في رأسه. سوف يتبنّى سمكة، امتدت يده الى قارورة بلاستيكية، أزال غطاءها بحكمة ومددها فوق صفحة الماء، وحين أدرك أنها هي الأخرى ترغب في السباحة أثقلها بيده، وهو يحول فوهتها الصغيرة صوب حركة الأسماك، حين اخترقت السمكة الأولى القنينة سارع إلى حملها، ولم يستجب لرغبة الصياد العائد خائبا، في أن يطلق سراحها لتكون طعما لصنارة أبنائه في المستقبل. دعاه الأطفال المتجمهرون إلى إطعامها، وقال بعض منهم: لابد من وضع قليل من الخز حتى توهمها برائحة البحر، وقال طفل آخر: لابد من وضع قليل من الملح إذا تعذرت زيارتك للبحر، وقال طفل صغير: لابد من وضع صخرة في القنينة تشعر السمكة بالأمان، ولابد أيضا من السماح للشمس بزيارتها يوميا شريطة أن لا تترك خيطا من خيوطها، يساعد السمكة على تدبير خطة للانتحار،وقد كان الطفل حريصا على أن يضع في القنّينة حبوب منع الحمل التي سرقها من حقيبة أمه، لأنه كان يخشى على السمكة من الماء رغم أنها وحيدة. عرف جيدا أن طعامها لابد أن يكون سمكة ميتة أو أُذنَ غريق هي أشبه لها بالمحارة، إذ لابد للسمكة من أن تأخذ شكل المحارة لتنسجم مع الأوضاع الجديدة

لاصطياد سمكة ميتة لابد من صنارة ميتة، وصياد ميت حتى تنسجم اللوحة، بدت له الفكرة قريبة جدا، في أن يقتل السمكة ويحتفظ بها طعاما لسمكة أخرى، يصطادها من جديد أو يقف أمام البحر في انتظار مرجوعاته البشرية ليتمكن من الحصول على أُذن واحدة فقط، حين رأى الناس متجمعين أدرك أن غرقى عادوا رغم أنفهم، ولسوء حظه عادوا بلا آذان ولا استئذان. فكّر في أن يقطع أذن أحد أفراد أسرته الأحياء، ففي الليل يصبح كل شيء قابلا للاصطياد، استيقظ متسللا ودخل غرفة والديه، تأمل أذن والده المسكونة بالشعَر،وأذن أمه المسكونة بقرط، تحفّظَ من الأذنين معا، فقد خشي أن تطالبه السمكة بتوابع القرط، كما خشي أن تألف السمكة دفء الشعر المتواجد في أذن والده فتحرمه من الانتشاء بحركاتها داخل القنينة، إضافة إلى أن آذان الكبار تكون ضخمة بفعل إصابتها بداء التجسس وهذا ما خشيه بالفعل، فسوف تجهض السمكة كل خططه

المبيتة إذا ابتليت بآفة التجسس، لذلك أعرض عن الفكرة وعرج على غرفة أخيه الصغير،أغراه حجم أذنيه الطفلتين البريئتين اللتين لا تعرفان الخداع ولا التنصت، كما تذكر أن الطبيب بشّر والديه بأن الرضيع قد يكون مصابا بالصمم، ينضاف إلى ذلك أن أذنه الصغيرة ستكون سهلة الانزلاق في القنينة، وأن حجمها الضيق لن يسمح للسمكة بالإقامة الطويلة. أغرته الفكرة ولكنه ظل متخوفا من أن الأذن تظل أذنا ولابد أنها تحمل نسبة ما من آفة التجسس مما جعله يعرض عن الفكرة، ويفضل خيار قتل السمكة واصطياد سمكة جديدة. كانت القنينة قد روضت نفسها على عملية الصيد، كما استفاد الطفل كثيرا من شرطة المرور وهم يتصيدون السيارات والدراجات المتمردة على إشارات الوقوف. لكنه الآن أمام ورطة حقيقية لأن القتل حرفة ودربة ومهارة عالية، أهمها أن تكون قادرا على إخفاء الملامح والدم والحرص على عدم تسريب رائحة الجثة إلى آذان العابرين المنتشرين عبرالشاطئ، وبالنسبة له هذه هي المرة الأولى التي سيقدم فيها على القتل من أجل فعل الخير وهو إطعام سمكة لا تزال سابحة في عالمها، حتى أنه احتار بم يبدأ بالقتل أم بالصيد ؟ رجح كفة الصيد ولكنه خشي أن تتناور السمكتان عليه، و احتمل أيضا أن تتصارعا داخل القنينة فلابد من نزاعات يومية، لأن الممر ضيق جدا ولن تسمح إحداهما للأخرى بالمرور، إذن سيبدأ بالقتل بعد أن يطعم السمكة ويسمح للشمس بزيارتها حتى تموت دافئة سعيدة، نظر إلى القنينة. يبدو أن السمكة مضربة عن الطعام فقد وضع قليلا من الخبز في القنينة، ولكنها لم تلمسه بالمرة، غير أن احتمالا تبادر إلى ذهنه وهو كونها سامكة بدليل أنها لم تأكل خزا ولا خبزا، ولكنها لم تكن تتحرك، ربما نامت حتى لا تشعر بضيق الزمن، فلا بد من أن تذيبه معها داخل القنينة. إذن لقد سهلت عليه الأمر، سيحتفظ بها طعاما لسمكة حية، وبالفعل كانت الأسماك قد ملّت التسكع في البحر فشكلت طابورا في انتظار د خولها إلى القنينة، وهذا علمه طريقة أخرى في الصيد، أن يصطاد السمكة بأختها، وقد ظل حريصا على ألا يضيف للقنينة أكثر من سمكة واحدة، حتى لا يجر عليه مشاكل الكثرة غير المستحبة في كل شيء. هاهي السمكة الأولى تخترق الممر السري تتجه صوب زميلتها التي تغمدها الله برحمته، وهو يتأمل السمكتين فيتقاسمه إحساس الحياة والموت ولكن السمكة الميتة أبهرته وهي تتحرك محاولة الدفاع عن نفسها، لتستجمع قواها فتشرعان معا في صراع يتبث كفاءتهما. كان ينظر إلى الأختين تتآكلان وتتعاضان، حاول أن يخرج إحداهما لكنهما جذبتاه إلى داخل القنينة وألزمتاه بأن يكون شاهدا على كل الأضرار التي لحقتهما، وأن يرسم الحدود الفاصلة بينهما ورخصتا له ببناء جدار عازل للواحدة عن الأخرى، كما أوصيتاه أن لاحقّ لإحداهما في أن ترث الأخرى في حالتي الوفاة أو الحياة، ولاحقّ لإقامة علاقة تصاهر أو حب أو كل مامن شأنه بين أحفاد أحفاد هما، ثم وقّعتا أسفل العقد وأعلاه وسلمتاه لحفّار القبور....



آهات غزة

أحمد نضيف

سألوني عن هويتي
قلت: ضاعت
في قمامات جوازات السفرْ
العربيةِ.
سألوني: من وراءك؟
قلت ظهري عارٍ إلاّ
من لاءات أعدائي..
وصمت جيراني..

التفتُّ بعمق
أتفرس وجوه أهلي
فما وجدت غير عرّاف أعمى
يقرأ الفأل في جماجم
الفقراءِ.

غابت جفوني بين أزقة مدنهم
تسْردُ أسماء من مرّوا في غير هذا الزمان
فتقلصت صورتي على موائد بطونهم.

لا شيء يذكرني بهم
سوى أنهم أتقنوا حصاري
وحفروا خندق النجاة من لعنة الجهاد.
كم مرة منيتُ النفس بزكراكم؟!
فانتفضت جوانحي بأنين أطفالي
ونحيب نسائي،
تعبت منكم
ومن أوردتكم
غير أني لست وحدي
أنا غزة «القاهرة» حاشاكم



دراسات

- جدوى الأدب

ترجمة

- منهجية تحليل الكتاب المدرسي في بعد حقوق الإنسان

معروف لدى المتخصصين في التربية على حقوق الإنسان أن هناك عددا كبيرا من المؤلفات وكذا المقالات التي تناولت مضامين التربية على حقوق الانسان، ولكن غالبا لا يتم ترتيبها بشكل منظم، وكذا لا يتم التأسيس لها نظريا بالرجوع إلى مكونات منهاج التدريس، ولذا كان من الضروري القيام بهذه الخطوة التأسيسية.

الهدف أن يتعلم التلميذ أن ليس هناك بلد نظيف نقي ومثالي في علاقته بحقوق الانسان، وأن بلده لا يشكل استثناء في ذلك. واحترام حقوق الإنسان معناه أولا وأخيرا احترام كرامة هذا المخلوق، ولذا وجب أن يعرف مدى احترام بلده لتلك الحقوق وأين وصل التطور في هذا المجال، وما هي التحديات التي تواجهه، وهنا وجب عليه أن يدرس وأن يتعرف على وضعية حقوق الإنسان في بلده من خلال المنظمات الوطنية وكذا الدولية التي تشتغل على هذا الملف.

جدوى الأدب

سعيد بوخليط

يسائل الأدب جدواه باستمرار، وبقدر مراكماته لتجارب وتحققات، يعمق في الآن ذاته جيوب ذلك الوعي الشقي والذي لا يجد لنفسه هناء وسكينة إلا بتأثير جرعات لحظية لمهدئات وإغواءات سرعان ما ينقضي ويزول مفعولها. هكذا، يتلمص الأدب كل حين من مواصفاته، تصل إلى درجة جلد الذات أو التلدد المازوشي. فتبدأ، مشاهد البيانات والمواقف والخطابات الهوياتية و الماهوية، متوخية مجابهة تلك الأسئلة الانطولوجية الجسيمة من قبل : من؟ ولماذا؟ و كيف؟.

قد نقطع بالتأكيد هنا، مع ابتذالية شعبوية استنكار مثل : ما جدوى الأدب أمام شخص يتضور جوعا؟ أو يتلوى ألما؟ ولك أن ترسم بتلك الخطايا لائحة غير منتهية. بمعنى، كومضة برق قد تستحضر كل إخفاقات البشر و شرورهم الوجودية، من أجل التشكيك في شرعية الأدب؟ مسألة ، تزداد حدتها، وفاعليتها في أوقات مثل عهودنا الجارية حيث: التشيئ و التوثين و التحقير و النخاسة والرعوية و العبودية ...، و الروبوتيزم والتالية...، تبلغ الأفق طولا.

إن طرح سؤال «الجدوى» و«الماهية» ينطوي في ذاته على مسلمات ترسم روافد التأويل المحتملة. تكفي، الإشارة إلى :

حينما تطرح بحدة العلاقة القابلة للصيرورة، دائما بين القائم والممكن ؟ ثم تتبلور خريطة هندسية لا تنسجم مع ذاتها وأولوياته، فذاك يستدل بكل الأشكال عن وجود «أزمة» بالمدلول الاقتصادي للكلمة. مما، يتطلب الأمر إعادة النظر في منطلقات والتوابث ثم الرؤى. وإلا، فإن الوضع على المنوال ذاته سيستفحل مؤديا إلى انفجار قوي يقوض تاريخ الأدب ويحوله إلى جزر نارية متناثرة هنا وهناك، تنتهي إلى الأبد مع مجموع مؤسسة الأدب. بالتالي، العودة القهقري إلى الأزمة البربرية والعهود المظلمة.

افتراض تأزم لجسد الأدب، يحتم على أصحاب الشأن تحديد ما يعنونه بالضبط، مع التسليم جدلا بأن سؤال الهوية يبرز أكثر لحظات الخلل. هي أزمة مفهوم؟ (بناء، هيكل، أسس...). حينئذ، على الأدب أن يقطع باستمرار مع ما هو مطمئن له ويجتهد نحو صور أكثر راهنية وآنية ؟

إذا كان الوضع على هذه الشاكلة، فلا شك أن التأويلات الأخرى قد تبدو واضحة وظاهرة. ما دام، أن المفهوم سيبقى مرجعية مطلقة، بخصوص التحديد الهوياتي والصياغة المعرفية التي نريدها.

على الرغم من كل التراكمات الكمية والنوعية، لا تزال مؤسساتنا الفكرية تستقي أولوياتها المعرفية والتحديدية من ذلك التقسيم « السهل» الفاصل قطعا بين الأدب وغير الأدب؟ معيارهم في ذلك الكفاءة والملكة التي يوظفها رجل الأدب وعبرها تجليات حكمه، مقابلة الكيفية التي تشتغل بها في ميادين أخرى للوصول بوجه مغاير إلى نتائج مختلفة، لكن في نهاية المطاف القصدية هي ذاتها.

صحيح، ما قيمة الأدب أمام حياة أفراد ينزفون صباحا ومساءا؟ لكن في المقابل أيضا، كيف بك الوصول إلى استثمار ما تبقى لهؤلاء المندثرون من أحاسيس كي يدركون بوعي سليم

ما هم عليه حقا؟ لذا،حينما تتحقق كينونتهم، لحظتها يتمتعون بكامل الحرية والمسؤولية، سواء للتمرد ضد وضعيتهم أو لانبطاحهم داخلها، فرحين بما اكتسبوا؟.

وفق هذا الثابت، الأدب في تضاد مع التقنية والتآلية، كل واحد منهما يجيب على أسئلة الشرط الوجودي بالطريقة التي يعتبرها أقرب إلى بلورة أقصى الممكنات البشرية .مرجعية، التحليل هي نفسها، لكنهما يختلفان بما يتعلق بالمنظومات الاستدلالية. إذن، الأدب زبدة تداعيات حسية وفنية. بينما، التقنية صياغة جديدة للعالم داخل نماذج صورية.

أعتقد، بأنه مع الثورات التي أسستها مسارات العلم الحديث، نتبين حقا كون الأدب علم حلمي ، في حين التقنية أدب «ناضج». إذا ، إذا أمكن قول ذلك. هكذا، انهارت الحدود والفواصل، وتماهى أخيرا الأدب مع أخره. بحيث، انتهت الأشياء إلى انتصار باهر للخيال، وحتى بالمعنى الذي ألصق به على امتداد بنية الميتافيزيقا الغربية، أي باعتباره وازعا «ابليسيا» يقود حتما إلى التضليل والخطأ. بل، انقلب هذا الخيال إلى أهم «صمام» أمان للحفاظ على سلامة منطق بناء الفرضيات الجديدة.

لقد استحالت، أبعاد وهندسات الفيزياء والرياضيات الجديدتين، دون الاتكال الصلب على الحمولات اللانهائية للخيال؟ هكذا، تضاءلت سطوة العقل كما انبنت أطره خلال القرن السابع عشر، وتضاءلت فاعليته أمام الآفاق الجديدة.

هكذا «سيحتم» على أصحاب المختبرات تلمس روح النصوص الأدبية خاصة الحديثة منها والتي تستلهم النفس الإشراقي. إن القدرة على والولوج إلى مضامين كتابات شعرية من حجم تلك التي صاغها خيال بودلير أو إدغاربو مثلا، وكذا متون أدبية طليعية أخرى، وروائية ومسرحية، ولوحات تشكيلية ...، تتموضع في المقام عينه، مع المبادئ المحددة للنظام الأكسيوماتيكي المسلماتي في ميدان العلوم التقنية. انزاح ، مبدأ الواقع عن التقييم المطلق والكلياني، باعتباره ثابتا يقينيا كما اشتغل في المرجعيات الكلاسيكية، انسجاما مع هوية تروم دائما الإملاء والتماثل، إلى أخر تلصق به كمقدمة المجهول إكس(X)، ويستنتج فقط نتيجة يفترض فيها انسجامها الاستدلالي والتأويلي مع متواليات البرهنة.

انطلاقا مما سلف، تأخذ، دلاله «جدوى» الأدب مستويين ابستمولوجيين في التحليل والمقاربة: لحظة، تصميم الواقع بتحويله إلى مرجعية مقدسة، هنا تتناسل بالتأكيد الإديولوجيات الإنسانية المباشرة والفورية، والتي هي حتما وفية دون نزاع إلى الهويات الأحادية المستوعبة جيدا، للمعادلة التي تقول بان الخط المستقيم أقصر مسافة بين نقطتين، بحيث لن يتمرد الأدب لحظة من اللحظات على قاعدة التقويم الأنطولوجي المستمر كي يحتفظ الواقع على أبسط أبجديات الهوية التي هي روح منطلق وفكرة محركة للتاريخ، ولا يختل التوازن القيمي للإنسانية. إذن: الخير هو الخير، والحق حق، والعدل عدل ثم درجات تجسدها عند البشر. لقد أثثت السجون والمعتقلات والمنافي والملاجئ... كل الكون، لأنه بالطبع لن تكون الحاكمية إلا بالحديد والنار. ذلك شرط مطلق بين من يملك ومن لا يملك؟ بالتالي، قدر الأدب أن يفضح ويلاحق. انتصر أم أخفق؟ لا يهم. يكفي أن نجمل بأن الأدب أسقط الديكتاتوريات وتهاوت تحت صيحاته إمبراطوريات الشر والدناءة. أشعل، الأدب حروب الحقيقة والنار، واجتث مختلف أصول الشر والقبح والنثانة.

نلتمس من الأنثروبولوجيين والإثنوغرافيين، تحريهم لنا ماذا لو لم يكتشف الإنسان الأدب؟ ثم يزداد فضولنا لنقول كيف جاء الأدب؟ هل كان صدفة مثل النار؟ أم انبثاقا مجتمعيا عسيرا؟ ربما، إذا حددنا مثل هذه الحيثيات، فإن ذلك يغنينا على كثير من النقاش الأجوف بخصوص الأدب والأدباء. استنتاجا، للبعد الأول، أقول بأن الإجترار المتهالك

لنفس قضايا النقاش الكلاسيكي على مستوى التعريف والمفاهيم والمناهج والأدوات، يصب تلقائيا في بوتقة الصراع بين الأدب والتقنية، ويضع كل واحد منهما وسط مسار منفصل ومنقطع جذريا عن الثاني، بل ويشعل حربهما «الدينية» التي هي قطعا عمياء.

في المقابل، تبدو اللحظة الثانية التي تحققت بدينامية وجوهرية الخيال، أعظم توفيقا و«انسجاما»، لكي تتهذب التقنية بالأدب. وفي نفس الآن، تلتقط مؤسسة الأدب بذلك الذكاء العلمي مجموع ميكانيزمات التقنية.

هناك دعوة قائمة اليوم، وبإلحاح تنص على خضوع الأدب إلى احتكارات الهولدنغ، وامتثاله لروزنامة قوانين السوق، فيتحول الأدب إلى سلعة، تستهلك كمثلجات الأيسكريم أو الأحذية الرياضية.... .سعي، له دعاته ورساميله الرمزية وإلا ما تفسير وجود جناح ول Best- Seller» «في الأسواق التجارية على طريقة» هاري بوتر» «جيمس بوند» و«الهارب» .... أي موقع اليوم، تحتله نصوص بعض أدباء النهضة الأوربية أو موسوعيي القرن الثامن عشر، ولما لا الملامح اليونانية وتراجيديات شكسبير.

طبعا، أول تأشير للمراكز التجارية، سينحو باللائمة على ما هو كمي وكيفي. من جهة، سيحتم ارتفاع معدل الأورو، اختزال حجمها حتى يتناسب ثمن البيع مع ما يقدر عليه المستهلك والذي سيضع هذا الذي أضحى «أدبا» في قفته إلى جانب السمك والطماطم والمشروبات الغازية. من تم، على شكسبير وفولتير عدم الإخلال بتوازن فاتورة المقتنيات، وإلا يصاب الأدب بالكساد.

أما كيفيا، ما هو المنظور الممكن للمستهلك؟ بلغة ثانية، ما هي منظومات التفكير «الإيجابية»، بالنسبة لمسارات الإنسان المعاصر. وكل، الشهادات تقر كنتيجة عامة تدنيه إلى درجات من التسطيح والتفاهة، يصعب عليه في إطارها الوقوف على أرضية من قبل تلك التي دافع عنها أدب الصراعات الملحمية: صراع الإنسان مع نفسه ووجوده.

مع الهولدنغ والتروست، ومافيات الأجسام والأمخاخ، تتجلى حقيقة بشكل جدي وبدقة متناهية قضية «جدوى» الأدب.فهذا الأخير، وهو يجابه راهنا أسباب ومسببات «لا جدوى» الإنسان، في عمق دروب مظلمة ومعتمة كليا، أو بالأحرى يعيش لحظة انفصام مرضية. كيف ، له أن يظل أصيلا وكونيا امتثالا دائما لتشعبات هوية الامتلاء، وكذا الخيال المنفتح الذي يلف ويطوي، منفلتا من كل تبويب وتصنيف.

تبقى الإشارة أيضا، إلى أن المساحات التي تنحتها تفاعلات «جدية» الأدب من عدمه، تمتد أو تتضاءل بناء على الموقع المؤسساتي والسوسيو اقتصادي لصاحب الأدب. ودون، الرهان على أي نوع من التقسيمات التي قد تكشف عن هشاشتها منذ البداية لأنها تبقى في كل الأحوال ذاتية ونسبية.

فعلى الرغم إذن، أريد فقط استحضار نموذج حامل لواء للأدب، يتقاسم مع الجميع كل الفضاءات المجتمعية سواء تحقق الأمر بالكتابة أو غيرها. أقصد، بذلك الشخص الذي ينبت الفرص في كل مكان، كي لا يتوقف الأدب عن الرحيل، ومن خلاله أن يطعم نفسه بشحنات زمانية دائمة.

في لحظة تاريخية ما، سطع نجم الأديب، الذي نجح عمليا في بلورة نوع من التفعيل الدقيق والصائب ل: الواحد/ المتعدد. فهو: الروائي ،الشاعر، الخطيب، صاحب المقالة الصحافية، المناضل الحزبي والنقابي، المربي الملهم، والمدافع عن القيم الكونية الخالدة... .

أظن مع أفق كهذا، فإن مجرد التفكير في العودة إلى دفاتر الأدب المدنية أو الاجتماعية، يشكل ضربا من «التحريفية» بالمفهوم العقائدي للكلمة. مادام ، أن هذا الأدب حسم ماهيته ، مرة وإلى الأبد.

منهجية تحليل الكتاب المدرسي في بعد حقوق الإنسان[1]

ترجمة بتصرف واسع

د.عبد الجليل أميم

يعتبر البحث في حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي جزءا لا يتجزأ من البحث في مضامين هذا الوسيط التربوي والوسيلة الديداكتيكية الفعالة، ذلك أن بعد المضمون من الأبعاد المركزية للكتاب المدرسي. فمن خلاله يتم تمرير نظام القيم والقواعد والمعايير التي يريدها المجتمع، كما أن فيه تتجلى الفلسفة المحددة للخطوط العامة للتربية على العموم والفعل التربوي على الخصوص. وفيه تنعكس الثقافة بكل أبعادها وتجلياتها مستغلة كل الوسائط البيداغوجية الممكنة من كلمة ولون وصورة وما إلى ذلك، ولعل البحث في بعد حقوق الإنسان في المؤلفات التربوية الموجهة للمتعلمين يحتاج إلى تطوير آلية خاصة به. فلا يكفي أن نقوم فقط بالنقدي الإيديولوجي لمضامين الكتب المدرسية، ولكن كذلك علينا القيام بتطوير تقنية تكون مستلهمة لمبادئ حقوق الإنسان وقيمها وتمكننا من الوقوف على المزايا وكذا اكتشاف العيوب التي يمكن أن تتضمنها هذه المؤلفات، فيتم في مرحلة موالية تقويم اعوجاجها وضعفها مما يجعلها تواكب التطور الذي تعرفه قيم حقوق الإنسان في عالم اليوم.

وليس بخاف أن موضوع حقوق الإنسان تتجاذبه حقول معرفية مختلفة، ويحوي قيما هي نفسها محل أخذ ورد ونقاش واسع، حتى إنه يتم التساؤل على الكائن والممكن من التربية على حقوق الإنسان[2].

ولا يهمنا في هذه المحاولة الصراع الإ ديولوجي الذي يثيره هذا الموضوع، ولا تهمنا المواقف منه إن سلبا أو إيجابا، بقدر ما يشغل بالنا سؤال مركزي مفاده : كيف يمكن أن نطور شبكة بحثية تقويمية للنظر في مضامين الكتب المدرسية في بعد حقوق الإنسان ؟ وفي هذا الصدد سأقوم بعرض لشبكة تم تطويرها بجامعة Bielefeld من طرف كل من Peter Weinbrenner وPeter Fritzsche بألمانيا ونبسط مقولاتها[3].

1. أساسيات

يؤكد مؤلفو الشبكة على أن الأسئلة المركزية التي يجعلها الباحثون مركز اهتمامهم في تناولهم لقضية حقوق الإنسان في الكتب المدرسية يمكن إجمالها في إحدى عشر سؤالا مركزيا هي كالتالي:

- هل يتم تناول تاريخ حقوق الإنسان في الكتب المدرسية على أنه فقط تتابع من إصدار للإعلانات المختلفة، أم يتم تناول النزاعات الكامنة خلفه، والتقدم الذي حصل في هذا المجال؟
- هل يتم طرح تطور الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان والنظر إليه (أي التطور) على أنه سيرورة منفتحة؟
- هل يتم استغلال حقوق الإنسان لتبرير مشروعية سلطة ما؟
- هل حقوق الغير يتم تناولها وكذا ربطها بأشكال العداء باتجاه الآخر كالعنصرية مثلا؟
- هل تغطي مضامين الكتب المدرسية التجاوزات العالمية لحقوق الإنسان وتقف منها موقفا منتقدا (أم لا)؟
- ما هي الإعلانات التي يتم اعتمادها أو طرحها لفضح أو تعرية قصور معين في تطبيق حقوق الإنسان؟
- هل تعطي الكتب الموجهة للمتعلمين

معلومات حول المؤسسات والمنظمات التي تدافع وتتبنى حقوق الإنسان؟

- هل تتناول الكتب شرح مسؤولية المواطنين في الدفاع عن حقوق الإنسان وكذا طرح الإجراءات العملية لتحقيق ذلك؟

- هل يتم النظر إلى عالمية حقوق الإنسان على أنها مشكل؟

- كيف تعرض الصورة التي لها علاقة بحقوق الإنسان داخل الكتب؟ وكيف يتم التعليق عليها؟

- هل الواجبات أي التمارين التي يلزم بها المتعلمون وكذا الإشكالات التي يوضعون أمامها وكذا المنهجيات المتبعة في ذلك تساعد على استيعاب حقوق الإنسان؟

2. تدريس حقوق الإنسان

يؤكد مؤلفو الشبكة على أن مقترحاتهم وافكارهم ترتكز بالأساس على نتائج النقاشات التي دارت بمعهد Georg Eckert Institut أثناء تنظيمه لأيام دراسية حول موضوع حقوق الإنسان في الكتب المدرسية الأوروبية ما بين 13-10 دجنبر 1992، وينطلقون مما يلي:

أ- الإطار النظري

يعتبرالحديث عن حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي بدون التأسيس لها نظريا عملية غير مقبولة وتطعن في جدية ومصداقية الموضوع ذاته. ولذلك وجب الانطلاق من ثلاث أبعاد أساسية للدرس المدرسي ومراعاتها أثناء التأليف، هذه الأبعاد هي كالتالي:

- التدريس حول حقوق الإنسان ويعني توعية الناس بحقوقهم

- التدريس من أجل حقوق الإنسان، ويعني مد الناس باليات وطرق للدفاع عن حقوق الإنسان من جهة وكذا تطبيقها في الواقع من جهة أخرى

- التدريس بروح حقوق الإنسان ويعني ممارسة التربية على حقوق الإنسان في فضاء يحترمها، والذي يمكن من خلاله التعرف على قيمها.

ولتغطية هذه الأبعاد من الدرس وجب الرجوع إلى العناصر المكونة للمنهاج على العموم وأقصد بذلك العناصر الرئيسية المعروفة في الأدبيات التربوية، أي :

- الأهداف

- المضامين

- طرق التدريس

- التقويم

معالجة تدريس حقوق الإنسان على ضوء العناصر الرئيسية التقليدية المكونة للمنهاج لا يجب عليها أن تغفل شروط الإطار الممكنة التي ستتم فيها العملية التعليمية. فشخصية المدرس وبرنامج الدرس، والسياق العام الذي تدور فيه هذه العملية يجب أن يوفر الشروط المساعدة على تحقيق أهداف التربية على حقوق الإنسان.

ب- عناصر المنهاج:

معروف لدى المتخصصين في التربية على حقوق الإنسان أن هناك عددا كبيرا من المؤلفات وكذا المقالات التي تناولت مضامين التربية على حقوق الإنسان، ولكن غالبا لا يتم ترتيبها بشكل منظم، وكذا لا يتم التأسيس لها نظريا بالرجوع إلى مكونات منهاج التدريس، ولذا كان من الضروري القيام بهذه الخطوة التأسيسية، وهذا ما قام به مطورو الشبكة محل الدرس، فأعطونا اقتراحا يضم مقولات مركزية يمكن بسطها كالتالي:

لنمر الآنَ إلى النظر في كل مقولة على حدى:

أولا: المعرفة:

يتعلق الأمر في هذا المقولة بالخصائص المعرفية الواجب توفرها في المضامين المرتبطة بحقوق الإنسان، والتي يتلقاها المتعلم من خلال الكتب المدرسية.

وهي خصائص تلامس المجالات التالية:

- التطور التاريخي :

على المتعلمين أن يطلعوا على أهم

المعرفة	المعطيات	- وثائق - احداث - شخصيات - دول - أمثلة من وقائع: إيجابية أو سلبية
	المبادئ	- حقوق - واجبات ومسؤوليات
المواقف والتصورات القيمية	المواقف	- تقدير الذات - تقدير الغير - المسؤولية - المسؤولية عن السلام والعدل - التعاون والتكافل
	التصورات القيمية والإجراءات الثانوية	- التعامل الحسن - الإجراءات القانونية العادلة - السلوك المتخلق - الحقيقة - العدالة - الحرية والتسامح
القدرات أو الكفايات	الكفايات المعرفية	- التفكير النقدي - حل المسائل (أو معالجتها) - فك النزاع - التواصل كتابة
	الكفايات العملية	- القدرة على التغيير سياسيا - القدرة على التنظيم - القدرة على تنظيم وقيادتها

المراحل التي قطعتها حقوق الإنسان في تطورها التاريخي. وأهم الأمثلة التي يمكن أن تدعم عملية استدخال البعد التطوري التاريخي هي تلك الأحداث التاريخية الرهيبة في حياة الإنسانية مثل العبودية في مختلف الحضارات، وسحق شعوب وحضارات مثل الأزديك والأنكا، والاعتداءات التي عرفها اليهود في ألمانيا وغيرها من الدول النازية، زد على ذلك الاعتداءات التي عرفها ويعرفها المسلمون في عدد من الدول مثل: الشيشان- فلسطين- كشمير والعراق وكذا بعض سلوكيات الدول القوية اتجاه الدول المستضعفة باسم الحرية ونشر الدمقراطية وما إلى ذلك.

• التجاوزات داخل البلد الأم (أي الوطن)

الهدف أن يتعلم التلميذ أن ليس هناك بلد نظيف نقي ومثالي في علاقته بحقوق الإنسان، وأن بلده لا يشكل استثناء في ذلك. واحترام حقوق الإنسان معناه أولا وأخيرا احترام كرامة هذا المخلوق، ولذا وجب أن يعرف مدى احترام بلده لتلك الحقوق وأين وصل التطور في هذا المجال، وما هي التحديات التي تواجهه، وهنا وجب عليه أن يدرس وأن يتعرف على وضعية حقوق الإنسان في بلده من خلال المنظمات الوطنية وكذا الدولية التي تشتغل على هذا الملف في بلده.

• التجاوزات في دول أخرى

الهدف هو أن يعرف المتعلم أشكال التجاوزات الموجودة قي بلدان أخرى كالعنصرية المبنية على اللون، الجنس، السلطة، العرق، المال أو الجاه

وما إلى ذلك، وهي أشكال تتلون بتلون الثقافات وتأخذ أبعادا مختلفة باختلاف المرجعيات الثقافية المبنية عليها.

• الاكتشاف والتعرف على أناس وجماعات أخرى مختلفة.

القصد هو أن ينمي المتعلم كفاية التعامل مع الآخر المختلف عنه، بدون مركب نقص، أو الإحساس بالعلو والاستكبار.

• تساوي الشعوب

يتعلق الأمر في هذه النقطة ببعد المساواة والديمقراطية، فالمتعلم عليه أن يطور ذاته بشكل يستوعب فيه مبدأ تساوي الشعوب من جهة، وكذا حق كل شعب في الحياة الكريمة والحرية والاستقلالية من جهة ثانية، وانه ليست هناك شعوب وصية على أخرى ومتعالية عليها من جهة ثالثة. إذ الأصل هو المساواة.

• الحفاظ على السلم

على المتعلمين أن يفهموا خصوصية السلم الإيجابي والسلم السلبي، أن يفهموا ويعرفوا أنواع الحروب وأسبابها وآثارها، أن يفهموا أهمية ما هو اقتصادي وثقافي وسياسي في تحديد العلاقة بين الشعوب، وكذا أن يستوعبوا أهمية القوانين والمواثيق الدولية والأمن والعمل المشترك، ودور ذلك كله في تثبيت السلم والحفاظ عليه.

• فهم واستيعاب الحقوق

هدف التربية على حقوق الإنسان أن يستوعب ويستدخل المتعلم حقوقه من جهة وواجباته من جهة ثانية كمواطن في بلده، وكذا كانسان يعيش في العالم. فكرامة الإنسان أينما كانت مقدسة ويجب أن لا يلحقها الأذى أو التجاوز. والمتعلم حامل هنا لرسالة إنسانية تتجاوز حدود وطنه.

• النمو والتطور

هدف التربية على حقوق الإنسان أن يطور المتعلمون فهما دقيقا حول علاقة النمو الاقتصادي بالفقر والتطور، فالتطور المتوازن هو الذي ينتج سعادة وغنى ويقلل من دائرة الفقر والفقراء ويضيق من دائرة الفوارق الاجتماعية، ومن ثم وجب تعليم المستهدفين الأسباب المؤدية إلى الفقر وكذا مراحل التطور الاقتصادي .

• البيئة

مطالب من التربية على حقوق الإنسان أن توصل المتعلمين إلى مستوى من الوعي البيئي الذي يجنب كوكبنا الدمار الشامل، وهنا وجب تزويدهم بما يكفي من نظريات ومعلومات توضح العلاقة بين التطور والنمو الاقتصادي والخراب، وكذا طرق تجاوز البعد السلبي لهذا النمو.

• الفهم الكوكبي والإرث الثقافي الإنساني يهدف هذا البعد إلى توعية المتعلمين بأهمية الموروث الثقافي الإنساني المختلف، ومن خلال استدخالهم لقيمة الاختلاف الفردي وكذا الثقافي وأهمية التعدد ودور ذلك كله في الحفاظ على السلم والحياة الإنسانية الجماعية، فالتنوع غنى وليس منافسة شرسة.

• نظام الأمم المتحدة

على التربية على حقوق الإنسان أن تسعى لأن يستوعب المتعلم ما يلي:

- ما الأمم المتحدة؟ دورها؟ جهودها؟ مؤسساتها؟ أليست لها علاقة بحقوق الإنسان؟ وكيف يمكن الاستفادة منها لدعم كل تحرك في هذا الاتجاه؟ وما الاسباب التي أدت أصلا إلى نشأتها؟

• عالمية حقوق الإنسان

الهدف هو أن يستدخل المتعلمون المبادئ الكبرى لحقوق الإنسان عن طريق شرحها وتفسيرها ومحاولة إيجاد إجماع حول أسسها العامة والتي تصبح سندا نظريا مهما في الفعل اليومي للتفاعل في هذا المجال. كما أنها ذات بعد عالمي ولا تختص بجنس أو أمة دون أخرى.

ثانيا: المواقف والتصورات القيمية:

مدار هذه المقولة حول دعم بناء المواقف والاتجاهات لدى التلاميذ، لذلك فإن مكوناته المختلفة تدور حول القيم الموجهة للسلوك والبانية للمواقف.

يعتبر دعم استدخال القيم وتمثلها لتصبح موجهة لسلوك الفرد في حقل التربية أهم بكثير من توصيل المعلومات وملئ العقول بالمعطيات. فالمواقف ترتبط بالبعد الجواني في الشخصية، إنها قدرات داخلية تتجلى في سلوكات الأفراد، ولها ارتباط وثيق برزمة القيم الأخلاقية والدينية والإجتماعية التي استدخلها الفرد وتحكمت في سلوكه ووجهت مواقفه.

هذه القيم صنفتها الشبكة محل العرض كالتالي :

• تقدير الذات: المتعلم مطالب باستدخال قيمة تقدير الذات وهي ذات بعدين: باتجاه نفسه من جهة، وباتجاه الآخر من جهة ثانية، وعندما يتعلق الأمر بالغير فالمقصود هو تقدير الآخر المختلف والمخالف ثقافيا وعرقيا ودينيا واجتماعيا. وعندما يتعلق الإمر بالنفس فإن المقصود هومقاومة كل أشكال الإستكانة والتنازلات التي تذيب الشخصية وتصيبها بالهشاشة والضعف.

• المسؤولية البيئية: على المتعلم استيعاب وفهم أهمية البيئة والحفاظ عليها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، وليس الهدف هو أن يفهم أهميتها ولكن أن يتحول هذا الفهم إلى سلوك يكرس استدخال هذه القيمة ليتحمل المتعلم بذلك المسؤولية اتجاه محيطه البيئي قريبا كان أو بعيدا.

• الالتزام بالعدل والسلم: الهدف هو أن يستوعب المتعلم قيم العدل والسلم وأن يلتزم بها ويعمل على تحققها في عالم اليوم، إن محليا أو وطنيا أو دوليا.

• الانفتاح النقدي : يتعلم المستهدف النقد البناء والانفتاح على الآراء المختلفة والتعامل معها بعقل واع منفتح ومنتقد.

• التموضع مكان الآخرين : الهدف هو تعليم المتعلم كيفية التموضع مكان الآخرين والإحساس بمشاعرهم، خصوصا الجماعات والشعوب، وكذا الأشخاص الذي يختلفون عنه ثقافيا.

• التعاون : الهدف هو استدخال القيمة التي تعلي من قيمة المشاركة . فالمتعلم محتاج إلى التعاون مع غيره من أجل إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض محيطه، وأن يساهم مع الآخرين بشكل جماعي في تطوير آليات للعمل المشترك، ذلك أن المشاكل في عالم اليوم ذات طبيعة مركبة وتحتاج إلى تضافر الجهود.

• التسامح : الهدف أن يتجاوز المتعلم الأحكام القبلية والمواقف الجاهزة إلى الحوار والتواصل واحترام آراء الآخرين وإن اختلفت عن رأيه ويتعاون بهدف إيجاد إجماع حول قضية ما.

ثالثا : الكفايات والمهارات

لا جدال بأن هدف البعد المعرفي وبعد استدخال القيم هو ؛ تطوير شخصية المتعلم بإكسابها قدرات وكفايات متنوعة، ومدار هذا البعد هو نوعية الكفايات المستهدفة في حقل حقوق الانسان.

لقد صنف مؤلفو الشبكة هذه الكفايات كالتالي:

• التفكير النقدي : على المتعلم أن يطور كفاية التفكير النقدي، وكيفية التعامل النقدي المنفتح مع المشاكل، والقدرة على الدفاع عن آرائه بمنطق عقلي وسليم ، زد على ذلك القدرة على اكتشاف أشكال الوهم، وكذا الأحكام المسبقة السائدة، وأشكال الدعاية لوضع ذلك كله تحت السؤال والتمحيص.

• المقاربة المتعددة: تعتبرالقدرة على مقاربة المشكل من أبعاد مختلفة ومتباينة وعبر مداخل متنوعة، كفاية مركزية. فلا مجال هنا ليتعلم المستهدف المقاربات الأحادية في تناول المشاكل المركبة.

• القدوة : يحاول المتعلمون تطوير أفكار جديدة حول كيفية الدفع بالكون ليصبح كونا أجمل وأفضل وأحسن ليس فقط للجماعة التي ينتمون إليها ولكن للوطن والعالم والكون أجمع. فسلوك المتعلم يجب أن يكون قدوة في هذا الاطار.

• العمل الجماعي : لحل كل المشاكل ومقاربتها وتجاوزها، وجب العمل في إطار جماعي سواء بين الأفراد أو الجماعات. وتطوير مثل هذه الكفاية يعتبر أساسيا في حقل حقوق الإنسان،

فالمشاكل التي أنتجها الناس جميعا، لا يمكن أن تحل إلا بهم جميعا.

• الوعي الذاتي: الهدف هو تطوير قدرة المتعلمين على التواصل بوعي ذاتي رزين مع الآخر دون تمركز حول الذات ولا فقدانها مع الاعتراف للأخر بحقوقه وحفظ حقوق النفس وعدم السماح للآخرين بتجاوزها أو هضمها.

• التفكير التنازعي: القصد منه هو تنمية كفاية تناول مواضيع ومشاكل متناقضة للخروج بعد تحليلها تحليلا نقديا غير دوغمائي بنتائج إيجابية نسبية مبنية على قيم متفق حولها، ولبلوغ ذلك وجب إتباع طرق الاستدلال المبنية على العلم وكذا التجربة.

• كفاية حل النزاع: على المتعلم أن يطور كفاية حل المشاكل والمنازعات المختلفة بطريقة موضوعية ومنظمة فيها قدرة واضحة على التحليل قصد الوصول إلى حلول موضوعية ومرضية لأطراف النزاع.

• التسامح مع الازدواجية أو الغموض: ذلك أن المتعلم عليه أن يستدخل كفاية غض الطرف في بعض الأحيان عن بعض أشكال الغموض والوهم والتركيز على الأولويات، فالمتعلم باندفاعه قد يظن أن كل المشاكل يجب أن يتناولها ويجد لها حلا سريعا. وبتعليمه التغاضي عن النقائص يستوعب كيفية ترتيب أوراقه في سلم أولوياته. فما كل ما يرى يتم تناوله وما لكل ما يعلم يقال.

• المشاركة أو التأثر: المتعلم مطالب بالمشاركة من أجل تفسير قرارات معينة سواء في محيطه القريب أو حتى داخل وطنه والعالم.

• كفاية التواصل: تتوقف كثير من الكفايات السابقة على قدرة المتعلم على التواصل، بل إن أغلب الكفايات السابقة يمكن أن تقرأ من هذه الكفاية، إلا أن التركيز هنا يمكن أن يكون على الجانب اللغوي، ذلك أن تمكن المتعلم من لغة أو لغات أجنبية متعددة ضرورية للعمل داخل بلده وخارجه.

3. في منهجية شبكة تحليل الكتب المدرسية في بعد حقوق الإنسان

تنطلق الشبكة من اعتبار أن العناصر التي وردت في ندوة للمتخصصين في المجال في أستراليا1991 من أهم ما يمكن اعتماده في إطار ما سماه بالمواصفات الكيفية والأهداف المنهجية. وقد تم تجميع هذه العناصر تحت المقولات التالية:

3-1 الصحة أو الصلاحية

هذا العنصر يمكن اختباره من خلال البحث عن العناصر التالية في الكتاب المدرسي:

أ- مدى توافق اختيار النصوص والمواضيع مع مستوى التطور العلمي الحقوقي الحالي، سواء تعلق الأمر بالإشكالات الحقوقية، أسبابها أو تأثيراتها وحلولها المقترحة.

ب- مدى تتابع المواضيع، وكذا متانتها، وصحتها داخل الكتاب المدرسي، وهل بالفعل تم ذلك من خلال طرح أهم مكوناتها وعناصرها.

ج- هل المعارف والمعلومات مستقاة من مصادر موثوق بها وأثبتت صحتها أم لا؟.

الغرض من ذلك هو التأكد من أن الاختلافات والتناقضات المعرفية يتم حلها في الكتاب بالرجوع إلى النظريات المرتبطة بالحقل المعرفي لحقوق الإنسان، وكذا إلى التأويلات والتحليلات التي تتأسس على ما أجمع عليه المختصون من الدليل المأخوذ من السياق المعرفي.

د- إلى أي حد تتوافق أو تتناسق الصور التوضيحية والرسومات البيانية؟ وهل وسائل الإيضاح الموظفة تواكب التطور الحاصل في آليات وتقنيات التدريس أم لا ؟

ه- هل الكتاب المدرسي يحتوي على معلومات، بيانات ونصوص... خاطئة أو متجاوزة؟

3-2 البعد الثقافي :

- هل الشروط التأسيسية الثقافية الظنية أوالإيديولوجية يتم عرضها وطرحها بطريقة منفتحة؟ أم على أنها دوغمائيات غير قابلة للنقاش؟

- البنية العلائقية بين الثقافات، أي العلاقة المبنية على الارتباط أولنقل تبعية الثقافات لبعضها البعض، هل تتم معالجتها بهدف توضيح إمكانية التأثير على مشاكل العالم وطرق معالجتها؟

- هل تتم معالجة الطرق المختلفة التي يتفاعل بها الناس وكذا الثقافات مع قضايا حقوق الإنسان؟

- هل تتم تعرية التأويلات الوطنية المتطرفة وفضح طريقة انبناء فكرها؟

- هل وجهات النظر المرتكزة على العرق أو الثقافة يتم تجنبها في الكتب المدرسية بطرح تجارب حضارات وثقافات الآخرين المختلفين حضاريا أم لا ؟

- هل القوالب الجاهزة والأفكار المسبقة تتم تنحيتها أثناء عرض مضامين الثقافات الأخرى؟

3-3 الأخلاق الكونية

- هل يتم تناول قضية حقوق الإنسان انطلاقا من رؤية كونية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

- هل يتم تناول مبادئ العدالة الاقتصادية، حقوق الإنسان، التطورالمستدام والسلم العالمي من منطلق كوني؟

3-4 الحجم

- هل يتم عرض كل العناصر الأساسية المرتبطة بموضوع ما بشكل تام وكامل وغير ناقص؟

- هل يترك المجال مفتوحا عند اختبار وطرح المشاكل المعروضة في الكتاب، أي أنها لا تطرح على أنها شيء مغلق وغير قابل للنقاش؟

- هل الاختيارات وكذا طريقة عرضها منتظمة ومتناسقة بشكل يسهل التعرف على بنية المادة؟

3-5 الأهداف المنهجية

- هل يتم عرض المعارف في الكتاب المدرسي بطرق بيداغوجية تراعي المراحل التعليمية العمرية للمتعلمين؟

- من أهم المرتكزات أن ينمي المتعلمون التفكير النقدي ليتعلموا كيف يتعاملوا مع المعلومات والتأويلات وكيف يمارسوا التحليل والتقييم: هل هذا الأمر وارد في الكتاب المدرسي؟

- هل تعرض على المتعلمين كافة الرؤى والتحليلات والتأويلات المتعلقة بمشاكل العالم ليتمكنوا من إجراء المقارنات والتقييمات (هل هذا موجود بالكتاب المدرسي؟).

- هل تعطى للمتعلمين الفرصة في الكتاب المدرسي للتعبير عن وجهات نظر مختلفة أو إعطاء بدائل أو تحليلات مغايرة؟

- هل تعطى للمتعلمين الفرصة لإبداء رأيهم في الإشكالات المعروضة عليهم، أو لنقل هل يشجع المتعلم لإبداء رأيه في الإشكال المعروض عليه؟ فالمتعلم مطالب بأن يطور كفاية الاختيار الحر واتخاذ القرار الشخصي بطريقة مستقلة وكذا العمل على تبرير اختياره.

- هل يطرح الكتاب إمكانية المساهمة في حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي أو الوطني مثلا؟.

4. طرق التدريس:

لا يقف الأمر عند تمرير مجموعة من القيم المتعلقة بحقوق الإنسان للمتعلمين، بل الأمر أكبر من ذلك، ويتوجه بيداغوجيا بالأساس إلى طرق التدريس المتبعة في تمرير هذه المادة. وهنا وجب الوقوف على مجموعة من الشروط وردت عند Weinbrenner والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

4-1 الشروط العامة :

* التوافق بين المنهجيات والمضامين :

لا مناص من وجود توافق بين المنهجيات المتبعة في التدريس وكذا المضامين المراد إيصالها للمتعلمين، فالمجال المؤسساتي كالمدرسة، وكذا صيرورة التعليم والتعلم، يجب أن تتوافق مع أهداف السلام والعمل التشاركي والعدالة والحقوق والبيئة وغيرها من المبادئ.

* أشكال العمل المشترك:

سيرورة فعل التعلم والتعليم يجب أن تنبني على مبدأ التعاون والتشارك بين المتعلم والمعلم، أو المدرس وكذا بين المتعلمين.

* المنهجية الفعالة :

طرق التدريس والتعلم الفعالة يجب استغلالها في العملية التعليمية التعلمية للدفع بالمتعلمين لتطوير كفاية البحث في المشاكل والصعوبات وتطوير حلول مناسبة.

* حاجيات وميولات المتعلمين :

تنظيم الدرس ومنهجية التدريس عليها مراعاة حاجات وميولات المتعلمين المختلفة باختلاف أعمارهم إذ يجب تكيفها وفقا للشروط الموضوعية للتعلم.

* أشكال التعبي الشفوي :

على المدرس أن يساعد المتعلم على اكتساب وتطوير كفايته التواصلية لكي يستطيع الدفاع وكذا مناقشة الإشكالات المرتبطة بحقوق الإنسان.

* الإشكاليات :

يجب اتباع استراتيجية الوضعية المشكل كوضعية تعليمية، لكي يطور المتعلم من خلالها شخصيته ويدافع عن آرائه، وكذا ليتعلم كيفية تطوير إشكالا ت معينة وكيفية التعامل مع الاختلاف .

2-4 طرق خاصة بالتربية على حقوق الإنسان :

هنا يتعلق الأمر بتجريب الطرق المتنوعة في التدريس من أجل توظيف أهميتها في درس حقوق الإنسان، وتقترح الشبكة الطرائق التالية :

- الدرس الإلقائي
- الدرس التشاركي(الدرس الذي يغلب عليه طابع الحوار والنقاش)
- المشاريع
- الدراما الاجتماعية وتقنية لعب الأدوار
- اللعب وتقنية التنشيط
- التدريب الميدانية
- ورشات التفكير المستقبلية
- تقنية تطوير السيناريوهات



3-4 شروط الإطار للتدريس أو للتعليم والتعلم :

- المدرس
- المتعلم
- البرنامج الدراسي
- الكتاب المدرسي وغيره من الوسائط
- تنظيم المدرسة
- جو التدريس والشروط التي يجب توفرها

5. ملاحظات على المقولات الموجهة للتربية على حقوق الإنسان حسب هذا النموذج.

غالبا ما يتم الحديث عن حقوق الإنسان دون الحديث عن واجبات الإنسان، قد يعترض معترض ويقول بأن هذه الحقوق من الجهة الأخرى هي واجبات إلا أن إدعانه مفاده ما يلي :

إننا ندافع عن أناس أو قوميات أو ثقافات أو حقوق فردية مركزين على جانب الحق لا للواجب، وبين الأمرين بون شاسع، ذلك أن التوجه الطاغي عند الحديث عن حقوق الإنسان هو الدفاع عن الحقوق، أما أداء الواجبات فهو غير وارد، وإن أتى فإنما يأتي عرضا. وحتى عندما ندافع فإننا نستحضر بعد الحق الذي يفيد بأن هناك من هضم حقه لا أن هناك من لم يؤد واجبه. والامر بالنسبة إلي أعمق لأن عدم أداء الواجب يعود على الفاعل ضرره مباشرة لان فيه خيانة للمسؤلية، ومن تم يصبح ضياع حق الآخر تحصيل حاصل.

وغرضي هو تخصيص مقولات توضح فيها الواجبات كذلك، وتراعى في تطوير مناهج للتربية على حقوق وواجبات الإنسان، فحتى التسمية (حقوق الإنسان) تلغي مفهوم الواجب وهذا اختزال وجبت الإشارة إليه.

فلا يمكن التوقف عند مسمى حقوق الإنسان لوحده بل إن إضافة مصطلح (واجبات) نرى أنه من صميم الدفاع عن الحقوق من جهة، ويؤدي بعدا توجيهيا من جهة ثانية، ويزيل مركزية الأنا في الصياغة نفسها من جهة ثالثة، ويستحضر الآخر من جهة رابعة.

ولو رجعنا إلى بعض المقولات السابقة ووقفنا معها من باب التحليل لوجدنا أنها في الأصل واجبات إنسان آخر وليست بحقوق، ومن ثم وجب النظر إلى الإنسان في بعديه: بعد الحق وبعد الواجب.

- يلاحظ كذلك أن السائد في مثل هذه الطروحات حول التربية على حقوق الإنسان هو طغيان التعبيرات السياقية البلاغية، وكذا الغارقة في التجريد، فلا يتعلق الأمر في مثل هذه الأهداف العامة بالواقع والتجارب الواقعية، كالتطرق للمس الدائم بحقوق الإنسان وتجاوزها في العالم بأسره، وكذا في الوطن الذي ننتمي إليه.

ولو تم ربط هذه المبادئ العامة بأمثلة واقعية حية أو تاريخية لكان وقعها أفضل واستيعابها أسهل، فالحياة السياسية والاجتماعية اليومية في العالم مليئة بالأمثلة الدالة والموضحة تمام التوضيح للمقصود بكل هذه المبادئ العامة الغارقة في التجريد، ولا يكاد يخلو يوم واحد من التجاوزات الدامية في عالم اليوم، ولنا في مناطق الصراع أمثلة كثيرة لتوضيح المبهم والمجرد (الحروب- العنصرية- الاضطهاد- الاستغلال- القمع...) .

6. نماذج علمية لتطوير التربية على حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي :

• التعددية في التربية على حقوق الإنسان :

بالرجوع إلى النتائج التي خرجت بها لقاءات علمية متعددة حول حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي خصوصا لقاء 1993-1992 والذي حضره متخصصون من حوالي 20 بلدا، يمكن إجمال ما توصلوا إليه كالتالي:

- تنويع طرح التربية على حقوق الإنسان على مجالات متعددة خصوصا الجانب السياسي والثقافي.

- تنويع طرح الموانع والعوائق التي تقف أمام التربية على حقوق الإنسان

- ضرورة تحديد التوجه العام لطرح حقوق الإنسان في الكتب المدرسية

- ضرورة تبني مبدأ التعددية كاستراتجيه لمواجهة المعيقات والموانع

- ضرورة الاستمرار في البحث، أي إنجاز بحوث في هذا الميدان (التربية على حقوق الإنسان)، وكذا ضرورة تكوين المعلمين على ذلك.

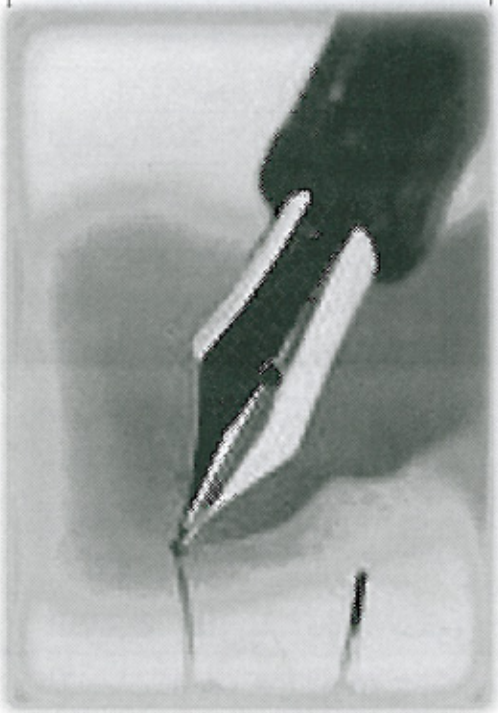

• الاختلافات الدولية : (التنوع العالمي، التنوع الوطني)

يرتبط التعدد في كيفية تناول حقوق الإنسان بالشروط التي يجب توفرها من أجل تحقيق هدف هذه الحقوق، وهو متصل أيما اتصال بتنوع الثقافات العالمية وفي هذا الإطار يبقى أن نصنف المجتمعات العالمية إلى خمسة أنواع :

*- مجتمعات تعيش توترات ذات طابع سياسي، ثقافي، ديني واقتصادي كتركيا وكوريا مثلا

*- مجتمعات هي في طور التحول كروسيا ودول شرق أوروبا

* مجتمعات تعيش تحت ضغوط داخلية دائمة ومتعبة كفرنسا.

* مجتمعات الضغوط فيها نسبية والتعب في أدنى مستوياتها كالنرويج وسويسرا.

* مجتمعات تعيش ضغوطا وتعبا إيجابيين كأستراليا وكندا.

ومن ثم فإن النظر إلى التربية على حقوق الإنسان عليه مراعاة هذه الوضعيات المختلفة داخليا، وتطوير آليات التعامل معها.

• ستة طرق للتعامل مع التربية على حقوق الإنسان في العالم:

- إغفال الجانب التاريخي إذ يسجل الباحثون أن هناك جهلا بالتطور التاريخي لحقوق الإنسان والذي أنضج الوعي بها وأخرجها إلى الوجود.
- غياب الكفايات المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان لدى المواطنين
- اللامبالاة المترتبة على الجهل وتحقق الكفايات.
- عدم التوازن بين إدراك التجاوزات في مجال حقوق الإنسان والاستعداد للدفاع عنها وإخراجها إلى أرض التطبيق.
- استغلال حقوق الإنسان كوسيلة لتثبيت السلطة وكذا شرعنتها.
- ضعف الوازع الأخلاقي والخوف من البطش والتعذيب.

هوامش

1- العنوان الأصلي للبحث بلغته الألمانية هو كالتالي:

Menschenrechtserziehung ein Leitfaden zur Darstellung des Themas – Menschenrechte– in Schulbuechern und im Unterricht.

التربية على حقوق الإنسان. مدخل توجيهي لعرض موضوع حقوق الإنسان في الكتب المدرسية وفي الدرس.

2- أنظر في هذا الصدد: مبارك العدولي، محمد وازي: الكائن والممكن من التربية على حقوق الإنسان.أكادير. 2000.

3- Weinbrenner", Peter. Fritzsche. : Menschenrechtserziehung. Ein Leitfaden zur Darstellung des Themas «Menschenrechte» in Schulbuechern und im Unterricht. In : Schriften zur Didaktik der Wirtschafts- und Sozialwissenschften. N 71.

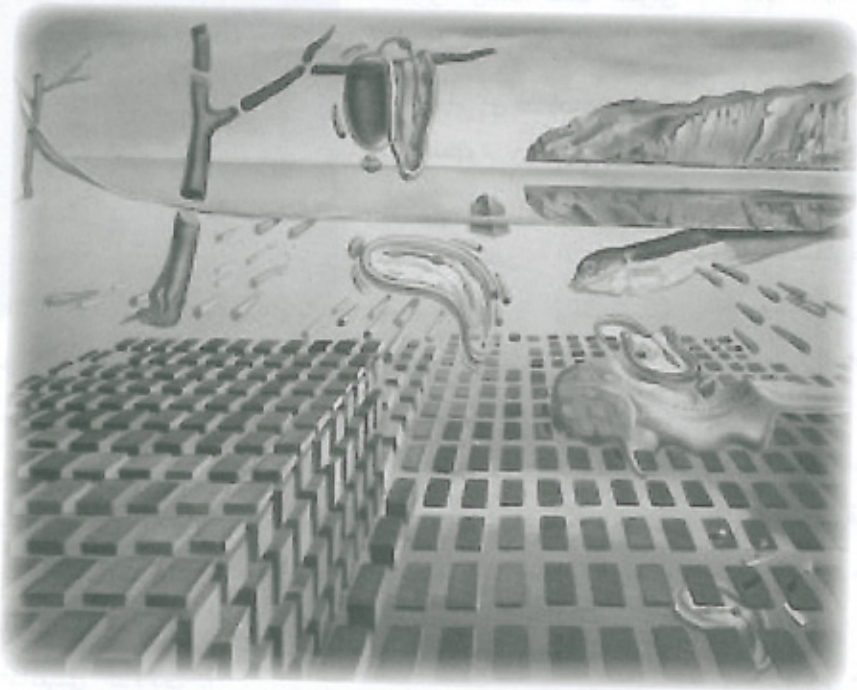

لوحة الفنان : سالفادور دالي

الحكامة وأخواتها

- مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي -

أسامة الزكاري

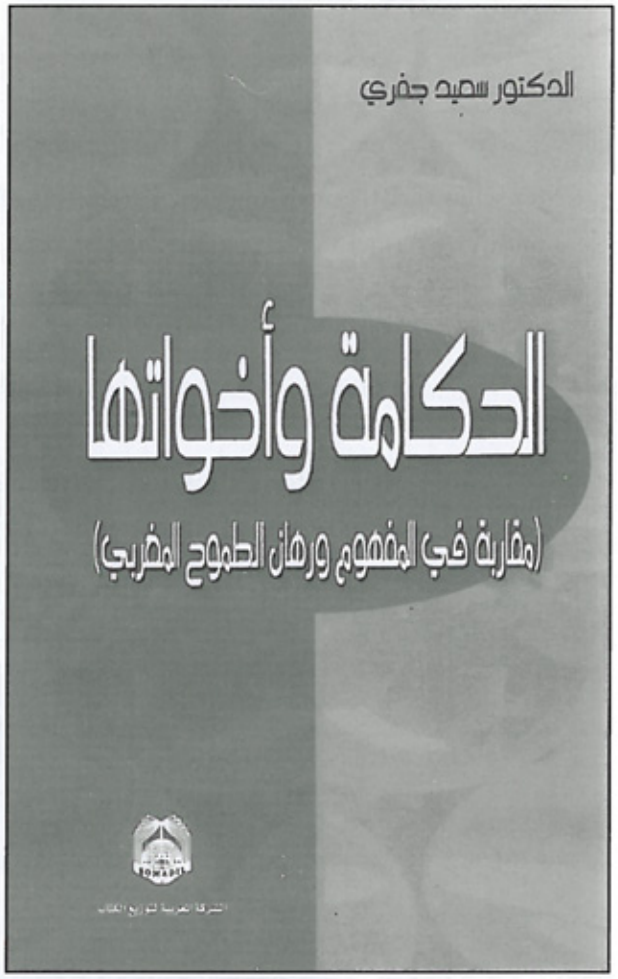

رغم أن موضوع هذا الكتاب ينتمي إلى حقل العلوم السياسية، وخاصة على مستوى أنماط التسيير والتدبير الراشدين لقضايا الشأن العام الوطني والجهوي والمحلي، فإنه يكتسي قيمة كبرى بانفتاحه على عمق تاريخي واضح، ساهم في التأصيل لدلالات إحدى أكثر المفاهيم التباسا في حقلنا السياسي المعاصر، يتعلق الأمر بمفهوم "الحكامة" وبظلاله الوارفة على خطاب نخب المرحلة وعلى مختلف المشاريع التنموية التي يتم الإعلان عنها هنا وهناك، سواء داخل المغرب أو خارجه. إنه بحث قانوني وسياسي، بنفحات تاريخية، أعادت ربط الموضوع بسياقات تاريخية كونية، واستشرفت - من خلاله - آفاق رحبة للاشتغال على آليات تجديد أنماط التدبير الجماعي المتوازن والراشد لقضايا الوطن والمواطنين. وعموما، يمكن القول إن كتاب الدكتور سعيد جفري، الصادر عند مطلع السنة الجارية، في ما مجموعه 239 صفحة من الحجم الكبير، وذلك تحت عنوان "الحكامة وأخواتها" مع عنوان فرعي مؤطر: "مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي"، قد استطاع تقديم آخر الاجتهادات التجميعية والتأصيلية لمفهوم "الحكامة"، ولأنماط حضوره في حقلنا التداولي وفي مشهدنا السياسي الراهن وفي تطبيقاته القطاعية المتشعبة، ثم في أسسه النظرية والتاريخية المتكاملة.

وبخصوص الإطار العام الذي ساهم في توجيه سقف البحث، فقد



حدده الدكتور سعيد جفري في كلمته التقديمية، عندما قال: "اعتباران اثنان، دفعا إلى خوض البحث في الحكامة المصطلح والشقيق الأكبر للعولمة، وفي محاولة مقاربته وتحديد أهم معالمه وتجلياته، والتي تشكل في النهاية التمظهرات العامة والقطاعية لذات المفهوم. الاعتبار الأول، بالإمكان إرجاعه إلى اعتبارات ذات مبررات ذاتية، تجد أهم عناصرها في تصورات وتمثلات المصطلح العلمية والعملية، وأيضا في "الصلابة المفاهيمية" لمحاولات تحديد أبرز مكوناته وعناصره، والتي جعلته بامتياز مفهوما متطورا وغير قار، بل "مفهوما زئبقيا" بالنظر لارتباطه بمجالات متعددة وبتنوع صيغ تداوله. الاعتبارات الذاتية التي تدفع إلى مثل هذه الخلاصات الأولية، تجد مبرر وجودها المرجعي في خطوتين بحثيتين اثنتين: الخطوة الأولى تمثلت في نتائج أجوبة أبان عنها تساؤل محوري وجه إلى عينة مكونة من خمسين باحثا لمعرفة موقفهم، وبالتالي تمثلاتهم وتصورهم لمصطلح الحكامة، بالدعوة إلى الإجابة المباشرة عن سؤال: ما الحكامة في كلمة (مفردة) ؟ وقد جاءت الإجابة عن التساؤل المطروح بوجه عام

ذات طابع متعدد وغير موحد ومتنوع، بل إن البعض من المستجوبين سيجد صعوبة في إعطاء أي إجابة أو تصور لمفردة ومصطلح الحكامة. وهكذا، وإذا استثنينا الثمانية المصطلحات (الكلمات)، التي جاءت على رأس قائمة الأجوبة - وافق أكثر من اثنين عليها -، وهي على التوالي التدبير والتدبير (الجيد)، الترشيد، المشاركة، المنهجية، الفعالية، الديمقراطية، العقلنة والتلجيم، فإن المصطلحات المختارة جاءت في المجمل ذات طابع عددي مفرد - أي جواب واحد - لكل مصطلح، وتنوعت بتعدد المستجوبين، إذ أن الحكامة وفق تصور هؤلاء قابلت إجمالا مصطلحات الشفافية، أو المراقبة، أو النجاعة، أو التعاون، أو المساءلة، أو الشراكة، أو الطموح، أو الأمل، أو الخرافة ... أما الاعتبار الثاني، فمكن إرجاعه إلى اعتبارات ذات مبررات موضوعية، وتتعلق بشروط وتطبيقات ومشاكل الحكامة في النموذج المغربي، والتي تنطبع بشكل عام بخاصية وطابع الضعف. هذا الضعف يعتبر الخلاصة المحورية "لتقرير الخمسينية"، إذ سبق وأشار هذا الأخير إلى أن مستقبل المغرب يرتهن بمدى قدرته على مواجهة وتخطي خمسة بؤر تشكل عوائق للتنمية، وهي المعرفة والاقتصاد والإدماج والتكوين والحكامة ... " (ص ص. 5 - 6 - 7).

ولتغطية مختلف انشغالات البحث، وزع الباحث سعيد جفري عمله بين فصلين متكاملين، وتقديم منهجي وملاحق توثيقية وتوضيحية وفهارس تصنيفية. ففي الفصل الأول، اهتم الباحث بمقاربة دلالات لفظ "الحكامة"، عبر توضيح مكونات المفهوم ومرتكزاته النظرية ومؤشراته ومعاييره المعتمدة على الصعيد الدولي. في هذا الإطار، نجد تفاصيل غزيرة حول إبدالات مفهوم "الحكامة" في مرجعيات فكرية متباينة، مثل المرجعيات الأممية أوالفقهية، إلى جانب ضبط واضح للعلاقات الكائنة والممكنة مع العناصر المتفاعلة معها والمؤثرة فيها والمتأثرة بها، مثل الحكومة والمجتمع المدني، وخاصة على مستوى المرتكزات السياسية المتحكمة في هذه العلاقات والناظمة للرؤية الاستراتيجية المحددة للمؤشرات المرجعية لما أصبح يصطلح عليه "بالحكامة الجيدة".

وفي الفصل الثاني، انتقل المؤلف للبحث في أوجه الحضور المتعدد "للحكامة الجيدة"، وذلك على المستويات القطاعية المتكاملة، وعلى رأسها الحكامة السياسية، والحكامة البرلمانية، والحكامة القضائية، والحكامة الاقتصادية، والحكامة الاجتماعية، والحكامة الإدارية، والحكامة المحلية، والحكامة المالية، ثم الحكامة الجبائية. وقد ختم المؤلف عمله، بنشر سلسلة من النصوص والإحالات الوثائقية التوضيحية، المقتبسة من تقارير منظمات دولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج الوطني للحكامة الجيدة بالمغرب ...

وانطلاقا من كل ذلك، نجح الدكتور سعيد جفري في تقديم مقاربات تنقيبية إجرائية، لا شك وأنها توفر لعموم الباحثين ولنخب التدبير الوطني والجهوي والمحلي مرتكزات مرجعية لإبداع آليات مجددة في اشتغال الإدارة، وفق المفهوم الحداثي الواسع الذي يمتح من ينابيع تاريخية عميقة، منفتحة على العصر ومستوعبة للميكانزمات المتحكمة في تحولاته. ولعل هذا ما كان يرمي إليه المؤلف، عندما قال في كلمته التركيبية المركزة : "... على الرغم من الزخم العصري المتجدد لمصطلح الحكامة، فإن محاولة الكشف عن عمقه التاريخي، تسمح بالإقرار بوجود كثافة زمنية لذات المصطلح قد تعود به إلى أزمنة إنسانية ليست بالقريبة. كما أن الجانب المفاهيمي للحكامة، يدفع هو الآخر إلى مساءلة مكونات المفهوم، وعلائقه بمجالات الاهتمام التقليدية (السياسة، الاقتصاد والاجتماع). أيضا، فإن الحكامة في مبناها العام، تبرر ضرورة المحاولة الجادة لكشف وترسيم الحدود الممكنة بين ذات المصطلح، وجانب كبير من صيغه المرادفة ... والتي تشكل في آخر المطاف ما يمكن نعته بحق بأخوات الحكامة".

إنه جهد أكاديمي رفيع، يستجيب لأفق انتظارات نخب المرحلة، ويساهم في توفير زاد نظري غزير، يمد الجسور بين مجالات الاشتغال داخل حقول العلوم السياسية من جهة، وبين أدوات الاشتغال الارتكازية بالنسبة للفاعل السياسي والجمعوي والاقتصادي

متابعات

المغربي المعاصر من جهة ثانية.

التقديم : «... ظهر أن البحث يستدعي البحث في قضايا لها علاقة بممارستنا المعرفية المختلفة ووضعها في الزمن وجريانها فيه. ولعل ما يميز معرفتنا الفكرية والأدبية والتاريخية والاجتماعية، هو بطء حركتها وتداخل أزمنتها، ولذلك ارتأينا أن نقف عند مفهوم التقليد، ومحاولة استقصاء البحث فيه واستكناه أسباب غلبته في زمننا المعرفي، ودوره في تشكيل كثير من سلوكاتنا وإبداعاتنا وانتظاراتنا. ثم نتساءل عن القطيعة بمختلف أشكالها وأصولها، وحظ ممارستنا المعرفية المختلفة منها. لا شك أن مفهومي التقليد والقطيعة قد حظيا بنصيب من الدراسات الوافرة في الفكر الإنساني المعاصر، وأفرزا مفهوما ربما تجاوز تلك الثنائية في التعامل مع أزمنة المعرفة وتاريخها، ألا وهو مفهوم السيرورة، الذي يتسع للتقليد وللقطيعة ويتجاوزهما في الوقت نفسه. وفي هذا السياق يمكن للباحث الأكاديمي المغربي أن يعيد النظر في كثير من ممارساتنا العلمية والفكرية والتاريخية والأدبية والتربوية، ويستهدي في ذلك بما أنجز وينجز في تاريخ تطور المعرفة الإنسانية بمختلف أنواعها ...» (ص. 7).

وعلى أساس هذه الأرضية العميقة، استطاع الكتاب أن يعيد مقاربة القضايا المفاهيمية المرتبطة بعناصر "التقليد" و"القطيعة" و "السيرورة"، ثم ليبحث عن ترجمات تأملية عميقة لها في مجالات العلوم الحقة والعلوم الإنسانية وتطورات تاريخ الغرب الإسلامي والآداب العربية ومناهج تحليل النصوص وقراءتها. وقد استطاعت مختلف المداخلات الاستجابة لهذا الأفق العام للنبش وللتأمل، وذلك من زوايا تخصصية متكاملة استطاعت أن تعيد تجميع شتات العناصر المشتركة في أنماط إنتاج المعرفة وتلقيها. في هذا الإطار، اهتم بناصر البعزاتي بالبحث في قضايا البداية التاريخية للعلم، وتوقف عبد الرزاق الدواي لدراسة عناصر القطيعة والتناقض والسيرورة عند عند لوي ألتوسير باعتباره نموذجا لفهم السيرورة في الفلسفة المعاصرة. أما عبد السلام بن ميس، فقد قارب فكرة "التقدم"، وتوقف محمد مفتاح عند أبعاد عنصري الاتصال والانفصال في التاريخ الثقافي من خلال حالة الثقافة المغربية. واهتم أحمد بوحسن بقضايا التقليد في علاقته بتاريخ الأدب العربي. وفي مساهمة محمد المصباحي، نجد تأملا عميقا في مفارقات التفسير عند ابن رشد، من التطابق مع النص إلى الانفصال عنه. أما محمد حواش، فقد فتح، في مداخلته، نقاشا منهجيا أصيلا حول الملاحظات والاجتهادات المعاصرة المرتبطة بمسألة التحقيب في التاريخ الإسلامي، وعاد عبد المجيد الصغير إلى مقاربة رصيد ثقافة الغرب الإسلامي بين التحقيب والخصوصية والقطيعة. وفي آخر مواد الكتاب، نجد دراسة لطيب بلغازي، نشرها باللغة الإنجليزية، وأثار فيها ملاحظاته حول مواقف فوكو النظرية في علاقتها بقضايا التحقيب، استنادا إلى عناصر الاتصال والانفصال والقطيعة.

وبذلك، فالكتاب جهد نظري يعيد التأصيل لمفهوم « التحقيب « في بيئتنا المعرفية والفكرية الراهنة، وفق رؤى مجددة استطاعت اكتساب جرأة كبيرة في إعادة طرح السؤال الفلسفي الناظم لمختلف التقاطعات المشتركة بين كل مناحي المعرفة والعلوم التي راكمتها البشرية على امتداد تاريخها الطويل، وعلى أساس الاستقراء التاريخي الكفيل بتفكيك اليقينيات التداولية التي فرضت سلطتها المعرفية والمنهجية المتوارثة. فالتحقيب الثلاثي الأوربي مثلا، والذي يختزل مسار البشرية في خانات التاريخ القديم والتاريخ الوسيط والتاريخ الحديث، ومع استحضارنا لما يمنحه للمتتبع الأوربي من دليل سهل يضمن له تتبعا دقيقا لأهم مراحل تاريخه، وتأسيس - بالتالي - وعي تاريخي نقدي حقيقي لمسارات هذا التاريخ، فإن إسقاط دلالاته على التاريخ العربي تفرز مشاكل جمة في أنماط قراءتنا لمضامين هذا التاريخ. فهل دلالات التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث لدى المواطن الأوربي هي نفسها لدى نظيره في العالم العربي؟ سؤال إشكالي يعتبر مدخلا لإعادة تأصيل مفهوم التحقيب داخل مجال الكتابة التاريخية العربية المعاصرة.

من ديوان السياسة

أسامة الزكاري



كيف يقرأ المغاربة اليوم التراث الفكري، التنظيري والتأريخي، للمفكر والمؤرخ عبد الله العروي ؟ وكيف تؤثر اجتهاداته التجديدية للعقود الأربعة الماضية من زماننا المعاصر في توجيه أسئلة نخب المرحلة ؟ ألا يستحق الأمر الحديث عن "درس العروي" الذي ظل يشكل إطارا مرجعيا للبحث وللتأمل في قضايا الدولة والمجتمع المغربيين، قديما وحديثا ؟ ثم ألا تشكل هذه الاجتهادات، وخاصة في مستوياتها الفلسفية والتنظيرية، إحدى معالم يقظة الفكر المغربي المعاصر وارتياده آفاق العالمية، وفق قواعد علمية خالصة وأسس حداثية مميزة وركائز عقلانية مجددة ؟

أسئلة متناسلة، تفرضها سياقات صدور الكتاب الجديد للمفكر المغربي عبد الله العروي، تحت عنوان "من ديوان السياسة"، وذلك خلال السنة الجارية، في ما مجموعه 159 صفحة من الحجم المتوسط. فالعمل يجسد أفقا عاما لمجموع التساؤلات المنهجية المثارة أعلاه، على أساس أنها تشكل استمرارية ناظمة لنسق البناء الفكري الذي شيده الدكتور العروي على امتداد فترة زمنية طويلة. انطلقت معالم هذا البناء مع صدور أولى أعماله التأصيلية / التجديدية، وعلى رأسها كتاب "الإيديولوجيا العربية المعاصرة" وكتاب "تاريخ المغرب" ثم أطروحة "الجذور الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية"، ومرورا بكل أعماله "المفاهيمية" المتواترة والمساءلة لبنية الخطاب العلمي التاريخاني المرتبط بقضايا تأسيسية مثل الدولة والإيديولوجيا والحرية والتاريخ، وتركيزا على معيقات التقليدانية المقيدة لأداء النخب العربية المعاصرة حسب ما عكسته كتابات رائدة مثل كتاب "العرب والفكر التاريخي" وكتاب "ثقافتنا في ضوء التاريخ"، وانفتاحا على الأعمال الإبداعية التخييلية التي ظلت تشكل مرآة لظلال تجارب ذات المؤلف في مستويات تفاعلها مع وسطيها الخاص والعام، وانتهاء بأعمال تركيبية تشكل خلاصة تأملات عميقة في مسارات تطور بنية الدولة والمجتمع المغربيين، مثلما عكسه



كتاب "السنة والإصلاح" أو الكتاب موضوع هذا التقديم. إنه مشروع فكري مبادر، شيد الدكتور العروي ركائزه انطلاقا من أسس علمية متينة، ومن جرأة فكرية مجددة، ومن انفتاح واسع على نتائج آخر الاجتهادات العلمية التي راكمتها مختلف حقول العلوم الإنسانية على الصعيد العالمي. لذلك، فكتابات العروي تظل من القوة ومن الانتظام، بشكل يصعب تجاوز منطلقاتها ونتائجها عند كل محاولات التأريخ لإبدالات التاريخ الثقافي والفكري المعاصر. إنه بناء نظري متين يكتسب شروط التأصيل لقيم النقد التركيبي لإواليات انتظام أنساقنا الرمزية والمعيشية، في إطار التصور التاريخاني الرحب الذي يظل الدكتور العروي رائده الكبير في حقلنا الثقافي والفكري الراهن.

وبخصوص منطلقات التأملات الإشكالية التي جسدتها الأسئلة التفكيكية التي وجهت أفق الاشتغال في كتاب "ديوان السياسة"، فقد جسدتها آخر فقرات الكتاب، والتي يقول فيها عبد الله العروي : الدولة الديمقراطية تتكلم عن السياسة قليلا، ولكنها تمارسها كثيرا. أما عندنا فالحاصل هو العكس. لم يحصل عندنا بعد الفطام الضروري بين

الغريزة والعقل. بين الاتباع والاستقلال. لم ننتقل من التوكل إلى الهمة، من المبايعة إلى المواطنة. وما يجعل السياسة بئيسة هو بالضبط شموليتها. فلا تتكون نخبة سياسية تتأهل وتجدد باستمرار.

في ظل الأمية، السياسة طاغية ومنحطة. في ظل الديمقراطية، مجال السياسة ضيق وقيمتها عالية. فالديمقراطية تحرر السياسة، تنقذها من كل ما ليس منها. فتصبح الرياضة رياضة والفن فن، وكذلك العمل والفلسفة ... أما إذا طغت السياسة على الكل، جرت الكل معها إلى الحضيض. فالعلاقة بين الديمقراطية والإبداع أعمق مما يتصور".

وعلى أساس هذا التصور العام، سعى متن الكتاب إلى إثارة سلسلة لامتناهية من الأسئلة العميقة في تناول قضايا الشأن السياسي ببلادنا، وفق منطلقات تتجاوز منطق الاستقراء الصحافي الحدثي الضيق للأحداث وللوقائع، وتؤسس لقراءات تأملية عميقة، تمتح مرتكزاتها من رؤية تاريخية أصيلة، وتستمد مناهجها من حس نقدي مرهف، وتبلور خلاصاتها في إطار تصورات كونية شاملة هي خلاصة اجتهادات بشرية ممتدة في الزمن وفي المكان، في الحضارات والديانات، في الإيديولوجيات والمعتقدات والبنى الثقافية والرمزية للنخب وللشعوب. وعلى هذا الأساس، انسابت مقاربات العروي لتشمل مجالات رمزية وثقافية، وسلط فكرية واجتماعية وسياسية، تشكل مداخل ضرورية لفهم خصوصيات ما يحبل به واقعنا الراهن. على رأس هذه المجالات، يمكن أن نذكر تلك المرتبطة بقضايا "التربية الأولية" المتفرعة عن مفاهيم البيت والشعب والقبيلة والزاوية والمخزن، أو بقضايا "التربية الاجتماعية" المتفرعة عن مفاهيم العلماء والخاصة والطبقة ...، أو بقضايا "التربية النظامية" ذات الصلة بإشكالات التعليم والحرف والأمازيغية والدارجة والأمية، أو بقضايا "الوحدة الرمزية" المتفرعة عن إشكالات الملك ودولة الواحد والغصب والملكية المغربية والطغيان ... أو بقضايا "الدولة المزيجة"، أو بقضايا "الدولة المغربية" المرتبطة بهوية دولة المخزن ودولة الحماية والدستور الملكي المغربي والتأويل السلفي والتأويل الديمقراطي، ثم بقضايا "الإصلاح" و"المجال السياسي" بما تفرزه من خطابات مهيكلة لأداء النخب ولتمظهرات مؤسسات الحكم ولانتظارات مرحلة "ما بعد الدولة الوطنية".

لا شك أن التأمل في مضامين هذه القضايا الكبرى تتطلب أناة كبيرة لتحليل السياقات ولكشف الحجاب عن دلالات "الألفاظ"، هذه "الألفاظ" التي ظل العروي حريصا على انتقائها بعناية فائقة وعلى صقلها في قالب علمي متناسق، أبعدها عن طينة لغة العموميات التمطيطية الفضفاضة، وارتقى بها إلى مستوى كبير من التناغم مع جوهر المشروع التأصيلي للدكتور عبد الله العروي الذي حددنا بعضا من سياقاته أعلاه. ولإنهاء هذا التقديم المقتضب، وحتى نبرز بعض معالم "لغة العروي" المميزة، نقتبس بعضا مما كتبه في الفصل المعنون ب "الصحة والفساد"، حيث يقول : " ... حكم الجمهور، تعريفا، هو حكم الفضيلة المشاعة والعقل الموزع بالتساوي على الجميع. لا حاجة عندئذ إلى إقناع، إلى فنون الخطابة، إلى ترغيب وترهيب. المطلوب فقط التذكير والتوضيح. والسبيل هو البيان. الأمر برهان والسمع مصادقة.

إذا كان الجمهور من الرعاع الجهلة حلت الديماغوجية. الحكم عندئذ تملق. ومماالاة، رشوة واستهتار. هذا ما أدى إليه النظر، قديما وحديثا، بعد فحص شهادة التاريخ. في كل حالة يذهب المنظر إلى الحد والنهاية ... يشخص علة الفساد، ثم يتخيل الأصلح. أما التاريخ المروي فإنه لم يسجل قط حالة ملك فيلسوف ظل فاضلا طول حياته وفي كل تصرفاته، كما لم يسجل قلة حاكمة اتسم كل أفرادها، دائما وأبدا، بالعلم والحلم. والأمر أوضح بالنسبة لحكم الجمهور. ما يذكره التاريخ هو ملك أعدل من سابقه، وأقلية حاكمة أبعد نظرا وأكثر احتراسا من غيرها، وجمهور، أحيانا، أوعى بمصالحه. مسألة مقارنة ومقاربة ..." (ص ص. 85 -86).

هي -إذن- مقارنة ومقاربة لنحت عناصر وعينا التاريخي الكفيل بفهم العلل وبتحقيق انخراط شامل في العصر، بهدف استيعابه وامتلاك زمام المبادرة للتأثير فيه ولتوجيه مساراته.

مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية ـ مدى ـ يناقش في ندوة نظمها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، حصيلة القطاع السمعي البصري بعد التحرير

يوسف الكلاخي
طالب باحث

نظم مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية ـ مدى ـ ندوة تحت عنوان «القطاع السمعي البصري ما بعد التحرير» طرح من خلالها مجموعة من القضايا، كانت من أبرزها الآثار المنتظرة لتحرير القطاع بعد التحرير، وقد شارك في هذه الندوة مجموعة من الإعلاميين والصحافيين والأستاذة الباحثين والطلبة.

حيث تناول ذ. محمد جليد الصحفي في جريدة الأحداث المغربية «ملامح البرنامج الثقافي في القناتين الأولى والثانية»، اعتبر فيه أن التلفزيون المغربي بعد تحرير القطاع السمعي البصري، شهد بروز برامج ثقافية جديدة. لكنه استدرك بمجموعة من الأسئلة، خلص منها إلى أن التلفزيون المغربي، يعاني، مقارنة مع القنوات العربية المشرقية، خاصة المصرية واللبنانية، من نقص حاد في البرامج الثقافية من حيث عددها وحيزها الزماني ووتيرتها الأسبوعية أو الشهرية. كما أكد أن هذه الفقرات التلفزيونية الثقافية تفتقر إلى تصور إخراجي وجمالي يشد انتباه المشاهد العادي. ناهيك عن عدم اعتمادها على التقنيات المعاصرة في التصوير، حيث



لا توظف مجموعة من الصور والحركات والأصوات، وحتى الموسيقى. وقد أعاد أسباب عدم اهتمام القناتين بهذه البرامج إلى ذاتية وموضوعية؛ الذاتي يعود إلى كونها برامج نخبوية، لم تستطع تحقيق نسب مشاهدة عالية. ومن ثمة، فهي لاتقنع المستشهرين والمولين والمنتجين لدعمها.هذا المعطى يجعلها برامج عقيمة بدون فائدة مادية، وهي بذلك لا تحتكم إلى منطق الخدمة العمومية المربحة.

أما السبب الموضوعي، فيكمن في انتشار الأمية، التي تحول دون تحقق التواصل المباشر بين المثقف والمجتمع عبر الشاشة.

وقد تناولت ورقة الأستاذة سعدية السرغيني «الإشهار (الإعلان) وترويض الذوق». فعرفت الإشهار بما عرفته به جمعية التسويق الأمريكية، وبعد تفصيل وظائف وتأثير الإعلان على المتلقي بمختلف أصنافه، استنتجت أن الإعلان يقوم بدور تعليمي في كثير من الأحيان، ويهيئ المتلقي للتعرف على أشكال جمالية ويثير قدراته الفكرية كالذاكرة. إلى جانب ذلك فإن له آثارا أخرى منها ما هو بيئي،



وصحي، ونفسي، واجتماعي أو قيمي. كما أشارت إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي للإعلان (الإشهار) يزداد، حينما يتم تسخير الأطفال في عملية الإشراك في إخراج إعلان، أو في العمل على توظيف مهارات وآليات للاستحواذ على رغباتهم، مما يثقل كاهل الأسرة من جهة، ويساهم في تنشئة الأطفال والمراهقين على سلوكات استهلاكية. وبالتالي يخلق صراعا داخل الأسرة، ويساهم في تشكيل ذوق معين، قد يؤدي إلى الابتعاد عن القيم الأسرية والمجتمعية.

أما الأستاذ عبد الفتاح أزبير فقد فصّلت ورقته الحديث عن الأبعاد الخمسة لمفهوم المهنية: البعد المعرفي، والبعد المؤسساتي، والبعد الأخلاقي، والبعد التقني، والبعد الحقوقي. فقدم ما يقصده بكل بعد وكيف يمكن تحقيقه لربح رهان المهنية العالية.

كما تطرق الأستاذ خالد الكراوي، إلى انتظارات وإكراهات القطاع السمعي البصري، وأهم الإنتظارات تكمن في تكريس حرية التعبير، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وضمان تعدد الخدمات وتعدد التيارات الفكرية، وإنعاش الإبداع الفني والعلمي والتكنولوجي، وحماية الموروث الثقافي. أما بالنسبة للإكراهات، فتكمن في غياب رصد حقيقي وموضوعي للمشهد، كما تطرح مسألة الإكراهات: أيّ إلى أي مشهد إعلامي نتطلع؟ مشهد إعلامي يراعي خصوصية المجتمع وثقافته وتاريخه ولغته أم مشهد إعلامي فرضته العولمة الإعلامية والثقافية.



كما خرجت الندوة بعد فتح باب المناقشة بمجموعة من الخلاصات والاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ينبغي على الجامعة أن تقوم بدورها في مجال التكوين المعرفي والأكاديمي، حيث تفتقر معظم الجامعات إلى وحدات للتكوين في مجال الإعلام.

- ينبغي أن تكون البرامج الثقافية نابعة من صميم الثقافة وروافدها المختلفة المؤثرة فيها. كالثقافات العربية والأمازيغية والإفريقية، بالإضافة إلى الثقافات الوافدة.

- تقنين الإعلان وإخضاعه لمراقبة مؤسساتية.

- الابتعاد عن استغلال الأطفال في الإعلانات، ولا سيما التي لا علاقة لهم بها.

- احترام الجانب القيمي في إبداع الإعلان، مثلا عدم تشييئ المرأة في إطار محاولة الإعلان عن سلعة أو استخدام الإثارة الجنسية من أجل تحقيق الهدف المعلن.

- ينبغي قيام المجتمع المدني بالمرافعة من أجل ميلاد ميثاق أخلاقي لمهنة الإعلان.

ملف العدد القادم :

المغرب العربي : أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية ؟

مجلة

رهانات

Rihanat



راسلونا على العنوان التالي

rihanatmada@gmail.com

15,00 درهم